كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

613

WWW.KASSIOUN.ORG

حزب الإرادة الشعبية

الاثنين 29 تموز 2013 ● 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: «GENERAL@KASSIOUN.ORG»

تأميم المركزي
إجراء سيادي
04

لا حجاب
بينكم و«حجاب»
04

الأعلى أجراً بدمشق
«هرشو»
08

الحكومة وعدت
والشعب ينتظر
14

الافتتاحية

«الحرب الوطنية» بمفهومها الشامل

يستمر المتشددون والفاسدون الناهبون في طرفي الصراع، وهم وجوه لجوهر واحد، بمحاولات تعميق جراح الشعب السوري وتكريس الأزمة الراهنة بإحداثياتها العنيفة عسكرياً واقتصادياً.. فالدماء التي يبذلها الجيش العربي السوري إضافةً إلى آلام ودماء السوريين، ليست بالنسبة لهؤلاء إلا أوراقاً للضغط من أجل إعادة تحاصص النهب بين جهتين: فاسدين متأصلين داخل جهاز الدولة وعلى تخومه وخارجه ولصوص مستجدين.. وأخطر ما في المسألة أن كلاً منهما يغطي جرائمه تحت شعارات ولبوسات «وطنية» حيناً و«إنسانية» حيناً آخر، وطائفية أكثر الأحيان.. وهم إذ يشجعون الطائفية، فليس ذلك لأنهم طائفيون وإنما هم طائفة واحدة من اللصوص العابرين لكل الانتماءات، ولكن لكي يفتح فقراء الشعب السوري الرصاص على بعضهم بعضاً ليصب الدم في سواقي الفساد القذرة.. من أجل هذا فإن مفهوم «الحرب الوطنية» نفسه أصبح بحاجة إلى إعادة تعريف..

إن الحرب الوطنية تهدف من حيث جوهرها إلى الحفاظ على البلد في وجه أعدائه وصولاً إلى كسرهم ودحرهم، والحفاظ على البلد يعني بالدرجة الأولى الحفاظ على استمرار حياة شعبه وعلى اقتصاده وعلى أمنه وعلى كرامته الوطنية وكرامة أبنائه. وبالملموس فإن الحرب الوطنية بشقيها الداخلي والخارجي تعني معاداة الغرب الاستعماري ليس بالكلام، وإنما بالفعل أي بالسلاح وبالاقتصاد أيضاً، أي أن معاداة الغرب تعني القطع النهائي مع السياسات الليبرالية «المتبطرة» التي تحتفي بمن تسميهم «رجال الأعمال» وتترك الشعب نهباً للفقر وللعوز.. وإن حرباً وطنية يلزمها حكومة حرب ببيان حرب وصلاحيات حرب وإجراءات حرب، فإذا كان بيان الحكومة الحالية هو بيان حل المشكلات المستعجلة، فإن هذه المشكلات نفسها ونتيجة لتراكمها دون حل وتعقدها الشديد وتفاقمها لم تعد قابلة للتجاوز بعقلية الحلول الجزئية، ولذا فإن بياناً جديداً يرتكز في حل القضايا الملحة إلى برنامج حقيقي، قصير ومتوسط المدى، هو ضرورة عاجلة للانتصار في الحرب التي يشنها الغرب يداً بيد مع الفاسدين في جهاز الدولة وخارجه.. فهل يمكن القبول باستمرار استرضاء الصيارفة والتجار الكبار في ظل الحصار وفي ظل الحرب؟! وهل يمكن السكوت عن ممتلكات ومصالح لدول معادية، وبينها قطر لا تزال تعمل على أرضنا التي تشبعت بدماء الشهداء، وكأن شيئاً لم يحدث!!

وإن حرباً وطنية تعني تحالفاً وطنياً واسعاً، يكسر الانقسامات الوهمية التي غدت سمجة ومنافقة بشكل واضح بين موال ومعارض وبين قومية وأخرى أو طائفة وأخرى، تحالفاً يضم جميع الوطنيين داخل جهاز الدولة وخارجه، معارضين وموالين، مسلحين ومدنيين، في وجه غير السوريين من تكفيريين وجهاديين ومن في حكمهم، وفي وجه الفاسدين الكبار الذين لا يستحقون استمرار حملهم للجنسية السورية بحالٍ من الأحوال..

وإذا كانت حقائق الحياة تظهر أن المعركة الوطنية تتجاوز بكثير الوهم المعبر عنه بمقولتي «الحسم» و«الإسقاط»، فهي تؤكد ضرورة القطع مع الاستنزاف المستمر للبلاد، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ونقدياً، والذي لا يخدم إلا أعداء سورية، وهي لذلك معركة الإصرار على الحل السياسي القادر دون غيره على عزل المتشددين والفاسدين وكشف تحالفاتهم وبرامجهم المخفية، بما لا يترك إلا خياراً وحيداً أمام عموم الشعب السوري، هو الانتصار في معركة وجوده.

بيان من

رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

جاءت المجزرة المروعة التي شهدتها بلدة خان العسل بريف حلب في السادس والعشرين من تموز الجاري، والتي ذهب فيها عشرات الضحايا من مدنيين وعسكريين، على يد ما تسمى بجبهة النصرة، لتشكل جريمة إرهابية جديدة تضاف إلى سجلها الأسود، وهي الوافدة بسلوكياتها وممارساتها على النسيج المجتمعي السوري وحتى على أصول التعامل مع «الأسرى» والمدنيين حسب القوانين الدولية.

إن رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير المعارضة في سورية تتقدم من ذوي الضحايا ببالغ تعازيها وهي ترى أن هذه الجريمة النكراء ينبغي أن لا تزيد السوريين أياً كانت مواقعهم واصطفافاتهم السياسية الحالية إلا إصراراً على المضي قدماً باتجاه إنجاز متطلبات الحل السياسي وتحقيق المصالحة الوطنية عبر الحوار الوطني الشامل لعزل وطرد أو تصفية كل الإرهابيين والمتشددين أياً كانت اليافطات التي يرفعونها.

■ دمشق 2013/7/27

رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

«وجع ورق»

إن سورية اليوم بحاجة إلى فعل ذي طابع تاريخي، فعل يرتقي إلى مستوى الفعل النوعي الذي بادر إليه يوسف العظمة في ميسلون، فعل يؤسس لمرحلة تاريخية جديدة، ينهي الحرب العبثية الدائرة في البلاد نحو شكل جديد للصراع على أساس الوطني واللاوطني، بالمعنى الشامل، صراع يستمد مشروعيته، كما هو مطلوب، من كونٍ أحد أطرافه يعبر تعبيراً حقيقياً عن المصالح الحقيقية للشعب السوري في الحفاظ على سيادة بلاده ووحدتها، وحقه في توزيع عادل للثروة، وحقه في إبداء رأيه والدفاع عن مصالحه بكل حرية وبقوانين جديدة، عبر تحالف القوى الوطنية في كل مكان خارج الثنائيات التضليلية المفروضة على السوريين حالياً..

■■

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الحركة النقابية في الأزمة الاقتصادية!

■ محمد عادل اللحام

كنا، وما زلنا نؤكد على الدور المهم الذي من الممكن أن تلعبه الحركة النقابية في حياة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الموقف مبني ليس على أساس إيديولوجي فقط، بل على تجربة تاريخه مجيده للطبقة العاملة السورية وحركتها النقابية، استطاعت من خلالها أن تكون في مقدمة القوى الوطنية الفاعلة، والمؤثرة في حياة البلاد السياسية والاقتصادية، والأحداث السياسية الكبرى التي مرت بها البلاد تشهد على ذلك، ابتداء من المشاركة في النضال ضد الاستعمار الفرنسي، ورفض المشاريع الاستعمارية«مشروع حلف بغداد،النقطة الرابعة، الهلال الخصيب»، الدفاع عن الإنتاج الوطني، وفي فترات الحصار الاقتصادي السابقة، حيث تم خفض آثار الحصار إلى الحدود الدنيا، لأن الدولة كانت حاضرة بمؤسساتها المختلفة مما كان له الأثر الإيجابي في الخروج من دائرة الحصار المفروض بأقل الخسائر على اقتصادنا الوطني وعلى شعبنا من حيث تأمين المواد الأساسية الضرورية للحياة اليومية.

اليوم نرى الآثار الكارثية للحصار الاقتصادي الجائر على المستوى المعيشي لشعبنا الذي وصل إلى حدود خطيرة تهدد الناس بالموت جوعاً إضافةً لموتهم الذي يتعرضون له بسبب الحرب المجنونة الدائرة رحاها في كل المناطق مسببةً أضراراً مهولةً للفقراء الدافعين لفاتورة النهب الواسع بالإضافة لفاتورة الحرب مما يعني أن القوى الوطنية بما فيها الحركة النقابية تتحمل مسؤولية استثنائية في الظروف الاستثنائية التي يمر بها وطننا، من حيث العمل على تأمين مستلزمات الصمود في مقدمة ذلك مواجهة قوى الفساد الكبير التي تلتقي مصالحها بمصالح القوى الخارجية التي تعمل على استمرار الأزمة، وتهيئة الظروف السياسية للقبول بالأمر الواقع الذي يحاول العدو الخارجي والداخلي تكريسها من خلال القول إن الصراع هو صراع طائفي بينما واقع الحال يقول إن الصراع هو طبقي بامتياز وقوده الفقراء الذين يموتون من أجل أن تقتسم قوى الفساد الكبير في الداخل والخارج الكعكة كلاً حسب موقعه في ميزان القوى المتشكل في سياق الأزمة.

إن تطورات الأزمة الوطنية تتطلب إعادة اصطفاف القوى الوطنية لجهة الدفاع عن الوطن، ولجهة الدفاع عن لقمة الشعب وحقوقه في الحرية والكرامة التي هي عامل حاسم في الصمود والمقاومة على طريق هزيمة المشروع الإمبريالي الرجعي الذي أدواته في الداخل قوى الفساد الكبير.

معيدو جامعة البعث:

سنتان من الانتظار والنتيجة..!!

أرسل معيدو جامعة البعث شكوى إلى رئيس مجلس الوزراء د.وائل الحلقي يعرضون فيها الواقع الحالي في مسابقة جامعة البعث، يقول نص العريضة:

■ علي أحمد

«أعلنت جامعة البعث بتاريخ 2011/1/6، مسابقة لتعيين معيدين، ومن ثم أجرينا الفحص الكتابي والشفوي، وصدرت النتائج الأولية عدد المعيدين الذين اجتازوا جميع الاختبارات 150 معيداً، وبعد سنتين من الانتظار طلب منا استكمال الأوراق للتعيين، ومن ثم تفاجأنا بقرار وزير التعليم إيقاف إجراءات التعيين بحجج لم تتم مراعاتها بالمسابقات التي أعلنت لاحقا، ومنها دمشق وتشرين فإلى متى سيتلاعبون بمستقبلنا وطموحاتنا.

تعاقبت على هذه المسابقة ثلاث حكومات، و ثلاثة وزراء للتعليم العالي، ورئيسان لجامعة البعث، ولم نصل لنتيجة حتى وقتنا هذا، على الرغم أنها سبقت كل مسابقات المعيدين في الجامعات الأخرى، إلا أنها المسابقة الوحيدة التي لم يتعين المقبولون فيها حتى الآن رغم دخولها عامها الثالث».

نماذج من الشكاوى السابقة:

بعد أن عادت الحياة الطبيعية لحمص وانتظم الدوام في دوائر الدولة، نطالب إدارة جامعة البعث ومحافظ حمص بالإسراع في أمور تعيين المعيدين الناجحين بالمسابقة المعلن عنها قبل سنة وثلاثة أشهر.

العقبة كما قالوا تغيب البعض عن فحص المقابلة وأنهم يريدون منحهم فرصة اضافية، والآن وقد عادت الأمور لطبيعتها في حمص ماذا ينتظرون فليمنحوهم فرصة إضافية بدل أن يوقفوا مستقبلنا ونتمنى أن تكون الفرصة الأخيرة لهم، فمن غير المنطقي أن نبقى ننتظر من لايحضر الفحص يجب أن ينص الإعلان صراحة أنها الفرصة الأخيرة

معيدون بجامعة البعث مع وقف التنفيذ!!

أنا المعيد في جامعة البعث ...

تحية وبعد

إذا كنت معيداً في جامعة تشرين، أهلاً بك سيتم تعيينك مباشرة رغم كل الشكاوى الموجودة جامعة تشرين، لكن انتظر قليلاً كي ينسى الناس حقوقهم ...

إذا كنت معيداً في جامعة الفرات، تقدم إلى الأمام خطوة، مبروك لقد حظيت بتوقيع الوزير ..

إذا كنت معيداً في جامعة حلب، قف جانباً، موضوعك قيد الدراسة في الوزارة وعلى جدول مجلس التعليم العالي دوماً، وبالتأكيد ستعمل الوزارة بجد لتمرير المسابقة والتغطية على ...

إذا كنت معيداً في جامعة البعث، تراجع ألف خطوة إلى الوراء، فأنت ابن البطة السوداء ...

أنا ابن البطة السودا، أنا ابن جامعة البعث ... لن أناشد وزير التعليم العالي فقد فقدت الأمل به، ولكن أناشد ماتبقى من شرف الحق في هذا الوطن.

لماذا يعامل أبناء جامعة البعث هذه المعاملة السيئة، لماذا معيدو جامعة البعث لا يتم تعيينهم والنظر في مشكلتهم كما بقية زملائهم في بقية الجامعات السورية !!

أي ذنب ارتكبناه ،ألا يكفي أننا هجرنا من بيوتنا في حمص بسبب المخربين !!

هل كان يلزمنا المزيد من الألم ليزيدنا السيد الوزير ألماً على ألم ويهجرنا من أحلامنا ويسرق منا مستقبلنا !!

إذا كان هناك من يخرب في محافظة حمص هل يجب على الوزارة أن تخرب معه وتتركه يتلاعب بنا أم من واجبها أن تتابع الموضوع وتعالجه ؟؟؟

نحن المعيدين الأصلاء بجامعة البعث نطالب بقرار التعيين في القريب العاجل ونرفض كل الحجج التي تسوقها الوزارة للمماطلة خاصة أن الأسماء والنتائج وثبوتيات المسابقة موجودة في الوزارة والجهاز المالي منذ العام الماضي وتستطيع الوزارة تبسيط الإجراءات وتطبيق القانون على الوجه المفروض وليس التمسك به بطريقة خاطئة.

ومتجاهلاً أن الاحتياط المتخلفين عن موعد المقابلة ليسوا ناجحين لأن المقبول لا يعتبر ناجحاً إلا بعد اجتيازه للمقابلة وفق المادة «15» من إعلان المسابقة.

نرجو دعمنا وإيصال صوتنا لكل مسؤول شريف لا يرضى ضياع طاقات وتفوق أبناء هذه الوطن. معيدو جامعة البعث الأصلاء: ضقنا ذرعاً في جامعة البعث.

تعديلات على قانون العمل رقم 17

وزير العمل: التعديلات ستراعي مصالح جميع الأطراف

أكد وزير العمل الدكتور حسن حجازي أهمية العمل للوصول إلى بيئة تشريعية تنظم العلاقة بين العمال وأصحاب العمل من خلال دراسة الملاحظات الواردة على بعض مواد قانون العمل رقم 17 لعام 2010 ومراعاة مصالح جميع أطراف العملية الإنتاجية وصيانة حقوقهم بما ينعكس إيجابا على المردودية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي للعمال.

■ ريم علي

وأشار الوزير حجازي إلى أن المطلوب هو الوصول إلى صيغة توافقية تحظى باتفاق الجميع وإنجاز التعديل المناسب الذي يحل الإشكالية المتمثلة بالمحاكم العمالية من حيث التشكيل وآلية عملها لتكون قادرة على النظر في المنازعات العمالية على اختلافها.

وأبدى ممثلو العمال تمسكهم بالصيغة الثلاثية للمحكمة العمالية باعتبارها الصيغة المناسبة وتشرك أصحاب الشأن في هذه المحكمة الأمر الذي يجعل منها مكسبا للطبقة العمالية وضامنا لحقوقها مشيرين إلى أهمية العمل على وضع الآليات والإجراءات الكفيلة بتسيير أعمال المحكمة كونها مترابطة بشكل عضوي مع مواد القانون الأخرى المتعلقة بفض النزاعات وحماية العمال من التسريح التعسفي.

فيما رأى بعض أعضاء اللجنة أن المحكمة العمالية بتركيبتها الثلاثية تخالف قانون السلطة القضائية من حيث تشكيلتها كمحاكم بداية من ثلاثة قضاة الأمر الذي يفترض تجاوز هذا الأمر بحيث تكون المرجعية الوحيدة هي السلطة القضائية فأي محكمة يمكنها الاستعانة بالخبراء والفنيين الذين تحتاجهم.

وأكد المشاركون أهمية تعديل مواد القانون العمل كحزمة واحدة دون التركيز على مادة بعينها وذلك للخروج بصيغة توافقية متكاملة تعيد التوازن للقانون بما يحفظ الحقوق والواجبات على السواء لافتين إلى أن هناك موضوعات كثيرة تستحق الدراسة والتعديل وخاصة فيما يتعلق بقضايا فض نزاعات العمل وفصل العمال نتيجة توقف الكثير من المنشآت عن العمل.

يذكر أن قانون العمل رقم 17 لعام 2010 ينظم العلاقة بين أطراف الإنتاج في القطاع الخاص والتعاوني والمشترك غير المشمولين بأحكام القانون الأساسي للعاملين وأن المادة 205 منه تنص على إحداث محكمة بداية مدنية في مركز كل محافظة بقرار من وزير العدل تكون برئاسة قاضي بداية يسميه وزير العدل ويكون في عضويتها ممثل عن التنظيم النقابي يسميه المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال وممثل عن أصحاب العمل يسميه اتحاد غرف الصناعة أو التجارة أو السياحة أو التعاوني.

في العدد القادم سننشر الآراء المطروحة حول التعديل على القانون.

عمّال القطاع الصحي في السويداء:

نحن بناة المستقبل وسندافع عن حقوقنا

نقابة عمّال التمريض والقبالة وسائر الخدمات الصحية في السويداء ومن خلال مجال عملها في مديرية الصحة والمشافي والهيئة المستقلة لمشفى صلخد، والمناطق الصحية والدوائر والمراكز الصحية والنقاط الطبية والقطاع الخاص في مجمل المحافظة، تضم في هيئاتها العامة 5564 عاملاً وعاملة موزعين على عشر لجان نقابية.

■ وائل منذر

ولدى النقابة صندوق للمساعدة الاجتماعية يقدم المساعدات لمستحقيها من المنتسبين والبالغ عددهم 2259 حتى تاريخ 2012/12/31، وتتوزع المساعدات على النحو التالي: صرف مبلغ 2500 ل.س عن كل سنة اشتراك في نهاية الخدمة، و2000 ل.س تصرف لمرة واحدة في السنة في حالات الولادة والزواج والتحاليل والعمليات الجراحية لكل منتسب، وتقدر الاشتراكات الشهرية للصندوق 74000ل.س.

من أهم المطالب لعمّال هذه النقابة والتي تضمنها التقرير السنوي المقدم لمؤتمر النقابة الذي انعقد بتاريخ 2013/2/14 في اتحاد عمّال السويداء:

ضرورة إعادة النظر في موضوع تطبيق الضمان الصحي وحصره في مؤسسة التأمين السورية وإلغاء دور الوسيط من شركات إدارة النفقات الصحية.

إعادة النظر في الخدمات الطبية المقدمة للمُؤمّن عليهم ليشمل الأسرة والمتقاعدين، وتوسيع الخدمة الصحية الكاملة وخاصة العاملين في القطاع الصحي والمدني.

الاهتمام بالوضع المعاشي والاجتماعي وزيادة الأجور لمواجهة أعباء المعيشة وارتفاع الأسعار، وإيجاد التوازن بين الأجر وتكاليف المعيشة.

تطبيق مواد القانون الأساسي الموحّد للعاملين في الدولة السورية رقم «50» لعام 2004 بالشكل الأمثل، وعدم المساس بمكتسبات العمّال وخاصة فيما يتعلق بكل التعويضات وتنفيذ أحكام المادة «98» وخاصة تعويض طبيعة العمل وفتح تعويض الاختصاص للمستحقين وخاصة المساعدين الفنّيين وكوادر التمريض، والعمل بموجب المادة رقم «31» من القانون كما وردت بخصوص النقل مع الشاغر المحدث ونقل العامل مع شاغره أكثر من مرّة وخاصة ضمن الجهة العاملة الواحدة ـالوزارةـ ، وتشميل العاملين المثبّتين وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم «62» لعام 2011 بأحكام هذه المادة.

الأخذ بمقترحات الاتحاد العام لنقابات العمّال فيما يخص تعديل قانون العمل رقم «91» لجهة لجان قضايا التسريح والمفعول الرجعي للقانون، ومد صلاحية المحكمة العمّالية لتشمل التسريح.

العمل على إصدار قانون تفرّغ ذوي المهن الطبية وخاصة قانون تفرّغ الأطباء.

ضرورة العمل على التأمين الشامل لـ«سيارات الإسعاف والطاقم الذي يعمل عليها» ورصد الاعتمادات اللازمة لذلك.

زيادة التعويض للعاملين في المشاريع العمّالية من فنّيين ومحاسبين ومخابر وأشعة وصيدلة.

زيادة طبيعة العمل الحالية والمقدّرة بـ 4% لتصبح 9% للعاملين المخبريين وفنّيي الأشعة والعمليات كونهم معرّضين للإصابة بأمراض ناتجة عن التعامل مع عينّات الدم الممزوجة كالإيدز والعامل الأسترالي B و C والسل والتعرض للأشعة المسببة للسرطانات والتشوهات.

نحن في حزب الإرادة الشعبية في السويداء نقف إلى جانب مطالب العمّال المحقّة والمشروعة في ظل تدهور المستوى المعيشي للعمّال، سببه ضعف أجور العمّال، وضرورة زيادة الأجور المرتبطة بقدرة الطبقة العاملة وممثليها ـالنقاباتـ بالدفاع عن حقّها في العيش الكريم طالما هي من ينتج أساساً، فالصراع على الجبهة الاقتصادية بات مفتوحاً على مصراعيه بين القوى اللاوطنية الناهبة للاقتصاد الوطني وبين القوى الوطنية التي تدافع عنه. الأجور وزيادة التعويضات وتحسين مستوى الخدمات للعاملين في القطاع العام والخاص جزء من هذا الصراع، وبالتالي فالطبقة العاملة والحركة النقابية معنية بهذا الصراع الوطني الأساسي الذي سيرسم مستقبل سورية القادم، سورية العدالة الاجتماعية من حيث التوزيع العادل للثروة الوطنية لمصلحة الشعب المنتج الحقيقي للثروة وليس للغرباء سواء كانوا في الداخل أو الخارج.

مطالب نقابية على حجم الأزمة

دعا مكتب نقابة عمال الصناعات المعدنية والكهربائية إلى ضرورة العمل والسعي لدى وزارة العمل من أجل شمول العاملين في القطاع الخاص لزيادة الرواتب والأجور أسوة بالعاملين بالدولة وتضمين هذه الزيادة الرواتب التأمينية.

■ مازن أسعد

وأكد مكتب النقابة أهمية تشميل عمال القطاع الخاص في هذه الزيادة ينبع من غلاء المعيشة والمضاربات والاحتكار والمتاجرة بلقمة عيش المواطن ونظراً لصدور المرسوم /38/ و/39/ القاضين بزيادة الرواتب والأجور للعاملين في الدولة، ونظراً للظروف الصعبة التي يعيشها العاملون في الشركات الخاصة من «تسريح أو تخفيض رواتب نتيجة الإقفال أو التوقف وغيره».

أفاد رئيس نقابة عمال النقل الجوي قحطان الأحمد في حديث خاص لموقع اتحاد عمال دمشق بأن النقابة قامت بكافة جهودها في الحفاظ على عدم تخفيض أو تعديل المرسوم /14/ والإبقاء عليه حيث قامت النقابة بحضور كافة الاجتماعات المتعلقة بهذا الموضوع في الإدارة العامة ووزارة النقل وأبدت تحفظها الكامل على تعديله أو المساس به.

وقد أثمرت جهود النقابة بالتنسيق مع اتحاد عمال دمشق ومن خلاله مع الاتحاد العام بالحفاظ على هذا المرسوم والإبقاء عليه مما يؤدي العودة بالفائدة والحفاظ على حقوق العمال مما ينعكس ايجاباً على وضعهم في أدائهم وعملهم.

مكتب نقابة الغزل والنسيج يبحث مع عمال«وسيم» صعوبات العمل ومطالب العاملين.

التقى مكتب نقابة عمال الغزل والنسيج مع اللجنة النقابية و عدد من العاملين في الشركة العامة للألبسة الجاهزة وسيم .

وجرى خلال اللقاء مناقشة مختلف المشكلات والصعوبات التي يعاني منها العاملون خاصة المشكلات المتعلقة نتيجة وجود الشركة في منطقة المليحة و تعرضها عدة مرات لسقوط قذائف من العصابات المسلحة الأمر الذي أدى لسقوط ثلاثة شهداء و إصابة عدد كبير من الإخوة العمال كما تم مناقشة سبل تأمين مكان عمل آمن للإخوة العمال حرصاً على سلامتهم.

ولفت العاملون إلى الغبن الحاصل بحقوقهم حيث يطلب منهم الدوام بينما لا تلتزم إدارة الشركة و خاصة المدير العام و مدير العمل بالدوام .

بدوره اكد صالح منصور رئيس مكتب النقابة أن المكتب حريص على متابعة مختلف القضايا والهموم العمالية ويعمل باستمرار على إيصال هذه المطالب إلى الجهات الوصائية ليصار إلى معالجتها أصولا.

من الأرشيف العمالي

المدّ المطلوب لتحقيق النجاح

■ أبو فهد

لقد أثبتت التجارب أن الشرط الضروري لأي نجاح في مجال الإصلاح الاقتصادي هو تلبية مصالح أكثرية الناس، والاعتماد عليهم بالدرجة الأولى في عملية التنفيذ نفسها، إذ أن بقاء الأمر محصوراً بجهاز الدولة فقط محفوف بمخاطر جدية. فالحياة تؤكد أن أي جهاز دولة لديه ميل دائم لتحقيق مصالحه الخاصة، وعلى حساب المجتمع وخاصة إذا كان خارج إطار الرقابة الصارمة للمجتمع التي لا يمكن أن يوفرها إلا التوسع المضطرد للديمقراطية فيه.

لقد أصبح السير السريع في طريق حل القضايا الاجتماعية الاقتصادية واجباً تمليه المصلحة الوطنية العليا، مصلحة استمرارية مقاومة بلادنا للمخططات الأمريكية والصهيونية في المنطقة، وخاصة بعد التهديدات الأخيرة في الخطاب الإرهابي للرئيس الأمريكي، وهو أمر لا يمكن تحقيقه أصلاً دون الاعتماد على الجماهير الشعبية الواسعة.

إن حل هذه القضايا أصبح غير ممكن بل مستحيلاً بالاعتماد على جهاز الدولة الإداري فقط، والذي استشرى فيه الفساد إلى حد كبير لدرجة أصبحت لا تنفع فيه أي وسيلة زجرية بل العكس هو الصحيح، فالقسم المتنفّذ فيه قادر مع التطبيل والتزمير لأية سياسة معلنة، على عرقلتها ومنع تنفيذها على أرض الواقع، بل تنفيذ نقيضها إذا كانت لا تتناسب مع مصالحه الخاصة المتناقضة مع مصلحة المجتمع.

ويمكن القول أيضاً إن حل هذا التناقض إيجابياً بالاعتماد على القوى النظيفة في جهاز الدولة الإداري غير ممكن دون الاعتماد على حركة نشيطة في المجتمع تدعم هذا الاتجاه وتعطيه المطلوب لتحقيق نجاحه.

إن منطق معالجة هذا الموضوع «من جوا لجوا» أثبت عدم فعاليته على أرض الواقع، بل إنه اليوم يعطي الوقت والفرصة للقوى الفاسدة في جهاز الدولة لإعادة تنظيم صفوفها وإعادة النظر بآليات عملها باتجاه تكييفها وتطويرها لتتناسب مع الظروف الجديدة.

إن توسيع الديمقراطية في المجتمع اليوم هو الضمانة الرئيسية لتحقيق أي نجاح لأي خطوة إصلاحية، وهذا التوسع له عنوانيه الأساسية وهي: إصدار قانون الأحزاب، تفعيل قانون المطبوعات، إعادة النظر بنظام انتخابات مجلس الشعب، رفع الأحكام العرفية، حل قضية المعتقلين السياسيين.

■ قاسيون العدد 178 حزيران 2002

ليس بينكم وبين حجاب من حجاب

بداية، لست من المثقفين العرب «وخاصة القوميين البحت» الذين يكيلون المديح للنظام في سورية، كما اعتادوا، وأعتقد أن النقد هو نضال حقيقي، وربما هذا الفارق بين المثقف والمثقف النقدي المشتبك.

■ فلسطين، د. عادل سمارة - خاص قاسيون

تتفاقم الأزمة الاقتصادية «النقدية» خاصة في سورية يوماً بعد يوم. وهي تشكل الحلقة الجديدة في استلال أدوات جديدة لتدمير الدولة بكاملها. ولكن السؤال الاجتماعي الطبقي وحده الذي يفتح الباب على فهم هذه الهجمة، بمعنى: إن أي خراب داخلي لا يمكن أن يؤثر ما لم تكن هناك قوى اجتماعية، طبقية تحديداً، تقف وراءه وتخدمه بل وتنخرط فيه. وفي الحالة السورية فإن التخريب الاقتصادي هو فعل تقوم به شرائح طبقية تبدأ من أجنحة في النظام متمكنة ومتمترسة ولها كما يبدو تشعباتها وصولاً إلى بعض البروليتاريا الرثة.

لقد كتبت في نشرة كنعان الإلكترونية مقالة طويلة «السنة الثالثة عشرة العدد 3248، 10 تموز 2013» بعنوان: «الاقتصاد السوري من وصفات الأكاديميا إلى الحماية الشعبية».

وملخص المقالة أن على الدولة أن تمسك بالاقتصاد تماماً، وأعتقد أن أي تردد في هذا السياق يكشف بأن السلطة الحالية تخشى من التوجه الاشتراكي حتى لو كان هو الحل، ولهذا معانيه الطبقية الواضحة، بل مخاطره.

قبل أيام التقيت بصديق زار سورية وقال لي: «أنا سمعت من الرئيس الأسد بعد بدء الأزمة بستة أشهر حيث قال ونحن نزوره: «خيارنا هو الاشتراكية»».

ولا شك أن السلطة في سورية إضافة إلى وجود شرائح طبقية من الكمبرادور الموجه للخارج كمستورد وكخصم طبقي لقطاعات الإنتاج المحلية، والفاسدين كمنفذين لمصالح الكمبرادور على الأرض سواء بالهجوم بالعملات الأجنبية، وخاصة الدولار على الليرة السورية، ناهيك عن أدوار أخرى لهم/ن، وكذلك المضاربين على العملات والطفيليين، لا شك أن هذه الشرائح تشكل غطاء مقصودا أو غير مقصود لفوضى اللصوصية والبلطجة والخوات... الخ. ويبدو أن أنواع الفلتان في سلطة أوسلو- ستان أقل منها في سورية.

ذات مرة سمعت الرئيس السوري يقول، وخاصة بعد هروب حجاب «رئيس الحكومة الفار»: «إن الباب مفتوح لمن يريد مغادرة سورية» ويبدو أن ذلك كان تلافياً للدخول في صراع مع هذه الشرائح الخطرة وخاصة التي منها في السلطة، وربما هذا ما حول شعار التوجه شرقاً، إلى مجرد دغدغة ليس أكثر. ولكن هذه الشرائح لدرجة تمكنها في البلد وجدت بأن عليها البقاء حفاظاً على ما نهبت. فما من طبقة تتخلى عن مصالحها ومنها مسروقاتها ببساطة سواء سلطة سياسية أو سلطة اقتصادية تحديداً. وما يدور في مصر يعطي درساً جديداً في هذا الصدد، بمعنى أن تحرير الأموال المسروقة- كما قال لينين- للبلاشفة قبل إشعال الثورة: «إسرقوا الأموال المسروقة»، وهنا نقول حرروها، طبعاً يقول بوخارين حين نطق لينين بهذا: وقف شعر رؤوسنا؟ كيف نكون لصوصاً، ولكننا أدركنا بعدها أننا جميعا مسيحيون وهو وحده الشيوعي.

لذا، أعتقد أن من المفيد للنظام في سورية، وتحديداً للنهج المقاوم والجذري الذي يرى في «ديكتاتورية طبقية للطبقات الشعبية/ ديكتاتورية حربية» ضرورة حياتية لا بد أن يقوم بالإمساك بمختلف مفاصل الاقتصاد من التصدير، للبنك المركزي، إلى الاستيراد، إلى التسويق المحلي، إلى منع التعامل بالعملات الأجنبية وحتى إن أمكن إصدار ليرة جديدة.

أما لتمفصلات حجاب فلا بد ان يُقال لهم ليس بينكم وبين اللحاق بحجاب أي حجاب. أيها الرفاق، حفظاً للعشرة القديمة، اخرجوا كي لا نضطر للحرب الطبقية معكم فنُدخلكم/ن... إلى...

السلطة الحالية تخشى من التوجه الاشتراكي حتى لو كان هو الحل، ولهذا معانيه الطبقية الواضحة، بل مخاطره.

لا سيادة وطنية دون تأميم المركزي!

نشر صندوق النقد الدولي في العام 2006، وفي البند الرابع من تقرير مشاوراته السنوي بشأن التطورات الاقتصادية في سورياً. ومن بين التوصيات التي قدمها الصندوق في ذلك التقرير اقتراحات لتغييرات على النظام المصرفي السوري. وجاء في التقريرتحت العنوان العريض «تعزيز إطار عمل السياسة النقدية والقطاع المالي» ما يلي:

■ أسامة دليقان

«على الرغم من التقدم في تفعيل السياسة النقدية في العامين الماضيين، لا يزال إطار السياسة النقدية في سورية بدائياً وبحاجة إلى تعزيز كبير للسماح للبنك المركزي باستخدام الأدوات غير المباشرة للرقابة النقدية من أجل العمل بفعالية في نظام مالي سيصبح مستنداً على السوق بشكل متزايد. التقدم نحو هذا الهدف على المدى المتوسط ينبغي أن يبدأ من خلال سيطرة البنك المركزي الكاملة على الأدوات القائمة مباشرة.... وفضلاً عن ذلك، يجب أن يحدد بوضوح دور ومسؤوليات البنك المركزي ووزارة المالية في ممارسة الرقابة على البنوك. وفي حين يمكن للحكومة أن تلعب دورا قياديا في اختيار مجلس الإدارة وإدارة البنوك العامة، ينبغي أن يكون لدى بنك سورية المركزي السلطة لتقييم سياسات البنوك والموافقة عليها، وعلى الإجراءات المتصلة بالائتمان والاستثمار. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون لبنك سورية المركزي الاستقلال التشغيلي والقدرة المؤسسية على ممارسة الرقابة المصرفية الفعالة. في الواقع، في ظل غياب الرقابة المصرفية الفعالة، يمكن للنمو الائتماني القوي والانفتاح السريع للنظام المصرفي أن يهدد سلامة القطاع المالي. لذا، تحثّ البعثة السلطات على:

● إعطاء البنك المركزي السلطة على: «أ» معالجة عدم الامتثال، والمخاوف التي قد تساوره بشأن سلامة ومتانة بعض البنوك. «ب» ضمان بلوغ معايير لائقة ومناسبة في تعيين كبار الموظفين في المصارف العامة والخاصة وأن السياسات الائتمانية تتسق مع أفضل الممارسات الآمنة والسليمة.

● تخصيص الموارد الكافية لمواصلة بناء قدرات الرقابة المصرفية.

● استكمال إطار الرقابة المصرفية بما في ذلك دليل الترخيص لضمان سياسة ترخيص حكيمة وشفافة.

وفيما يتعلق بإعادة هيكلة بنك الدولة، ينبغي إعطاء الأولوية لتنفيذ عمليات تدقيق الحسابات والتقييمات التشخيصية بشكل مستقل ومفصل بما يتفق مع المعايير المقبولة دولياً. هذه المراجعات يمكن بناءها على الدراسة الأخيرة الممولة من بنك الاستثمار الأوروبي، والتي سلطت الضوء على ضعف الحوكمة وخاصة في هذه البنوك وانخفاض مستوى كفاءتها.. بين هذه الخيارات، تدعو البعثة السلطات للنظر في موضوع فتح رؤوس أموال بعض هذه المصارف لمستثمرين استراتيجيين، والذين ينبغي تسليمهم السيطرة الكاملة على الإدارة...»

انتهت الاقتباسات

وهكذا، فإننا نجد في ما سبق مخططاً لتحويل البنك المركزي السوري من كيان مملوك للحكومة إلى كيان يقود الحكومة. إذا منحت لمصرف سورية المركزي السلطة لتقييم سياسات البنوك والموافقة عليها، وعلى الإجراءات المتصلة بالائتمان والاستثمار.وحتى لو كانت الحكومة قادرة على اختيار مجلس الإدارة والإدارة، فسيصبح القوة المستقلة الوحيدة المسؤولة عن توسيع أو رفض الائتمان، والتضخم / الانكماش، وعمليات الإنقاذ، وتنفيذ تدابير التقشف. أي أنه إذا تمت خصخصة مصرف سورية المركزي، فسوف يتحول إلى ما يعادل النسخة السورية من مجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة.

ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ بأن بلدان أفغانستان والعراق وليبيا والسودان، التي وقعت ضحية لغزوات وزعزعة استقرار مدعومة من حلف شمال الاطلسي منذ العام 2001، كانت لدى كل منها بنوك مركزية مملوكة للحكومة. وأن نلاحظ بأنه ليس «صدفة» أنه بعد تلك الغزوات أنشئ في كل من هذه البلدان نظام مصرفي جديد مملوك للقطاع الخاص.

لكن السؤال الذي يستحق التفكير جدياً فيه اليوم، وفي خصوصية الأزمة السورية، التي تزامنت مع توازن دولي محدد وبعد فشل التدخل العسكري المباشر، وبالتالي تعذر إمكانية الانتقال إلى مرحلة التعديل الاقتصادي بعد الغزو المباشر على غرار البلدان المذكورة أعلاه، هل تتبع أمريكا والأدوات الإمبريالية ترتيباً مختلفاً لأوراقها في سورية. وهل سياسات بنك سورية المركزي في ظل إدارته الحالية، والتي لا تؤدي عملياً كما يتبين إلا لتأجيل الحلول الحقيقية وتصب مباشرة في مصلحة شركات الصرافة الخاصة والفاسدين داخل الدولة والمجتمع، هل يلعب اليوم دور مصرف خاص؟ هل ينفذ دون خصخصته رسمياً المؤامرة التي كان قد رسمها صندوق النقد الدولي منذ 7 سنوات؟

بنك سورية المركزي الذي أنشئ في 28 آذار 1953 ومثل الاستقلال الاقتصادي لليرة السورية عن عملة المستعمر الفرنسي، كثمرة اقتصادية لثلاثة وثلاثين عاماً من نضالات الشعب السوري من أجل الاستقلال الوطني منذ شهداء ميسلون، لن نسمح بأن يحوله حفنة من الفاسدين والصيارفة إلى مكسر عصا ومعبر لاستعمار جديد!

المسألة الكردية في ظل الأزمة!

من خصائص المراحل الانعطافية في حياة الشعوب والبلدان أن تصبح كل القضايا على بساط البحث، وذلك خارج إرادة القوى السياسية والأنظمة الحاكمة، وهذه الحقيقة كما نعتقد تنسحب على المسألة الكردية في سورية، التي ازداد وزنها النوعي في سياق تطورات الأزمة السورية وتناقضاتها.

■ عصام حوج
أمين حزب الإرادة الشعبية

في جذور المسألة

تعتبر كل الحدود المرتسمة اليوم لدول المنطقة نتاج اتفاقات استعمارية، ونتاج توازن القوى الدولي الذي استقر على شكله الحالي بعد حربين كونيتين، وما أنتجته من ردات فعل من شعوب المنطقة، ونتيجة التنوع الثقافي والحضاري والأثني في دول الشرق تكونت دول متعددة القوميات ذات نموذج اقتصادي اجتماعي عُرف برأسمالية الدولة، بقيادة البرجوازية الصغيرة التي صعدت إلى السلطة على سلم المشروع القومي، هذا النموذج الذي اصطلح عليه سياسياً باسم الدولة الوطنية، لم تستطع إنجاز مهامها التاريخية المفترضة، بالأخص فيما يتعلق بالمشروع الوطني الديمقراطي، فبقيت التربة دائماً مهيأة للتنازع والدخول في صراعات ثانوية تشتد وتخبو حسب التوافقات الدولية والإقليمية. وضمن هذه الرؤية يمكن الاستنتاج: إن المسألة الكردية في سورية هي نتاج الماضي الاستعماري من جهة، ومظاهر سياسة التمييز القومي في نموذج الدولة الوطنية.

خرافة الحق التاريخي

حسب رأي القوميين العرب فإن المناطق التي يوجد فيها الأكراد السوريون هي ديار «مضر وربيعة»، وبالتالي هي أرض عربية، وعليه فإن الأكراد السوريين هم مهاجرون ولاجئون، وضيوف.. في حين يرى القوميون الأكراد أن هذه الأراضي تشكل جزءاً من كردستان، وباتوا يصطلحون عليها «كردستان الغربية»، مع كل ما تنطوي عليه التسمية من استحقاقات سياسية، الآن ولاحقاً..

وحقيقة الأمر لم تشهد هذه المنطقة استقراراً بمعنى الجغرافيا السياسية منذ آلاف السنين، وبالتالي الحديث عن الحق التاريخي وحدود قومية، ومحاولة ادعاء امتلاك صكوك الملكية لقومية من القوميات بما يلغي وجود القوميات الأخرى هو زعم باطل سواء أتى من هنا أو من هناك، فالشمال الشرقي السوري حيث المواطنون الأكراد السوريون هي أرض سورية، ومن يعيش فيها هم مواطنون سوريون ويجب أن يكونوا متساوين في الحقوق والواجبات مع كل السوريين، وعدا عن ذلك فإن مصلحة الشعب السوري تقتضي مراعاة الخصائص الثقافية للقوميات غير العربية بما لا يؤثر على حقيقة أساسية وهي كون سورية وطناً واحداً لكل السوريين.

إن محاولات إنكار الوجود واتباع سياسات التمييز القومي من النظام على مدى العقود الماضية لايبرر لبعض القوى القومية الكردية رفع شعارات قومية تتناقض مع وحدة البلاد بالمعنى الجغرافي- السياسي.. وضمن هذه الرؤية نعتقد أنه يجب تحديد الموقف من أطروحة الإدارة الذاتية التي تطرحها بعض القوى الكردية اليوم، فإذا كان المقصود من الشعار ملء الفراغ الناشىء بعد انسحاب أجهزة الدولة من كثير من بلدات ومناطق محافظة الحسكة، وأداة لتسيير الأمور وضبط الأمن، إلى حين الشروع بالحل السياسي وإنهاء الأزمة، فإنه إجراء منطقي وواقعي بشرط أن يكون متوافقاً عليه شكلاً ومضموناً بين كل أبناء المحافظة، ولكن من غير العقلاني والمنطقي أن يسبغ على شكل الإدارة الذاتية صبغة قومية بحتة تتناقض مع الواقع الموضوعي في تلك المناطق حيث التعدد القومي والديني، ومن غير المنطقي أيضاً محاولة ممارسة دور «الشقيق الأكبر» من بعض النخب الكردية. فالتجربة التاريخية لعموم دول المنطقة، ومنها سورية، تؤكد أنه لايمكن أن ينال أي من الأطياف حقوقه دون عملية تفاهم بين الجميع على أساس وطني.

حذار من الفتنة

تشكل الأوضاع السائدة في الشمال الشرقي من البلاد بيئة مناسبة لإثارة الفتن القومية والدينية، حيث في ظل غياب الدور الواقعي للدولة تطفو على السطح انتماءات ما قبل الدولة، وهي هنا قومية ودينية، فيبرز على السطح النفور القومي والعزلة القومية، مما يسمح بأن تلعب قوى مشبوهة دوراً تدميرياً. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن هذه المنطقة الحدودية، هي منطقة غنية بالثروات الاستراتيجية، وفيها من التناقضات والصراعات المفتعلة والتي تأججت في الظروف الحالية بسبب سلوك قوى من هنا وهناك، فإن الباب مشرّع على حدوث فتن، لاسيما بعد دخول الجماعات التكفيرية ميدانياً.. وإذا كان الرهان على القوى الوطنية الموزعة في كل مكان ممكناً حتى اليوم، فإن المطلوب أن تبادر هي إلى أخذ زمام المبادرة من القوى المتطرفة، وتعمل جاهدة للشروع بالحل السياسي وإنجاز المصالحة الوطنية.

إن سورية الجديدة التي يريدها السوريون والتي دفعوا ثمن الوصول إليها دماءً غالية، ودماراً وهجرة واسعة، هي سورية موحدة، أولاً وقبل كل شيء، سورية العدالة الاجتماعية، سورية التي لامكان فيها للتمييز بين المواطنين على أساس ديني أو قومي أو طائفي.

العمالة «علمياً»..

رافق الحدث السوري، بما تضمنه من تعقيد، الكثير من الانزياحات في الوعي الوطني والسياسي والفكري لبعض النخب السياسية السورية، وجاءت هذه الانزياحات لتعبر في واقع الأمر عن البنية النظرية الهشة والمنفعلة لدى هذه النخب، وعن موقعها الحقيقي الرجعي سياسياً وفكرياً، ولتعلن عن انتهاء دورها الوظيفي التي كانت تؤديه كنخب ورموز لفضاء سياسي قديم يموت اليوم بدوره.

■ محمد الذياب

ولا ينسحب واقع النخب هذا على بعض رموز النظام فحسب، بل يشتمل أيضا على أجزاء واسعة من رموز المعارضة أيضاً، التي يتضاعف ذنبها لكونها ما زالت تلعب دور «ثقافة السلطة» ولكن في صفوف المعارضة، وهذا أشد وأخطر، لأنها في موقعها هذ تخفي الكثير من تشوهاتها وراء رعونة الخصم وأخطاؤه، وتجمل هذه التشوهات وتكسيها غلاف «الثوري» أو «الجديد الصاعد»..

لنأخذ نموذجا عن رموز المعارضة تلك، على سبيل المثال لا الحصر، المعارض السوري «حازم النهار». ففي صفحته على الفيسبوك يورد السيد حازم تساؤلاً طرحه معاذ الخطيب جاء فيه: «أعترف بجهلي: هل يمكن لأحد أن يدلني على علماني وطني وحيادي في المعارضة السورية؟»

ثم يثني ساخراً على اعتراف الخطيب بجهله بكثيرمن التعالي «النظري»، بما يوحي بأن السيد حازم يستطيع ببساطة أن يفكك مثل هذه المفاهيم التي طرحت في متن السؤال ويعيد تركيبها، فيأتي الجواب: «هل تدري يا شيخ معاذ أنك تطرح ثلاثة مفاهيم هي في الحقيقة ثلاثة مترادفات بالمعنى السياسي؟...العلمانية والوطنية والحيادية ثلاثة مفاهيم تؤدي غرضاً سياسياً واحداً. فالعلمانية هي حيادية الدولة إزاء جميع الأديان والمذاهب والتيارات والعقائد، وأحد ركائزها الأساسية المواطنة المتساوية. أما الوطنية فهي صفة للدولة التي يشعر فيها جميع المواطنين أنها دولتهم، وهذا لا يكون إلا إن كانت المواطنة المتساوية أحد مبادئها الأساسية. أما الحيادية فهي تعني تغليب الصفة الوطنية على سائر الصفات والانتماءات الأخرى..».

من حيث الشكل، لا بد من الإشارة إلى أن التذاكي الذي يكسو لهجة السيد حازم النهار، ومثله الكثير من المتثاقفين المعارضين، إنما يهدف في الجوهر إلى تغطية وتبرير مواقفهم السياسية الانتهازية التي ارتبطت بسياسات اقليمية محددة، القطرية نموذجاً- حيث يقيم ويعمل حازم النهار- فمثل هذا الأسلوب يعبر أحد جوانب ثقافة السلطة، وهو القدرة المستمرة على «ارتكاب الجرائم» من خلال «العمل على تبريرها»..

من حيث المضمون يسعى السيد حازم النهار إلى الخلط ما بين ثلاثة مفاهيم وهي: العلمانية والوطنية والحيادية، من خلال معالجتها سكونياً، لا تاريخياً. وهو يقوم بهذا لهدف وحيد وهو محاولة وأد أحد تلك المفاهيم تحديداً، وإفراغه من محتواه، وهو مفهوم الوطنية، لكونها صفة لا يتمتع بها حازم النهار، حيث جعل منها «صفة للدولة التي..» وفقط، أما حول أنها صفة للأفراد والسياسيين والأحزاب...الخ، فهذا آخر ما يهم السيد حازم النهار الذي يتفق مع معاذ الخطيب على ندرة وجود المعارضين الوطنيين، ولكن له أسبابه الخاصة في ذلك، فمعظم هؤلاء «هم أيديولوجيون وعقائديون، مثلك تماماً - الكلام موجه لمعاذ الخطيب- ومن تغلبه العقيدة والأيديولوجية من الصعب أن يدرك معنى «الوطن»، أو يدركه مشوهاً..» إذا المشكلة في الأيدولوجية، أما كيف يدرك السيد حازم مفهوم الوطن فهذا يفصح عنه بالقول: « أما إن كنت تقصد من استخدامك لكلمة «وطني» الصفة الأخلاقية المضادة لتعبير «العمالة»، فأعتقد أن السوريين كبروا على هذه التوصيفات الذاتية، ويفترض بك أن تكبر أيضا».

هذا القول الأخير، عندما يجعل من توصيف وطني توصيفاً «ذاتياً وأخلاقياً»، إنما يجعل من العمالة في المقابل شيئاً «علمياً»، وهذا ما يسعى إليه حازم النهر لتبرير انزياحه الذي لا تقف وراؤه أكثر من مصلحة شخصية..

أما حول مفهوم الوطني، الذي يعيش اتجاهه الكثير من المعارضين حالة من «الإنكار الفرويدي»، كشأن حازم النهار، فهو لم يكن يوماً جزءً من أديولوجية نظام سياسي أو حزب أو تيار بل هو موقف ملموس وتاريخي للشعب السوري، وله احداثياته السياسية المحددة، التي تتمثل في المرحلة الحالية برفض العنف والتدخل الخارجي بكل اشكاله.

أما الذاتية الحقة فتكمن بالافتراض بأن السوريين قد خرجوا عن وطنيتهم لمجرد خروج أصناف السياسيين تلك عنها.

السوريون يكبرون بموقفهم الوطني، لأنه خيارهم قبل كل شيء، أما أنتم فتصغرون بخروجكم عنها، لأن هذا خيار أسيادكم ومعلميكم..

حزب الإرادة الشعبية

الرفاق في التيار الشعبي «في تونس»
الرفاق في الجبهة الشعبية «التونسية»

ببالغ الأسى المقترن بالإصرار على النضال تلقى الشيوعيون السوريون وقوى اليسار الوطني في سورية عموماً نبأ أغتيال القيادي في التيار الشعبي والجبهة الشعبية في تونس والمناضل الوطني المعروف محمد البراهمي.

إن استهداف القيادات الوطنية اليسارية في تونس إنما يؤشر في نهاية المطاف إلى إفلاس المشروع الأمريكي بوجهه الإخواني في تونس والمنطقة العربية برمتها، وهو مؤشر في المقابل إلى ازدياد نفوذ القوى الوطنية والتقدمية في معركتها من أجل الاستقلال السياسي والاقتصادي الناجز في وجه الغرب الامبريالي الاستعماري بمرتكزاته وأدواته كافة، إقليمياً وداخلياً.

المجد للشهيد البراهمي
المجد لثورة الشعب التونسي في إرهاصات طورها الثاني

■ دمشق 2013/7/27

باسم قيادة حزب الإرادة الشعبية المعارض
أمين حزب الإرادة الشعبية
د. قدري جميل

■■■

الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

الرفاق في التيار الشعبي «في تونس»
الرفاق في الجبهة الشعبية «التونسية»

تتقدم إليكم رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، المعارضة في سورية، بأحر التعازي النضالية برحيل القائد الوطني وعضو المجلس التأسيسي التونسي محمد البراهمي برصاص ظلامي غادر يتوهم قدرته على إسكات قوى التحرر الوطني في وجه أبشع التجليات الرجعية للمشروع الليبرالي، سياسياً واقتصادياً، في تونس والمنطقة العربية والعالم بأسره.

إن الإرث النضالي للشهيد الراحل، ابن سيدي بوزيد، سيبقى منارة تلهم جماهير فقراء تونس المتطلعين نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والاستقلال الوطني الحقيقي.

■ دمشق 2013/7/27

رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

من هي قوى الفساد الكبير؟؟

يحصل أن يُقابَل الخطاب السياسي الداعي إلى محاصرة نفوذ قوى الفساد الكبير في المجتمع السوري، بتساؤلات عدَّة حول الهوية الحقيقية لهذه القوى، بعض هذه التساؤلات يهدف إلى زعزعة الثقة بهذا الخطاب السياسي، وبعضها الآخر قد تملّكت سائلها فكرة أن الجواب الحقيقي والصادق الوحيد على هذه التساؤلات، يجب أن يكون مرفقاً بقائمة تحوي أسماء الفاسدين الكبار، لمحاربتهم بعد ذلك. يكمن جوهر الخلل الحقيقي في هذا المنطق، بأنه يصغر من حجم المشكلة ليتم اختزالها باسمٍ أو اسمين، مما يجعل قوى الفساد الكبير مرتاحة للتباطؤ الحاصل في عملية مواجهتها..

■ أحمد حسن الرز

إن قوى الفساد الكبير هي المستفيد الأكبر من الصورة التي تم العمل عليها جيداً، ليقتصر مفهوم الفساد إثر ذلك على صغار الموظفين المرتشين في جهاز الدولة، وهي التي استثمرت هذه الصورة لتجعل من عصا الاصلاحات سلاحاً يوجه، متى أجبرت على ذلك، نحو من لا يهدد القضاء على فساده الصغير حجم فسادها المضاعف. إنها تلك القوى التي اعتمد تحصين مواقعها خلال الأزمة على مدى الزيادة في حدة الانقسام الوهمي ما بين «مؤيد ومعارض»، ومدى قدرتها على تمويه الثنائية الحقيقية بين «منهوب وطني- ناهب غير وطني»، والتي من شأنها أن تعري، بشكل أسرع، ممارساتها اللاوطنية والمصلحة المطلقة التي تربطها مع الفاسدين الكبار في الطرف الآخر، أمام جمهورها التي باتت تعاني جدياً من ضعف ارتباطه بها، وعدم استعداده للغرق في بحر مشروعها اللاوطني، وهو الذي كان يشكّل حتى الأمس القريب وقوداً للنار التي أشعلتها.

وهي من هلل لأوهام «الحسم العسكري» والنتائج الكارثية التي رافقته، ولعنت حظها مراراً، في الوقت الذي بدت فيه حالة التوازن الدولي الصفري حقيقة تهدد حلمها في الاستفراد بموارد البلد بعيداً عن خطر الأكثرية الشعبية المسحوقة. والفاسدون الكبار، هم من يريدون لعموم السوريين أن يناضلوا ضد نهبهم بشراسة، شرط أن يقتصر هذا النضال على جبهات العالم الافتراضي ومواقع التواصل الاجتماعي، فعلى أية حال، لا يضر «التنفيس الهادف» بين حين وحين، بل إنه مهم لاستمرار عملية النهب بمناخ أكثر أماناً. إنهم بالضبط من لا يرى مشكلة في إنشغال بعض السوريين بالبحث عن أسمائهم، ما دام هذا البحث سيترك الظاهرة يشتد عودها أكثر، ويلتهي بمحاربة أقنعتها.

إن الفساد الكبير هو ذاك الذي يستغل تضحيات الجيش السوري، ويستثمرها لأدنأ الغايات، فيزاود على الوطنيين بالدفاع عن المؤسسة العسكرية، وفي الوقت نفسه لا ينفك يشوه صورة هذه المؤسسة بشتى الوسائل المتاحة بين يديه، ولعل عمله على تحقيق المزيد من النفوذ لـ «اللجان الشعبية»، التي باتت تشكّل بممارساتها حجر العثرة الأول أمام الجيش السوري، خير دليل على ذلك. وإنه عدو الحل السياسي والحوار معاً، إلا إذا استطاع تقزيمهما، بما يؤمن له أهدافه في تحقيق مزيد من النهب لفقراء البلد، وتقاسم سورية مع نظرائه الفاسدين في الطرف الآخر..

هذه القوى هي من كانت في أوج سعادتها حينما كانت البلاد مفتوحة للسياسات الاقتصادية الليبرالية، التي مهدت تربة التهميش الملائمة لنمو ظاهرة التطرف في سورية. وهي من استثمر وجود وزيرين معارضين في الحكومة، لتأجيج نيران الجبهة الاقتصادية، والإيعاز لوسائل اعلامها تحميل النائب الاقتصادي مسؤولية ذلك. وإنها الرابح الأكبر من التراجع الذي أصاب الليرة السورية، خلال الأشهر المنصرمة، وهي التي انزعجت من التعافي التدريجي لليرة، وممن وضع أمام الحكومة مهمة إعادة الليرة إلى سعرها الطبيعي. وذاتها من داست استراتيجية التوجه الاقتصادي نحو الشرق على ذيلها، فعملت على عرقلته بكل جهدها، لتحمي حجم النهب الذي تؤمنه العلاقات الاقتصادية مع الغرب المعادي لسورية، ودورها الإقليمي في المنطقة.

تتجلى خلاصة ما سبق، بأن النظر نحو قوى الفساد الكبير، يجب أن يكون منطلقاً من قناعة راسخة بأنها تيار كامل، يمثّل الأقلية الناهبة في المجتمع السوري. وبالتالي فإن الجهود الرامية لمحاربة نهبها، لن تبصر النجاح سوى برصٍّ صفوف الوطنيين، ممن عانوا جراء سياساتها الجائرة، وبالعمل على تفكيك الثنائيات الوهمية، التي لم تساهم إلا بالمزيد من الشرخ ما بين المهمشين. أما الدخول في لعبة الأسماء، فإنه مجرد استدراج للدخول في دوامة، لا نهاية لها، من المهاترات الإعلامية التي لا تغني ولا تسمن من جوع، مما يساهم في استمرار سطوتها على مقدرات البلاد. فلنحارب الجوهر، جوهر منظومة النهب والفساد، ولنترك الأسماء تتهاوى تبعاً لمدى ارتباطها بهذه المنظومة.

في الذكرى 93 لمعركة ميسلون..

الفقراء هم قاطرة النمو

أقامت منظمة حزب الإرادة الشعبية في مدينة جرمانا، وبمناسبة الذكرى 93 لمعركة ميسلون التي قادها الشهيد البطل يوسف العظمة، محاضرة بعنوان «جذور الأزمة في الاقتصاد السوري- معالجة أولية»، ألقاها الرفيق معن خالد «أمين حزب الإرادة الشعبية»، وتحدثت المحاضرة عن ضرورة الترابط العضوي بين جوانب الدولة المقاومة، من الاقتصاد إلى السياسة وصولاً إلى الجانب العسكري، حيث خلصت المحاضرة إلى أن بيئة الدولة المقاومة يجب أن تشمل اقتصاد المقاومة إلى جانب الدور العسكري وكافة مفاصل الدولة وتشكيلاتها السياسية.

■ جرمانا- مراسل قاسيون

كما أوضحت المحاضرة النتائج الكارثية للخطة الخمسية العاشرة، والتي لا تزال مستمرة حتى اللحظة عبر مفردات الخطة الخمسية الـ11، والتي أضعفت البنية المقاومة للدولة السورية خلال الـ5 سنوات الماضية، وصولاً إلى اليوم الذي أدى فيه التراجع في قطاعات الإنتاج والتوسع في القطاعات المالية إلى إرساء قواعد هشة في الاقتصاد السوري، تؤدي دائماً إلى نقص الإنتاج ورفع الأسعار، وبالتالي نزيف الثروة من الفقراء إلى جيوب الأغنياء، مما يؤثر سلباً على بنية الدولة المقاومة عبر زيادة الاحتقان الشعبي، وهو ما يستدعي تغيير النموذج القائم على فكرة «دعوا الأغنياء يزدادون غناً» واستبداله بنموذج اقتصادي يقوم على مقولة «الفقراء هم قاطرة النمو».

وقد كان لافتاً الحضور الواسع لجمهور الحزب وأصدقائه والعديد من القوى السياسية في المدينة، كما كانت مشاركة الأهالي متنوعة بين مختلف الأعمار والأجناس وخصوصاً الشباب والنساء، وقد شهد ختام المحاضرة نقاشات جدية وموسعة بين الحضور حول الأوضاع الاقتصادية المعاشية والسياسية التي وصلت إليها البلاد في ظل الأزمة الحالية.

مدينة نوى في درعا..

معاناة وتهجير في كل الاتجاهات

كانت مدينة نوى التابعة لمحافظة درعا شبه آمنة وملجأً لأبناء القرى المتوترة المجاورة، ويقدر عدد سكانها ومن لجأ إليها بأكثر من مائة ألف مواطن.

■ مراسل قاسيون

في الأسبوع الماضي، وبين ليلة وضحاها، تحولت نوى إلى مدينةً منكوبة، حيث تسلل المسلحون إليها في قافلة على الرغم من أن هذه المدينة محاطة بالتلال التي تتمركز فيها قوات الجيش، وعلى الرغم أيضاً من أن تهديدات المسلحين سبقت اجتياحهم لها بخمسة أيام. ومع ذلك لم يتم اتخاذ أية إجراءات لحمايتها ومواجهة تلك القافلة التي كان من الممكن القضاء عليها بسهولة، الأمر الذي أثار استغراب وتساؤلات المواطنين.

هذا وقد قام المسلحون بمنع المواطنين الذين أرعبهم الاجتياح من التوجه إلى المناطق والقرى القريبة من مدينتهم والمحاذية للسويداء والجولان، مما اضطرهم للجوء إلى داعل والمناطق القريبة منها، ومنهم من غامر وعبر إلى إزرع رغم التوتر الذي تشهده بلدة الشيخ مسكين.

وقد استقبل أهالي إزرع هؤلاء النازحين وقدموا لهم كل ما يستطيعون. أما أهالي نوى وعند خروجهم منها، فقد خرجوا بملابسهم التي يرتدونها فقط، تاركين وراءهم حقولهم ومحاصيلهم من الخضراوات التي تمدّ محافظة درعا والتي تقدّر بحوالي 3000 طن من البطاطا، الأمر الذي لا يشكّل خسارة لهم فحسب، بل لمحافظة درعا والمحافظات المجاورة التي تستجر هذا الإنتاج.

وحسب ما ذكر أحد العاملين في الإغاثة، فقد استغرقهم الأمر أسبوعاً كاملاً لتوزيع مواد الإغاثة لسكان نوى ومن هُجِّر إليها، أما من تبقى من الأهالي الذين لم يستطيعوا المغادرة لضيق ذات اليد، فقد فضلوا الموت في ديرتهم على الموت في الشوارع والطرقات، حيث وصل طول قافلة المهجرين إلى حوالي 10 كلم، ولا تزال الاتصالات معهم مقطوعة ولا يعرف أقاربهم عنهم شيئاً. ومن الجدير بالذكر أن من بين المهجرين من تمكّن من الوصول إلى دمشق واضطر لاستئجار سكن بـ 50 ألف ليرة !!

إن ما تعرضت له مدينة نوى يشير إلى حجم المأساة والمعاناة، وإلى تجاهل تهديدات المسلحين الذي يعكس حجم الاختراق الواجب محاسبة المسؤولين عنه. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن حواجز الجيش المتواجدة في نوى كانت تتعامل مع أهلها باحترام والعكس صحيح.

إن ما حصل يؤكد أن الحل الأمني والعسكري من جهة، والعنف وحمل السلاح من جهة ثانية لا يحلان الأزمة بل يفاقمانها، وبأنه لا بديل عن الحل السياسي والحوار لإنقاذ ما تبقى من مدن وبلدات، ولكي يعود المهجرون إلى بيوتهم.

ضد الغلاء في السويداء

يردد الشعب السوري في السويداء أغنية شعبية تقول «شوفوا بحالتنا شو صار... من ظلم بعض التجار... ويلي رخّص سعر الدم... هو اللي رفع الأسعار... ». بهذا التكثيف الشعبي يصف فقراء السويداء تداعيات الأزمة في سورية بين أمرين حلوهما هو الموت، موت برصاص غرباء مأجورين يتاجرون بالله والدين والوطن لمصلحة قوى الفساد والتشدد خدمة للعدو الأساسي الغرب الاستعماري وأداته الأساسية «الكيان الصهيوني». وموت آخر على إيقاع جشع واستغلال حرامية تجار الأزمات الذين أثروا واغتنوا على حساب لقمة الفقراء المجبولة بالدم والقهر.

■ مراسل قاسيون

سنتان ونصف من التقسيم المنظم للعمل والأدوار بين القتلة المأجورين ورفاقهم في اقتسام الدم السوري حرامية التجار والحيتان الكبيرة، وإن تفهمنا عجز جهاز الدولة عن التعامل مع تجار الأزمة في المناطق غير المستقرة أمنياً فكيف لنا أن نفهم عجزه وتقاعسه وحتى تواطؤه في المناطق التي تعيش استقراراً أمنياً؟ لم يعد خافياً على أحد المأساة المعيشية التي يعانيها أهالي محافظة السويداء، حيث أن جميع المواد والسلع الاستهلاكية الأساسية لأيّة عائلة، وخاصة الغذائية منها، ارتفعت أسعارها بشكل جنوني بفعل التجار الفاسدين أصحاب الربح المتعاظم ومليارات الأزمة، فقد بادر حيتان المال والفساد لرفع أسعار السلع في محلاتهم ومستودعاتهم بحجة الارتفاع الجنوني المؤقت للدولار، وأقفلوا محلاتهم وامتنعوا عن البيع لأن البضاعة لديهم يزيد سعرها وهي في مكانها فلا حاجة لبيعها ما دامت تحقق ربحاً إضافياً، وطبعاً ينخفض سعر الدولار ولكن تبقى الأسعار مرتفعة لأن جهاز الدولة غيابه مضمون وأحياناً كثيرة مدفوع، رغم توافر الإمكانية والظرف والدعم الشعبي لفتح وتفتيش كل المستودعات والمحلات والقصاص ممن يتاجرون بالوطن.

وأمام هذا التقصير من الأجهزة المختصة بادر أهالي السويداء إيماناً منهم بأن الحياة لا تقبل فراغاً وبأن «دوام الحال من المحال» بتنظيم عريضة ضد الغلاء وارتفاع الأسعار الخانق، وتم العمل على جمع التواقيع ضد تسلط وحكم الحرامية وتجار الأزمات وسيتم تقديمها للجهة المسؤولة في جهاز الدولة عن وقف هذه الحالة اللاشرعية والتي تعتبر خيانة عظمى في حالات الأزمات الوطنية كالتي نعيشها، والتي ستؤدي في حال استمرارها إلى تفجير الوضع الأهلي في السويداء لتخرج الأمور عن العقل والسيطرة ونعيد تكرار الخطيئة للمرة الألف...!

من الذاكرة

■ محمد علي طه

حجر الزاوية

كلما طرقت باب الذكرى، جادت بفيض من مخزونها لأستعيد أصداء- تبقى حية- من ألحان وطننا الغالي وشعبنا العظيم، يشدو بها الوطنيون حين يناديهم الواجب، فيزجلوا العطاء ويرخصوا الدم والأرواح لتبقى سورية البطلة قلعة للحرية والكرامة والعزة.

وفي زاوية هذا العدد، سأسرد بعض المواقف لاثنين من أصدقاء حزبنا:

الشيخ محمد الأشمر ابن حي الميدان بدمشق من أسرة كادحة معيلها يعمل بيطاراً. باكورة نضاله الوطني كانت تطوعه عام 1920 في صفوف رجال البطل يوسف العظمة الذين سطروا ملحمة ميسلون الخالدة. ومن ثم مشاركته في الثورة السورية الكبرى عام 1925 في غوطة دمشق وحوران، كما شارك عام 1936 في الثورة الفلسطينية، وكان في طليعة المؤيدين والعاملين لانتخاب الرفيق خالد بكداش الأمين العام للحزب عام 1954 لعضوية مجلس النواب، ثم أضحى ناشطاً كبيراً من أجل السلم العالمي ونال جائزة ستالين عام 1956 اعترافاً بدوره المميز في حركة أنصار السلم. وأذكر أني سمعته في إحدى زياراته لبيت الرفيق خالد بعد نيله الجائزة يقول: أنا من أنصار السلم، ولكنني لن أتردد لحظة في القتال دفاعاً عن الوطن.

النقابي محمد خير بيازيد الذي بدأ نضاله النقابي منذ فاز بانتخابات نقابة عمال الحدادة عام 1935 وتولى أمانة سرها، وسطع نجمه كمناضل بارز من أجل إصدار قانون عمل يحفظ حقوق العمال ويعطيهم حق تشكيل نقاباتهم، وقد تم إصدار أول قانون للعمل السوري عام 1946، وكان بيازيد من منظمي العديد من الإضرابات العمالية. وقد سمعت منه شرحاً مفصّلاً لما دار بين العقيد عبد الحميد السراج رئيس الشعبة الثانية وعدد من النقابيين الذين استدعاهم ليهددهم إن لم يلغوا دعوتهم للإضراب عام 1957، مستنكراً توزيعهم منشورات تحرض على الإضراب، ومتذرعاً بأن الجو العام لا يحتمل إضراباً، وكان جواب النقابي محمد خير بيازيد: «إن ما وزعناه ليس منشوراً، بل هو بيان موقع من رئيس اتحاد عمال الكهرباء المسؤول عن كل كلمة فيه وأنا صاحب التوقيع، إننا نطالب بحقوقنا ولسنا مشاغبين أو مخربين، والاستجابة لطلبنا المحق تسهم في تعزيز الموقف الوطني لا في إضعافه». وقد تمت الاستجابة للمطلب وحُلّ الإضراب.

تعرفة النقل الجديدة تفتح أساليب ملتوية للاستغلال...

وباصات «هرشو» الأعلى أجراً في دمشق

عانى المواطن السوري ما عاناه في ظل الأزمة الأخيرة، فتبعات المشكلة السياسية الحاصلة في البلاد، ومنعكساتها على الاقتصاد وغلاء الأسعار الذي جارته الحكومة برفع أسعار موادها المدعومة ومنها المحروقات، ضيّقت الخناق على جيوب المواطنين أكثر فأكثر، وخاصة بعد أن فقد الكثير منهم مدخولهم وأعمالهم السابقة، وباتوا يصارعون البقاء بين فكي سلبيات القرارات الرسمية من جهة، وألاعيب التجار من جهة أخرى.

■ حازم عوض- قاسيون

وكما التجار وتلاعبهم بالأسعار واحتكارهم للمواد، كان لأصحاب القطاعات الأخرى ممارسات شبيهة، في محاولة للاعتياش على الأزمة، وخاصة قطاع النقل، الذي استغل أسياده غلاء المحروقات لوضع أجرة خيالية بعض الأحيان، بعيداً عن الرقابة، وخاصةً أصحاب شركات النقل الداخلي الذين كان لهم الحصة الكبرى من زيادة التعرفة، بالإضافة إلى نظرائهم من أصحاب السرافيس والتكاسي.

أساليب ملتوية..

وبعد أن قامت محافظة دمشق بتحديد تعرفة النقل للسرافيس والتكاسي والباصات، نتيجة استفحال ظاهرة اتفاق أصحاب وسائل النقل بين بعضهم على تسعيرات تشبع رغباتهم وأطماعهم في الربح السريع، انتقل هؤلاء إلى أساليب أخرى، استغلوا من خلالها التسعيرة الجديدة ليزيدوا من أرباحهم أكثر من الارباح التي جنوها قبل صدور القرار، إضافة إلى عدم التزام بعضهم بالتسعيرة من أساسها وكأن شيئاً لم يصدر بهذا الخصوص.

واشتكى عدد من المواطنين لصحيفة «قاسيون»، من قيام أصحاب السرافيس العاملة في دمشق وبعد صدور التسعيرة الجديدة لأجور النقل، بتقسيم الخط الواحد إلى 3 أو 4 أجزاء، يؤخذ في كل جزء منه كامل التسعيرة المحددة للخط، وقام السائقون بحسب الشكاوى، بنقل الركاب من موقف إلى موقف آخر ضمن الخط الواحد، ليقوموا بإنزال الركاب هناك، ونقل ركاب آخرين إلى موقف آخر وهكذا، حتى ينتهي الخط ليحقق السائق بذلك مردوداً كبيراً وفقاً للتسعيرة الجديدة.

التعرفة الجديدة من 15 إلى 60 ليرة!

ومن هذه السرافيس، كان خط ركن الدين- الشيخ خالد، حيث يقوم السائقون على هذا الخط بالاشتراط على الركاب بأن الموقف الأخير من الشيخ خالد هو ساحة شمدين، ومن الساحة يتم تبديل الركاب بركاب جدد على أن تكون نهاية الخط عند موقف جسر الرئيس بحجة أن المحافظة مَنْ حدد ذلك كنهاية للخط، ومن جسر الرئيس يبدل الركاب بشرط أن يكون الموقف الأخير هو ساحة شمدين رغم أن نهاية الخط المقررة هي الشيخ خالد، ومن ساحة شمدين يقومون بتبديل الركاب باتجاه الشيخ خالد وهكذا، وكل جزء من الخط تكون الأجرة 15 ليرة سورية كما حددت المحافظة، وبهذا تكون كلفة تخديم كامل الخط 60 ليرة سورية بدلاً من 15 ليرة كما هو مقرر لهذا الخط.

وقال مصدر في محافظة دمشق لصحيفة «قاسيون» إنه بعد صدور «قرار رفع سعر مادة المازوت عقدت مباشرة عدة اجتماعات في المحافظة مع كافة الجهات المعنية، وتم التوصل إلى تعديل تعرفة الركوب وصدور قرار بذلك، ينص على رفع تعرفة الخطوط القصيرة المسعرة بـ10 ل.س إلى 15 ل.س، ورفع تعرفة الخطوط الطويلة المسعرة بـ15 ل.س إلى 20 ل.س، ورفع تعرفة أجزاء الخطوط الطويلة المسعرة بـ10 ل.س إلى 15 ل.س وتعرفة كامل الخط إلى 20 ل.س».

وأضاف إن «قرار تحديد تعرفة الخطوط، صدر بناء على اجتماع أعضاء مجلس المحافظة الذي يضم ممثلين عن كافة شرائح المجتمع، ويأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل لتحديد التعرفة، ابتداء بقيمة المركبة واهتلاكها وأجور الصيانة وقطع التبديل واستهلاك الزيوت والشحوم وأجور التنظيف كذلك، لذلك يعتبر القرار الصادر عن اجتماع المجلس يتماشى مع مصلحة الراكب والسائق معاً».

ويوجد في محافظة دمشق حوالي 3 آلاف ميكرو باص «سرفيس»، وحوالي 700 باص نقل داخلي فقط، بحسب المصدر.

محتكرو قطاع النقل يستغلون غلاء المحروقات وغياب الرقابة بفرض أجرة عالية على الركاب خارج إطار التعرفة الرسمية والحصة الأكبر من نصيب أصحاب شركات النقل الداخلي

«هرشو» الأعلى أجراً!

القضية لم تتوقف عند جشع سائقي السرافيس، بل وصلت إلى متنفذي القطاع الخاص في النقل الداخلي، حيث اشتكى العديد من المواطنين من عدم اكتراث باصات «هرشو» بحسب الشكاوى، بالتسعيرة الجديدة، وكانت هذه الباصات الأعلى أجراً في دمشق بعد أن التزمت باقي شركات النقل الداخلي بالتسعيرة الجديدة لكامل الخط رغم إهمالها للتجزئة، وبقيت باصات شركة «هرشو» بعيدةً عن قرار المحافظة الأخير، واعتمدت التسعيرة التي حددتها بـ25 ليرة، رغم تأكيد أحد المعنين في محافظة دمشق لصحيفة «قاسيون» بأن «أعلى تسعيرة وسيلة نقل جماعي في دمشق هي 20 ليرة سورية لكامل الخط، وفي الأجزاء هي 15 ليرة».

وجاء قرار محافظة دمشق بتعديل أجور النقل، بحسب المصدر، بناء على الجداول الموجودة لدى المحافظة التي تبيّن مسارات كافة الخطوط وأجزاءها، حيث تم تحديد أعلى سعر للنقل داخل مدينة دمشق للسرافيس والباصات بـ20 ل.س، وكل ما هو أعلى من ذلك يعتبر مخالفة تستوجب العقاب.

وعلى هذا، تعتبر جميع باصات «هرشو» التي تتقاضى 25 ليرة على الراكب الواحد لخطوط شارع الثورة ابن النفيس، وجوبر مزة استراد، مخالفة للقوانين، إلا أن المصدر أرجع مخالفة هذه الشركة للتسعيرة المحددة إلى المواطن ذاته، حيث قال إن «المواطن يدفع ما يطلبه سائقو هذه الباصات دون شكوى، ويجب عليهم عدم دفع ما يطلب منهم فوق التسعيرة المحددة، والشكوى لأقرب شرطي مرور».

وأضاف إن «جميع خطوط باصات النقل الداخلي مجزأة، وتسعيرة الأجزاء هي 15 ليرة، إلا أن الشركات الخاصة لا تلتزم بذلك، وتأخذ تسعيرة الخط كاملاً مهما قصرت رحلة المواطن، ونتيجة الازدحام الكبير وعدم قدرة السائق على مراقبة وتحديد المسافة التي يريد أن يقطعها المواطن، يتم التغاضي عن هذه الباصات بخصوص تجزئة الخط»، وعلى الرغم من ذلك أشار المصدر إلى أن «قيام بعض الشركات بتقاضي أجرة كاملة للخط المجزأ أكثر من ما هو محدد، يعتبر مخالفة كبيرة توجب العقاب».

وعن مخالفات باصات شركة «هرشو» قال المصدر إن «معظم الشكاوى على باصات النقل الداخلي التي تتقاضى زيادة على التعرفة، تعود لباصات «هرشو»، وهناك خمس باصات تابعة له بالحجز، ونظمت بحق الشركة عدة مخالفات كبيرة».

للتكاسي أسلوب أخرى

ولسيارات الأجرة السياحية العامة «التكاسي»، طريقة أخرى في استغلال المواطن، وبحسب الشكاوي، فإن أغلب هذه السيارات لم تلتزم بالتسعيرة الجديدة التي ألزمت الزبون بدفع ضعف ما يظهر على شاشة العداد الذي ما زال يظهر الأجرة بناء على سعر 50 ليرة لليتر البنزين، إلا أن أغلب سائقي التكاسي يقومون بإخفاء العدادات، أو لا يقومون بتشغيلها ويعتمدون على الاتفاق مع الزبون، أو يتلاعبون بالعداد، في حين يلجأ البعض إلى نقل أكثر من راكب في السيارة الواحدة وتقاضي «دبل العداد» من كل شخص.

وعلى هذا، قال المصدر إن «آخر تعديل للعدادات كان على أساس سعر ليتر البنزين بـ50 ل.س، وكما العادة، يمنح السائقون مدة خمسة أشهر لتعديل عداداتهم على أن يضعوا لصاقة تبيّن مقدار الزيادة المقررة على تعرفة الركوب، إلا أنه وخلال الخمسة أشهر الممنوحة لتعديل العدادات على أساس سعر البنزين 50 ل.س، طرأت عدة ارتفاعات متتالية لسعر الليتر الواحد، ما دفعنا لإصدار قرار بتعديل التعرفة إلى ضعف ما يظهر على الشاشة في حال لم يكن العداد معدلاً».

وعن كيفية معرفة الزبون إن كان العداد متلاعباً به أم لا، قال المصدر إن «جميع العدادات مختومة بالشمع الأحمر، حيث يتم تشميعها بعد كل عملية تعديل، وكل عداد غير مختوم يكون هو مخالف ويستوجب صاحبه الغرامة والسجن».

وتوجد في مدينة دمشق 25 ألف سيارة تكسي، و10 آلاف سيارة إضافية كانت تعمل في ريف دمشق سمح لها بالعمل في المدينة مؤخراً، إلا أنه ونتيجة لتضخم أعداد سيارات الأجرة السياحة العامة بدمشق، أوقفت دمشق منح اللوحات العامة داخل المدنية، ومنعت نقل أي لوحة عامة من أي محافظة أخرى للعمل فيها.

بلدية بانياس بين فقدان.. وحجب الثقة!

■ علي شيحا

ان العجز عن إدارة دفة القرار في القطاع الخدمي مردّه إما ضعف في القيادة أو مركزية في السيادة، أحلاهما مرّ ، فهذا يعلم وغير قادر على تقديم الحلول الناجعة ، وذاك لايعلم و–قد يكون– قادرا ... ولكن !؟ إن الخلافات الحادة التي نشبت في ظلّ تردي أوضاع المدينة خدمياً « والتي زادت بشكل خطير في الآونة الأخيرة » بين بعض أعضاء المجلس و بعض الموظفين من ناحية و رئيس المجلس و بعض الأعضاء من ناحية أخرى أدى إلى تغييرات كبيرة في أوضاع بعض الموظفين و تنقلات قسرية رآها بعضهم أنها انتقامية بحق الشرفاء في العمل.

يكاد لا يوجد مواطن بانياسي اضطره سوء حظه إلى دخول مجلس مدينته إلا ولديه ملاحظة أو شكوى على آلية سير خدماتها... ما أدى إلى خلافات كبيرة بين أعضاء المجلس و العاملين و رئيس المجلس وصل حد التنافر وتبادل الاتهامات وصولا إلى التخوين ولعل الاستقالة الجماعية التي حملت رقم 2529\و تاريخ 14\5\2013 لمؤشر على وجود بعض الرافضين للتجاوزات و في الاستقالة للأعضاء الثمانية « والذين أصبحوا خمسة عند أول جلسة ؟؟؟ » قد بينوا بكل جرأة ووضوح أسبابها ومنها الأخطاء الكبيرة التي بتراكمها ستتسبب بتجاوزات غير قانونية كثيرة سوف يستحيل بعدها تدارك الأخطاء التي بدورها تسبب تشوهات عمرانية و – أخلاقية – . وبعد عجز المجلس عن تحديد موقفه بالتصويت كما ينص نظامه الداخلي لأسباب غير واضحة، رُفع طلب الاستقالة إلى المحافظة لبيان الرأي ، ليصار إلى إرسال لجنة من عندها مهمتها دراسة أسبابها و تلافيها «الاستقالة» إن أمكن بعد إزالة الأسباب.

و كما يصرح أكثر من عضو في المجلس أن هذه اللجنة لم تنجح لعدم جديتها « أو صلاحياتها » في مهمتها بل أكثر من ذلك أنها لم تحاول تلافي الأسباب لتضيع الحقائق بين لا مركزية في قرار جائر من رئيس المجلس و بين لجان لها معاييرها الخاصة. ولعل ضيق المساحة لن يسمح باستعراض كل التصريحات ممن التقتهم قاسيون – على بالغ أهميتها – إنما ومؤخرا كانت هنالك محاولات جريئة لحجب الثقة عن رئيس المجلس رغم التدخلات من داخل وخارج المجلس لمنع اكتمال نصاب هنا و «مونة» على بعض أعضاء المجلس هناك و كله لوقف عرض الأمر في جلسة رسمية ؟؟؟ ليعود المجلس إلى المربع الأول بتدارك الفساد و حجب الثقة أو حتى الاستقالة الجماعية مما دعا بعضهم إلى تجاوز المحافظة و تقديم شكوى إلى السيد نائب رئيس مجلس الوزراء مفاده التكرم بإرسال لجنة تحقيق نزيهة و بالسرعة الممكنة لوضع حد لهذه المهازل التي تكاد تودي بمصداقية هذا المرجع المهم عند « ما تبقى » ممن لهم ثقة به مشمولا بتعهدات بتقديم كل الثبوتيات بالتجاوزات التي أخرجت المجلس عن دوره الوظيفي و حفاظا على الأمانة التي ما زال يحملها بعضهم من ناخبيهم . وقاسيون بدورها تضم صوتها لصوت المطالبين بإرسال لجنة تحقيق لإظهار الحقائق وكشف المستور ومحاسبة الفاسدين.

حلب الأزمة مستمرة.. وكذلك المعاناة!

■ مراسل قاسيون

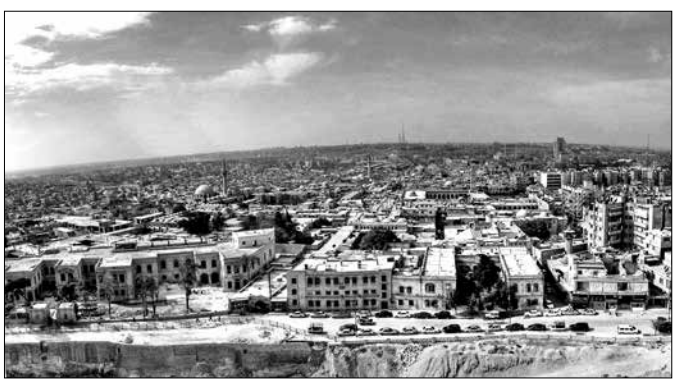

عامان وأسبوعين على تدهور الاوضاع في حلب، عانى فيه المواطن هنا من تقصير وإهمال وتهميش من جهة الدولة، أما المعارضة فقد أمعنت في الحصار والتجويع والتذليل بكافة الأشكال والأدوات. ومن طرف ثالث لعب تجار الأزمة والمتنفذون في حلب على وتر الأزمة، لتكون لقمة المواطن الحلبي لعبة شد حبل من هذه الجهات الثلاث، رغم وعود الانفراجات ومعارك حلب الكبرى التي لم تكن سوى مسكنات موضعية منتهية الصلاحية للآلام المواطن اليومية. – الخبز ... مشكلة حلب المتأزمة، فرغم الانعقاد المستمر «للجنة المكلفة «بمتابعة » تأمين مستلزمات المواطنين المعيشية والخدمية» إلا أن هذه الأزمة لا تغفو لأسبوع حتى تعود للإستعار، ما يبرز عدم المنطقية في المعالجة ومحاكاة واقع الأزمة بشكل عملي، من مبدأ «تجريب الوسائل». رغم مايشيعيه المسؤولون في الوزارات المعنية، والمسؤولون في حلب، إلا أن ذل المواطن الحلبي مازال مستمراً. حيث لا يعمل في حلب سوى 5 أو 6 أفران بطاقة قسوى، لتبدأ المعاناة على أبوابها بالوقوف من ساعات الفجر الأولى ولا تتمكن من الحصول على الخبز إلا بعد انتظار 7 أو 9 ساعات متواصلة وربما أكثر لتأمين ربطة خبز.

ومن لا يستطيع تأمين ربطة الخبز بسبب الازدحام القاتل إضافة إلى تدخل عناصر كتائب البعث والأمن الذين هم من المفترض من ينظم ويدير عملية التوزيع العادل، لكنهم غدوا جزءاً منها وصل إلى حد التطاول على المواطنين وإهانتهم . ما جعل البعض يلجأ إلى بائعي السوق السوداء لتأمين لقمة عيالهم، هذه السوق التي تدار من قبل أصحاب الأفران الذين يستغلون أفرانهم لغايات شخصية. عَ هدير البوسطة .... هذه الأزمات المتفاقمة منذ عامين، الآن بدأ يستفيق عليها بعض المسؤولين في حلب، فيصدر قرار من قبل مدير نقل حلب بإعادة تشغيل عشرين باص بأجرة نقل تتراوح بين 10 و 15 ل.س بعد عام تم استغلال هذا القطاع من قبل المكروبات الخاصة لتصل تسعيرة الراكب الواحد إلى 40 ل.س في ظل ارتفاع البنزين والمازوت وأحياناً الدولار كذريعة لاستغلال المواطن . عام تم فيه تناسي العشرات من العاملين في هذا القطاع بعد أن توقف مصدر عيشهم الوحيد، ما فاقم أزمة البطالة، في ظل واقع المدينة مشلولة الحركة ومقطعة الأوصال، جاء القرار لتشغيل خطوط في بعض المناطق دون أن يأخذ بعين الاعتبار تخديم أكبر حيز من المناطق، وكسر تلاعب سائقي المكروبات الخاصة بالتسعيرة ،فكان هذا القرار خجولاً متأخراً. وهنا لابد من أن نقول أن الواقع المعاشي، انعكس بامتعاض شعبي عارم بسبب حلول الدولة الآنية والغير جذرية ، وعدم وجود بعد استشرافي أو استراتيجي في إدارتها ومواكبة مستجداتها لتخفيف آثارها.

مدينة داعل.. إلى متى يبقى طحينها رهن الاعتقال؟

■ خالد الشرع- درعا

منذ حوالي ستة أشهر وداعل محرومة من الطحين، علماً أن عدد من تبقى فيها من السكان يناهز 20 ألف مواطن إضافةً إلى 15 ألف مواطن آخرين هُجّروا إليها مؤخراً. فمن هوَ المسؤول عن اعتقال طحين داعل ومنع إرساله إليها؟

هذا وقد قام الأهالي وعبر عدة زيارات، بالتواصل مع جهات من السلطة التنفيذية بمن فيهم محافظ درعا إلا أن أحداً لم يجبهم أو يحل المسألة التي تمس حياة المواطنين وغذائهم. ورغم الشكاوى المتكررة الموجهة إلى كل من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ووزارة المصالحة الوطنية، إلا أن الأمور بقيت على حالها.

إن تأمين الطحين لمدينة داعل يعني تأمين لقمة الحياة والبقاء للمواطن، وهذا يتطلب استعادة الدولة لدورها بالكامل، حيث أثبتت التجربة قبل الأزمة وأثنائها بأن الدولة هي شبكة الأمان للوطن والمواطن وهذا واجبها الطبيعي تجاه رعاياها. خاصةً وأن مدينة داعل قد احتضنت حوالي 15 ألفاً من سكان نوى، وقام أهلها بتوفير السكن وما تيسّر من مواد لهم وبالمجّان من خلال التوافق بين مجلس المدينة والفعاليات الاجتماعية.

هجرة الكفاءات والكوادر العلمية

■ زهير مشعان

لقد لعبت السياسات الاقتصادية الاجتماعية والتعليمية التي طبقت في هذه البلدان والتعاون بينها في منتصف القرن العشرين دوراً مهماً في نمو الكادرات العلمية وازدياد عدد المبدعين بمتواليات هندسية..ففي سورية كان للسياسات الاقتصادية الاجتماعية دوراً مهماً في ذلك.. كالسياسات التنموية والتعليمية في المدن والأرياف وافتتاح الجامعات وسياسة وتعريب المناهج العلمية والاستيعاب للطلاب والالتزام بتوفير العمل للخريجين وتوفير الكوادر ولو بشكل نسبي رغم السلبيات الناجمة عن سوء تطبيقها..

لكن التراجع عن هذه السياسات ونمو الفساد والمحسوبية والتمييز على أساس الانتماء السياسي وتوسع الهيمنة والقمع وانخفاض المستوى المعيشي أدى إلى مشاكل كبيرة ومتعددة، محلية وعلى مستوى الوطن، حيث نجم عنها هجرة داخلية من الريف إلى المدينة وهجرة خارجية إلى دول الخليج وإلى البلدان الرأسمالية نتيجة الإغراءات المادية والمعنوية..

واليوم في ظل الأزمة الوطنية الشاملة التي تشهدها سورية منذ أكثر من سنتين والقمع والعنف وبروز الفكر المتطرف أصبحت الهجرة أضعافاً مضاعفة.. فقد شمل النهب التخريب المتعمد الجامعات والمعاهد والمدارس، وخلت معظم المدن والبلدات والقرى في مناطق التوتر من الكوادر الطبية والعلمية والتعليمية التي هاجرت إلى المدن والمناطق الآمنة وشبه الآمنة وهذا أدى إلى كوارث بانتشار الأمية وحرمان مئات الآلاف من التلاميذ والطلاب من الدراسة..كما أدّى إلى انتشار الأمراض التنفسية والجلدية.. بل وعودة ظهور بعض الأمراض المنقرضة أو كادت تنقرض كالجرب والكوليرا والتهاب الكبد.

كما دفعت الأوضاع المعاشية الكوادر التي هاجرت إلى المدن إلى الهجرة إلى خارج الوطن بحثاً إلى لقمة العيش وبات ذلك يهدد بخسارة الوطن من غالبية كادراته التي احتاج إلى عشرات السنين لتكوينها وتوفيرها وهذا يعني خسارة أهم وأعظم ثروة وطنية.. تؤثر سلباً على التطور اللاحق للبلاد في مختلف المجالات، كإحدى انعكاسات الازمة التي تعصف بالبلاد. مما يعتبر سبباً إضافياً حتى تعمل كل القوى الوطنية الشريفة للدفع باتجاه الحل السياسي والحوار لإنقاذ ما تبقّى ثروات الوطن..!

نحو الجنوب الشرقي للعاصمة دمشق، وعلى بعد أقل من خمسة كيلو مترات من مركزها، تتموضع مدينة جرمانا التابعة إدارياً لمحافظة ريف دمشق. وتعتبر المدينة مركزاً تجارياً هاماً في الريف، فالأسواق الشعبية المنتشرة فيها جعلت منها مكاناً حيوياً لا يكاد يخلو ممن يريد التبضع هناك. وفي السنوات العشر الأخيرة، تضاعف عدد سكان المدينة نتيجة عاملين اثنين، أولهما هو استقرار أعداد كبيرة من المواطنين العراقيين فيها، بعد الحرب الأمريكية على العراق، وثانيهما هو حركة النزوح الداخلي، التي رافقت الأعمال العسكرية التي تعاني منها البلاد. حيث تقدر مصادر غير رسمية، أن عدد السكان في المدينة قد وصل، حتى اليوم، إلى ما يقارب 800 ألف نسمة.

«اللجان الشعبية».. بعيون أبناء جرمانا

«لا ثقة لدينا سوى بالجيش العربي السوري»

■ تحقيق مالك موصللي

فرض التوجه نحو العنف، بالإضافة إلى حجم الشحن الطائفي المرتفع، تحولات عدة على مسار الحياة المدنية في جرمانا. ففقدت المدينة، كباقي المناطق السورية، هامش الأمان الذي كانت تتمتع به فيما سبق، وباتت شاهدة على عدة تفجيرات استهدفت أمن سكانها، وكان آخرها التفجير الإرهابي الذي استهدف «ساحة السيوف» التي تتوسط المدينة. هذه التحولات، وغيرها، شكّلت أولى الإرهاصات التي مهدت لولادة ما يسمى بـ «اللجان الشعبية»، والتي برزت كقوة مسند إليها مهمة حماية المدينة من أي خطر يمكن له أن يهدد استقرار المدنيين فيها. إلا أن الحال لم تسر كذلك، فسرعان ما تحولت بعض هذه اللجان إلى عبء حقيقي، حيث أصبحت هذه اللجان اليوم مشكلةً أخرى تضاف إلى سلسلة المشكلات التي يعانيها سكان جرمانا والتي تهدد استقرارهم في مدينتهم.

يرى «ف. كنفاني»، وهو أحد الشباب المقيمين في المدينة، خلال حديثه مع «قاسيون» أنه: «في البداية كانت هناك ضرورة قصوى أمام أبناء جرمانا لتأمين المدينة، وكلنا كنا متحمسين لفكرة اللجان الشعبية، وعلى استعداد تام للمشاركة فيها، إلا أن بعض عناصر هذه اللجان سرعان ما غاص في ممارسات أقل ما يقال عنها أنها الخنجر المغروسُ في ظهر الجيش السوري». في المقابل، يضع إياد الحسن («26 عاماً») الممارسات السيئة للجان في إطار «ممارسات فردية لا يمكن أن تعمم على كافة شباب اللجان»، ولدى سؤالنا له عن مدى تأييده لفكرة أن يكون الجيش السوري هو الحامل الوحيد للسلاح، عقب بالقول: «بالطبع، جميعنا نتمنى أن يكون السلاح بيد الجيش فقط. لكن على أرض الواقع، لا يمكن أن نتهرب من مسؤولياتنا الوطنية، فالجيش مشغول بمعاركه ضد المرتزقة، هل المطلوب منا أن نحمله أعباء إضافية؟ هؤلاء الشباب يساندون الجيش ويدعمونه، وعلينا بدورنا أن ندعمهم أيضاً».

إذا حمَّلت السلاح لبلطجي...؟!

إلى هذا، فقد شهدت مدينة جرمانا مؤخراً، حادثة اعتقال أحد رموز التجاوزات المستمرة التي مارستها بعض اللجان، وهذا ما لاقى قبولاً عند كثيرين من أبناء المدينة ممن التقتهم «قاسيون»، واستهجاناً من قلة من مناصريه. غير أن جزءاً ممن التقيناهم عبّر عن عدم تفاؤله بحادثة الاعتقال، ذلك أن هذا الاعتقال لم يجر إلا «لأن ريحتو طلعت كتير وما عاد فيهون يخبوا» حسب رأي السيد «ن. د». بالمقابل، تتساءل م.الخطيب («30 عاماً») عن أسباب الاعتقال فتقول: «هؤلاء الشباب دافعوا عنا فلماذا يتم اعتقالهم؟ عوضاً عن تكريمهم تتم إهانتهم؟ أعتقد أن الجهات المختصة قد أخطأت العنوان».

في المقلب الآخر، يروي أحد سكان الحي، وقد رفض الكشف عن اسمه، تداعيات الاعتقال فقال: «حالة هيستيريا جنونية أصابت عناصر اللجان المناصرة لـ«ح. ش»، فبعد سماعهم نبأ اعتقاله، قاموا بترويع الأهالي عبر إطلاق الرصاص في الهواء»، ويضيف: «هذا الشخص، وغيره العديد من أفراد اللجان، هم من أصحاب السوابق، ابتداءً من السرقات وليس انتهاءً بجرائم الاغتصاب، كيف لهؤلاء أن يحموا مدينة؟ إذا حمّلت السلاح لبلطجي.. من الطبيعي أن تصبح حياتك رهناً لمزاج البلطجية»..

النازحون: استقبال الأهالي.. إهانات اللجان!

عمل أهالي المدينة، منذ ارتفاع وتيرة العنف في البلاد عموماً، على تأمين أفضل السبل لاستقبال النازحين من المناطق الساخنة، فكان هناك العديد من المبادرات الأهلية، والجمعيات التي شكلها أبناء المدينة، والتي هدفت إلى استيعاب أكبر قدر ممكن من المهجرين. هذا الجهد الحثيث الذي بذله سكان الحي، كثيراً ما تصادم مع ممارسات اللجان التي ضيقت بشكل مستمر على النازحين إلى المدينة.

في حديثه لنا، يقص «أبو علي»، وهو النازح من مخيم اليرموك، تفاصيل مشكلته مع اللجان: «تركنا منزلنا ولجأنا إلى جرمانا نظراً للهدوء النسبي الذي تتمتع به المدينة، الشهادة لله لم يعاملنا سكان المنطقة هنا سوى أننا أهل أو أكثر، استضافتهم لنا كانت أكثر من ممتازة مقارنة مع باقي المناطق» ثم استدرك قائلاً: «إلا أننا، ومنذ دخولنا إلى المدينة، باتت اللجان تضيق علينا بشكل خانق. تارة يطرقون الباب عليك آخر الليلً لجمع معلومات أمنية عن سكان المنزل، وتارة أخرى يريدون فواتير الماء والكهرباء، ولا يوفرون إهانة إلا ويقومون بتوجيهها إلينا.. وينظر عناصر اللجان إلينا على أننا نحن السبب في التفجيرات التي تهز المدينة..».

برزت «اللجان الشعبية» كقوة مسند إليها مهمة حماية المدينة إلا أن الحال لم تسر كذلك فسرعان ما تحولت بعض هذه اللجان إلى عبء حقيقي

عناصر من اللجان يعيثون فساداً في المدينة

وفي السياق ذاته، يعقب «ف.كنفاني»: «منذ بداية الأحداث، والشباب الواعي في جرمانا يحاول التخفيف من حدة التناحر الطائفي، نظراً لخصوصية المنطقة عندنا، والآثار الكارثية التي قد تنجم عن تمرير اللعبة الطائفية فيها، في هذا الوقت ظهرت اللجان الشعبية لتشكل بممارساتها أحد أعمدة الخطاب الطائفي. إنهم يعيثون فساداً في المدينة، ليست لدينا الثقة سوى بالجيش السوري»

في منتصف المدينة، وقبل ساحة الروضة ببضعة أمتار، تتمركز المؤسسة الاستهلاكية في جرمانا. لهذه المؤسسة قصة أكثر بؤساً، ومعاناة أكبر يواجهها المدنيون هناك. إذ أن عناصر من «اللجان الشعبية» هي من تقوم بتنظيم التوزيع هناك.

تقول السيدة «منال.أ» في معرض حديثها لصحيفة «قاسيون»: «هؤلاء ليسوا اللجان الشعبية، بل إنهم خلاصة العناصر السيئة فيها. يتوافد الناس بكثرة، وبحكم الحاجة، إلى المؤسسة، بينما الإهانات هي الطريقة الوحيدة التي تدركها هذه اللجان. هل يمكن لأحد أن يشرح لنا من الذي يسمح لعنصر، أصغر أولادي يكبره في السن، أن يحمل عصاً خشبية ويعامل الناس كالغنم؟؟».

للصبر حدود....

بينما يبدي «ع. صباغ» استغرابه مما يحصل هناك قائلاً: «لست مستغرباً أن اللجان تقوم بهذه الأفعال هناك، لكني بالفعل استغرب مدى قدرة الأهالي على ضبط أنفسهم. أقل شتيمة يوجهها عناصر اللجان للنساء هناك كافية أن تفتح حرباً كاملة، لا أشمل كافة العناصر، إنما المقصود من كلامي هم فئة قليلة طاغية بحكم نفوذها».

وربما بات من الواضح أن جزءاً مهماً من السكان في المدينة ضاقوا ذرعاً بممارسات باتت تهدد أمنهم واستقرارهم ولقمة عيشهم من جهة، وما يزيد هذه الممارسات تهديداً وإزعاجاً لهم، هي أنها محسوبة عليهم ظلماً وجوراً من جهة أخرى. فجرمانا كغيرها من المناطق السورية، تبحث عن سبل العيش الكريم بعيداً عن العنف، أياً كان مصدره، ويؤكد الأهالي فيها من جديد، أن السلاح، أياً كان حامله، سيتحول إلى كارثة تهدد المدنيين ما لم يكن محصوراً بيد الجيش العربي السوري، فهو الضامن الأول للوحدة الوطنية، التي باتت مهمة استعادتها مهمة وطنية بامتياز.

القنابل الصوتية في القامشلي.. من المستفيد؟

تشهد القامشلي كبرى مدن محافظة الحسكة بين الحين والآخر تفجيرات صوتية دون معرفة مسوغاتها أو الجهات المستفيدة منها لتثير حالة من الرعب بين أهالي المدينة التي بقيت حتى الآن في منأى عن الأحداث الدامية التي تشهدها باقي مدن الوطن.

■ مراسل قاسيون

ولا تتبنى أي جهة مسؤوليتها عن تلك التفجيرات التي تسببها قنابل صوتية غالباً ما يقوم مجهولون برميها في مكبات القمامة لينتج عنها إصابات في صفوف المدنيين تتراوح بين الطفيفة والخطيرة، بالإضافة إلى أضرار مادية تلحق بالمحال التجارية المحيطة.

وتتم زراعة هذا النوع من القنابل في مناطق سكنية وشوارع عامة تعج بالمدنيين لينال أهالي القامشلي نصيبهم من الرعب بسبب تفجيرات غير مفهومة لا تضر إلا المدنيين في ظل الحرب العبثية التي تشهدها البلاد عامة.

ومن الصعوبة بمكان حصول الصحفيين على معلومات حول ماهية هذا النوع من التفجيرات أو مدى الأضرار البشرية التي تعقبها في ظل الظروف الأمنية المتوترة وحالة الترقب والتشنج التي يعيشها أهالي المدينة، مع ما يشهده ريفها الجنوبي من معارك واشتباكات وقصف اختلطت فيه الأوراق وضاعت الحقائق.

وكان آخر هذه الحوادث؛ انفجار «قنبلة صوتية» بالقرب من «جمارك» القامشلي الواقع في حي «قدور بك» نتج عنه إصابة بضعة مدنيين بجروح، وقال أكثر من مصدر إن القنبلة سببت خسائراً مادية لحقت بالمحال التجارية القريبة.

وفي نهاية حزيران الماضي، شهدت المدينة أيضاً انفجار قنبلة صوتية في مكب قمامة أمام الحديقة العامة بالحي الغربي، سُمع دويها في كامل القامشلي، ونتج عنها إصابات بين المدنيين.

كما شهدت القامشلي، في منتصف الشهر الماضي، انفجاراً في مكب قمامة أمام مطعم «أبو سركون» في شارع الوحدة الذي يعج بالبنايات السكنية ونتج عنه إصابات لمدنين وأضراراً مادية لحقت بالمحال القريبة وكان أكبرها من نصيب المطعم المجاور.

وأثار الانفجار الصوتي الكبير الذي وقع في أيار الماضي في مكب قمامة أمام أشهر المطاعم الشعبية في القامشلي «مطعم أبو دليل»، في شارع الوحدة أيضاً، بلبلة وتساؤلات بين الأهالي حول أهداف ومسببات هذا التفجير.

من المستفيد من تلك التفجيرات؟ وما الهدف من ترويع أهالي المدينة؟ ومن هي الجهة التي من مصلحتها إثارة القلاقل وإصابة مدنيين لا ذنب لهم إلا التواجد في التوقيت الخطأ أمام مكب قمامة في شارع عام؟ تبقى جميع تلك الأسئلة دون إجابة؛ لتنال كل مدن الوطن نصيبها من الموت والدم والرعب.

منطقة الغاب تطالب بالجيش لحفظ الأمن!

الأزمة الوطنية في سورية وتطوراتها وتعقيداتها وتفاقمها وكثرة التلاعب فيها من الفاسدين ومن يحميهم ومن قوى العنف والظلام، فتحت أبواب جهنم على المواطنين، وباتوا تحت غضب الطرفين ناهيك عن انعكاسات وتفاعلات الأزمة التي تطال لقمة عيشهم وأمنهم وممتلكاتهم.

■ مراسل قاسيون- حماة

تقدّم حوالي 50 مواطناً من أصحاب الأفران في ريف حماة- منطقة السقيلبية بعريضة إلى المسؤولين يشكون فيها معاناتهم في توفير «لقمة الخبز» للمواطنين، حيث ارتفعت كلفة نقل المواد وأجور الأيدي العاملة وارتفاع أسعار قطع الغيار والمحروقات، مما يحمّلهم خسارة يومية لا تقل عن ألفي ليرة، وبالمقابل فهم ملزمون بالعمل ولا يستطيعون زيادة سعر التكلفة وتحميله لسعر البيع، وإذا توقفوا فسيتعرضون للعقوبات والسجن. وهم يطالبون بإنصافهم وتعويضهم عن خسائرهم وإيجاد حلول جدية وشاملة.

شريعة الغاب في سهل الغاب

يذهب أعضاء من لجان «الدفاع الوطني» و«اللجان الشعبية» إلى المزارعين والفلاحين في المناطق الساخنة ويجبرونهم على توقيع عقود ضمان لمحاصيلهم بقيمة عشرة آلاف ليرة للدونم الواحد تحت تهديد السلاح ودون أن يسددوا أي مبالغ لهم. كما يقومون بسرقة الأدوات ومحركات الآبار الارتوازية مع تشليح وخطف المواطنين، والويل لمن يتصدى لهم أو يعارضهم. إضافةً إلى أنهم يقومون بشراء البنزين من الكازيات بـ 80 ليرة بحجة أن السيارات العسكرية مقطوعة، ثم يقومون ببيعه بسعر 150 ليرة!!

ممارسات أخرى...

يقوم أحد المسؤولين في هذه الميليشيا بحجز القلّابات التي تنقل الرمل والبحص بزعم إمكانية تهريب السلاح فيها، ثم يقوم باستخدامها في نقل الحجارة ومواد البناء إلى بيته في محافظة أخرى. لقد أدخلت هذه الممارسات المواطنين في حالة رعب لا تقلّ عن تلك التي يتسبب بها المسلحون الإرهابيون التكفيريون، وأثارت غضبهم واستياءهم وخاصةً أنهم لا يجدون من يشتكون إليه أو يقف إلى جانبهم.

لا شك أن هذه الممارسات تسهم في تعميق الأزمة وزيادة عدم الثقة، وتفتح مجالاً لتعميق الاحتقان الاجتماعي وتدفع إلى التطرف. لذا يجب محاسبة عناصر هذه اللجان والمسؤولين عنهم ومن يحميهم، وأن يقوم الجيش العربي السوري بتولي أمر هذه الحواجز بدل من يقوم بهذه الممارسات لتأمين حياة المواطنين وممتلكاتهم وللحفاظ على كرامة المواطن.

لا يموت حق

المحامي سالم الكلاس

ويستمر التوقيف...!!

درج قضاءنا هذه الأيام على استعمال عبارة مقتضبة في تسبيبه لإبقاء المدعى عليه موقوفاً وبالتالي رد طلب إخلاء السبيل المقدم منه وهي عبارة «لماهية الجرم ووصفه القانوني ولعدم كفاية مدة التوقيف».

لا شك أن هذه العبارة تنطوي على مخالفة صارخة لكل المبادئ التي تقوم عليها مؤسسة التوقيف الاحتياطي فهي تجافيها بالمطلق ولا تتفق مع أي مبدأ من مبادئها بأي حال من الأحوال.

كما أنها لا تعبر عن حقيقة الوقائع والأدلة الموجودة في الدعوى ولا تشير ولا تدل لا من قريب ولا من بعيد ولا بأي حال من الأحوال عن وجود أو قيام أحد الأسباب القانونية التي تدعو إلى الاستمرار بالتوقيف الاحتياطي أو مده أو إطالة أمده وشخصياً لا أرى فيها إلا عبارة تم توارثها على مبدأ «هكذا وجدنا آباءنا عابدين.....!؟» يرتكز إليها لتبرير إطالة مدة التوقيف الاحتياطي بشكل جزافي.

وبالتالي فإن العبارة المذكورة تفترض وجوب مضي زمن محدد لكل حالة من الحالات التي يتم فيها التوقيف الاحتياطي وهذه المدة لا يملك أحد تقديرها أو قصرها أو مدها أو إنهاءها أو حتى معرفتها سوى القاضي الذي يضع يده على القضية بمفرده دون غيره وهي لا تخضع لأي ضابط أو معيار قانوني سليم ولا يحكمها إلا قناعة القاضي ووصف الجرم.

وعلى سبيل المثال وليس الحصر- قضايا التسبب بالوفاة- إذ درجت معظم المحاكم وقضاة التحقيق والإحالة على أنه: لا يخلى سبيل المدعى عليه في هذه القضايا إلا بعد أن يمر على توقيفه احتياطياً مدة تزيد على الخمسة والعشرين يوماً على الأقل وهذه المدة تقارب الحد الأدنى لمدة العقوبة النهائية التي سيحكم بها الموقوف في الغالب.

إذ نقول للقاضي: «ياسيدي، موكلي... كذا وكذا...»، فيقول: «معليش لسه بكير يا أستاذ.. بس يمضي خمسة وعشرون يوماً تعال لعندي»، طيب يا سيدي خليها بعد عشرين يوماً فموكلي كذا وكذا و... فيقول: «على راحتك حتى لو أخليت لك سبيله فإن النيابة العامة ستستأنف..»!!

وكأن هناك تسعيرة تموينية لا بد من تطبيقها مهما كانت ظروف الحادث وأياً كانت نسبة المسؤولية ومهما كان وضع المتسبب وحاله.

وبشكل أصبح معه مبدأ حرية الاقتناع والتقدير سيفاً مصلتاً على رقاب العباد ممن قادهم قدرهم للوقوع تحت رحمة هذا المبدأ فبدا وكأنه حق مطلق، تحكمي، مزاجي، لا تحكمه قاعدة ولا تحد منه أصول. وهو على العكس من ذلك بالمطلق.

بين اقتصاد الحرب والسياسة النقدية

تكررت مقولة ضرورة إعلان اقتصاد الحرب في سورية وذلك على أثر أكثر المستحقات الاقتصادية حرارة اليوم وهي تراجع قيمة العملة الوطنية وأزمة الارتفاع المستمر والمتقلب لسعر الصرف.. الدعوة إلى الإجراءات الاستثنائية التي تلائم مستوى الأزمة الاقتصادية اليوم، يأتي بعد أن أصبح من المتفق عليه أن مستوى قدرة جهاز الدولة على أخذ زمام المبادرة أدنى بكثير من الضرورة، بل وبمستوى معيق لولادة حلول وسياسات اقتصادية في مواجهة الحرب التي تشهدها سورية اليوم..

■ محرر الشؤون الاقتصادية

الانتقال إلى الإجراءات الاستثنائية يتطلب معرفة المشكلة بجذورها الحقيقية أولاً وبمحدداتها الفرعية، ومستوى تأثير كل عامل من العوامل لمعرفة الحلول بمستوياتها المتعددة، لنقترب من فهم ما الذي يعنيه ضرورة الانتقال إلى اقتصاد حرب بمعنى السياسات النقدية.. كبداية.

في الأسباب الجذرية

على الرغم من كون ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى تراجع في قيمة العملة الوطنية، إلا أن قيمة العملة تحدد بمفهوم أوسع هو قدرتها الشرائية المتعلق بعوامل داخلية، بينما يعتبر سعر الصرف عاملاً يرتبط أكثر بالمحددات الخارجية وفي مقدمتها كتلة القطع الأجنبي الداخلة والخارجة من السوق السورية. لذلك سنطرح مسببات تراجع قيمة العملة المحلية، ومسببات ارتفاع سعر الصرف.

توازن الكتلتين والليرة بينهما

سعر الصرف كتعبير عن قيمة النقد الوطني بوظيفته التبادلية والادخارية في السوق المحلية، يتعلق بكتلتين رئيسيتين في الاقتصاد الوطني هما الكتلة السلعية «كم المنتجات السلعية المنتجة أو المتداولة محلياً»، مقابل الكتلة الثانية وهي الكتلة النقدية «كم النقد الموجود في التداول».. قيمة الوحدة النقدية أي الليرة تتحدد بالعلاقة بين هاتين الكتلتين فزيادة النقدية مقابل تراجع السلعية يؤدي حتماً إلى تراجع قيمة وحدة النقد أي الليرة..

وهو خلل قديم في الاقتصاد السوري يعود إلى غياب معادلة تحدد العلاقة بين الكتلتين والاعتماد على الضخ النقدي المفرط مقابل تراجع الإنتاج والكتلة السلعية أو عدم تزايدها بالنسبة نفسها، والذي أخذ اتجاهاً واضحاً مع اعتماد تمويل الحكومة بالعجز أي بالاستدانة من البنك المركزي كمنهج. حيث نمت الكتلة النقدية بمعدل 9,7% في عام 2006، وبمعدل 15,7% في عام 2008، وبمعدل 12,3% في عام 2010 قابلها نمو للكتلة السلعية : 5%، 4,4%، 3,4% في الأعوام ذاتها على التوالي.

السير نحو اقتصاد حرب يقتضي القطع النهائي مع مسببات الحرب والتي تعتبر الليبرالية الاقتصادية مولدها الرئيسي.. والنقدية في مقدمتها.

خلل العلاقة مع الخارج

من جانب آخر فإن سعر الصرف كتعبير عن القيمة الخارجية لليرة السورية يرتبط بالعرض والطلب على القطع الأجنبي والذي يتأثر بتراجع إيرادات القطع الأجنبي من الصادرات أو التدفق الخارجي الاستثماري، أو معونات ومساعدات، الاتجاه العام في الاقتصاد السوري يدل على خلل في العلاقة مع الخارج يدل عليها اختلال ضمن ميزان المدفوعات حيث ازداد عجز الميزان التجاري ليبلغ نسبة 6,2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 بينما كان التدفق الخارجي في الحساب الرأسمالي لميزان المدفوعات يغطي نسبياً العجز التجاري، الذي يعود إلى عدة مسببات وبشكل رئيسي علاقة التبادل التجاري مع الخارج المعبر عنها في الصادرات والواردات حيث تراجعت نسبة الصادرات إلى الواردات، واعتمدت تركيبة الصادرات على ثقل كبير للسلع النفطية حيث بلغت نسبة 46% من مجمل الصادرات في عام 2010.

بالتالي فإن استقرار سعر الصرف في تلك المرحلة يعود إلى تغطية ايرادات القطع الأجنبي لأثر الخلل بين الكتلة السلعية والنقدية فتوافد القطع الأجنبي خلال العقد السابق الناجم عن تراكم عائدات الصادرات النفطية مع ضعف الاستثمار الحكومي، بالإضافة إلى حركة جيدة نسبياً للاستثمار الأجنبي، مع زيادة الاستيراد.

إن كلاً من العاملين السابقين يمثل الجانب الموضوعي من انخفاض قيمة العملة المحلية

26 عاماً.. النقابات من محدد اقتصادي إلى متسائل عام

دعا الاتحاد العام لنقابات العمال إلى ندوة حوارية بعنوان «الوضع المعيشي للمواطن وتحديات الأزمة» وعقدت في مقر الاتحاد العام في مدينة دمشق بتاريخ 24-7-2013. الندوة التي افتتحت بمقدمة ألقاها عزت الكنج أمين الشؤون الاقتصادية، انطلقت من تراجع الوضع المعيشي للمواطن المتمثل بشكل مباشر بانخفاض القوة الشرائية للدخل أو للعملة الذي وبحسب المقدمة «أصبح يشكل الهاجس الأهم للمواطن السوري في ظل الظروف التي خلقتها الأزمة»..وبناء عليه فإن الندوة وزعت على ثلاثة محاور:

الأول: السياسات الاقتصادية والوضع المعيشي للمواطن قدمها د.منير الحمش.

الثاني: أسباب وتداعيات انخفاض سعر صرف الليرة السورية وإجراءات المصرف المركزي. قدمها د. عابد فضلية

الثالث: التضخم وارتفاع الأسعار وأثرهما على القدرة الشرائية للمواطن. قدمها د. رسلان خضور.

■ قاسيون

طرحت مقدمة الندوة عدة تساؤلات عن الواقع الاقتصادي الراهن نذكر منها:

هل كانت السياسات الاقتصادية التي سادت سنوات ما قبل هذه الحرب تؤسس لبناء اقتصاد مقاوم؟ ولماذا قدمت شهادات حسن سلوك من المؤسسات المالية الدولية لمن خطط ونفذ تلك السياسات؟ وفي الشأن النقدي إلى متى سيستمر تراجع قيمة الليرة السورية؟ وإلى متى يستمر التجريب في السياسات الاقتصادية والنقدية والارتجال؟

هل تعمل شركات الصرافة في إطار المصلحة العامة أم أنها تعمل من منطق مصالح أصحابها؟ وأغلبهم يرتبطون بشركاتهم في دول الخليج.

من متن المحاضرات

■ أكد د.منير حمش أن السياسات الاقتصادية الليبرالية والتحول إلى اقتصاد السوق أدى إلى إضعاف الدولة، وفقدان هيبة القانون، واتساع رقعة اقتصاد الظل وغيرها من النتائج الاقتصادية-الاجتماعية، ورأى أن مواجهة الازمة الحالية يتطلب مرحلتين الأولى إسعافية قائمة على استعادة دور الدولة الاقتصادي مع جملة من الإجراءات المتعلقة بالاحتياطي والدعم، والمرحلة الثانية ما بعد الازمة والتي تتعلق بإعادة صياغة كافة السياسات وضمان إعادة الإعمار بأسس وطنية.

■ أكد د.عابد فضلية في تقييمه لسياسات المركزي بأن المصرف لم يتبع سياسة نقدية كلية، واعتمد في التدخل على شركات الصرافة مع إهمال المصارف العاملة، واعتماد آلية البيع بالمزاد العلني.

■ د.رسلان خضور قدم جملة الأسباب التي تنتج التضخم مستنتجاً أن الأسعار التي ارتفعت أسعارها بنسبة تفوق 200% أي بما يفوق معدل ارتفاع التكاليف، أو ارتفاع سعر الصرف يعود ارتفاعها إلى خضوعها لاحتكارات تحدد قيمتها بغض النظر عن السوق.

النقابات خلال ستة وعشرين عاماً

في شهر تشرين الثاني من عام 1978 قدمت نقابات العمال في سورية تقرير «مؤتمر الإبداع الوطني والاعتماد على الذات» وذلك على أثر الأزمة الاقتصادية في الثمانينيات، قدم التقرير طرحاً متكاملاً للخروج من الأزمة وجملة من المحددات المهمة في تحليل بنية الاقتصاد السوري ومآلاته في حينها.

يرى بعض الاقتصاديين بأن مؤتمر الإبداع الوطني والاعتماد على الذات حينها كان رداً على سياسات الحكومة أو فريقها الاقتصادي بشكل خاص في التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي والاقتصاد الحر..

ذكر في تقرير سورية 2025 «المرحلة الحرجة: من إدارة الأزمة إلى الخروج منها» الفصل الذي يقدم قراءة لأزمة الثمانينيات الاقتصادية واتجاهات التعامل معها في مرحلة ممتدة من «1987-1990»: « كان رد تقرير نقابات العمال حينها مع جملة من القوى السياسية قائماً على محددات واضحة في مواجهة هؤلاء حيث شدد على تحرير القطاع العام من سيطرة الشرائح البيروقراطية الوصائية، وتركيز ضغط الإنفاق على امتيازاتها وليس على استثمارات القطاع العام أو على الأجور أو على الإنفاق العام.»

الطرح الاقتصادي لنقابات العمال في أزمة الثمانينيات، شكل محدداً من محددات السلوك الاقتصادي في حينها، بينما في أزمة اليوم التي أدخلت 6,7 ملايين سوري تحت خط الفقر، بالإضافة إلى جملة مؤشرات التوقف والتراجع الاقتصادي ومتطلبات إعادة الإعمار، تقتصر النقابات على ندوات حوارية عامة تطرح فيها تساؤلات..

ضد الليبرالية عموماً

لم تبد النقابات خطوات جدية نحو بلورة موقفها الإيجابي الذي تكرره في كل طروحاتها الاقتصادية والمتمثل بالموقف الرافض للسياسات الليبرالية الاقتصادية، حيث ذكر في مقدمة المؤتمر:

«نحن في الوسط العمالي والنقابي نقول بصراحة بأن السياسات الاقتصادية التي سبقت هذه الحرب المجنونة لسنوات، لم تكن منسجمة مع خصوصية المجتمع السوري ولا مع الخط السياسي المقاوم، ولاسيما برامج الخصخصة المباشرة وغير المباشرة التي لا تخدم الوطن وهي مرفوضة من قبلنا سواء كانت تحت مسمى التشاركية أو الاستثمار في القطاع العام، أو خصخصة الإدارة كما حدث في المرافئ وغير ذلك كل هذه البرامج هي مرفوضة من العمال.»

الموقف العام لم يعد يكفي اليوم، والمطلوب من النقابات المساهمة في صياغة طرح بديل بكل التفاصيل، انطلاقاً من هذا الموقف الإيجابي الأولي..

«باختلال التوازن بين الكتلتين»، وارتفاع سعر الصرف للعملات الأخرى «باختلال عرض وطلب القطع الأجنبي وخلل ميزان المدفوعات» ويعبر عن خلل في البنية الاقتصادية السورية ككل، سواء من حيث الإنتاج: الاستثمار والنمو بعلاقته مع حجم الإنتاج وحجم الصادرات، ومن حيث القدرة على خلق توازن نقدي ومالي في العلاقة مع الخارج.

الأزمة والنشاط الطفيلي

تسبب الأزمة اليوم مضاعفة تأثير كل من العاملين حيث يتراجع الإنتاج المحلي بنسبة تفوق 70% بينما قدر تراجع الصادرات عام 2011 بنسبة 45%، لتصل إلى نسبة 75% في عام 2012، أما الصادرات النفطية فتراجعت لحد التوقف في العام الحالي. بالمقابل تزداد الأعباء المترتبة على استخدامات الاحتياطي الأجنبي وأعباء الاستيراد في مقدمتها..

إلا أن مستوى التخبط والخلل الذي يشوب سعر الصرف اليوم وقيمة العملة الوطنية كنتيجة لا يرتبط اليوم بالمحددات الموضوعية السابقة فقط، فعلى الرغم من كون الخلل البنيوي المذكور في الاقتصاد السوري هو الشرط الأولي الذي يسمح بتخبط سعر الصرف وقيمة العملة إذ يدفعها باتجاه التراجع، إلا أن الوتائر المتسارعة وغير المستقرة للتراجع في قيمة العملة وارتفاع سعر الصرف تعود إلى عامل ثانوي يزداد تأثيره بشكل كبير في ظروف الاضطراب والأزمات وهو دور عامل المضاربة والسوق غير النظامية..

التحرير النقدي بيئة حاضنة

ساعدت فوضى السوق وحالة عدم الاستقرار التي نتجت عن الازمة الاقتصادية على تنشيط كبير لدور السوق السوداء، او سوق الصرف غير النظامية في سورية التي لها دور وحصة هامة من السوق السورية تاريخياً.. حيث تساعد حالة التراجع غير المستقر على القيام بعمليات المضاربة التي تمتلك السوق السوداء أدواتها الهامة:

الرصيد الكافي والمتزايد من القطع الأجنبي كشرط أولي للقدرة على الحيازة بكميات كبيرة أي الاحتكار، والمساهمة في عرض القطع.

القدرة على تحويل القطع وإيداعه في المصارف وسحبه منها، بالإضافة إلى المتاجرة أي بيع الدولار وشرائه بلا وجود ضابط ورقابة جدية.

وجود واجهة شرعية في السوق الرسمية للقطع ممثلة بجزء هام من شركات ومكاتب الصرافة التي تعتمدها السلطات النقدية كمصب رئيسي للاحتياطي الأجنبي الذي تقوم ببيعه.

إن مجمل هذه الأدوات هو نتيجة لسياسات التحرير النقدي التي انتهجتها الخطة الخمسية العاشرة، والتي فصّلت في الخطة الخمسية الحادية عشرة بثلاثة إجراءات اعتبرت من أولويات السياسة النقدية في المرحلة الأولى «2011–2012–2013»:

«الاستمرار بالتحرير التدريجي والمضبوط للحساب الرأسمالي من ميزان المدفوعات» وهو الإجراء الذي يسمح بحرية تحويل إيداعات القطع إلى الخارج تحت مسمى حرية حركة رؤوس الأموال، وهو ما ساهم في هروب جزء كبير من رؤوس الأموال إلى الخارج بلا قدرة على إيقافها.

«الاستمرار في تضمين كل عمليات القطع الأجنبي داخل السوق الرسمية وإدارتها بكفاءة وفاعلية» وهو ما دفع إلى استكمال ضمان حرية المتاجرة عن طريق شركات ومكاتب الصرافة التي أصبحت عماد التداول في السوق الرسمية للقطع. «استكمال إلغاء ما تبقى من أنظمة الرقابة على النقد والعمل على إصدار دليل ينظم كل التعاملات بالقطع الأجنبي» وهو الإجراء الذي يجعل التعاملات بالقطع الأجنبي غير مقيدة ويسهل عمليات انتقال القطع من منافذ السوق الرسمية إلى السوق غير الشرعية، ويلغي ضبط كميات الحيازة الفردية، ما سمح بالتساهل مع عمليات التداول بالعملة الأجنبية أي بيع وشراء السلع والخدمات محلياً بالقطع الأجنبي..

حيازة القطع، المتاجرة به، وإلغاء الضوابط الرقابية تمثل مساحة حركة للسوق السوداء، وبعض شركات الصرافة غطاء لها

كل من المتاجرة والحيازة والتداول للقطع الأجنبي تعتبر الشريانات التي تعتمد عليها عمليات المضاربة.. فالسوق السوداء تحتاج إلى عدم وجود ضابط قانوني لحيازة القطع، وإلى قدرة على بيعه وشرائه في السوق المحلية بشكل قانوني ليصل إليها، وتحتاج إلى إلغاء أنظمة الرقابة لتتم كل من العمليتين السابقتين.. وهو ما قدمته لها سياسة التحرير النقدي التي انتهجتها الخطة الخمسية الحادية عشرة وفق النهج الليبرالي واستمر العمل بها في ظروف أزمة اقتصادية تعصف «بأخطر بلدان العالم في عام 2013» سورية.

تحولت قوى السوق السوداء اليوم إلى محدد هام في مصير العملة الوطنية، فقدرتها على الاحتكار سمحت بالتوازي مع دور لأطراف إقليمية في الأسواق المجاورة إلى وصول سعر الصرف إلى حدود 300 ل.س/$ وهو ما يزيد عن سعره الحقيقي الناتج عن العوامل الموضوعية الذي يفترض ان لا يتجاوز حدود 120 ل.س/$، مع كل ما يحمله هذا من تبعات تهدد مكانة العملة الوطنية أولاً وقيمتها الشرائية أي تأثرها على تآكل أجور السوريين، وزيادة كلف ما تبقى من منتجين منهم.

إجراءات جذرية..
أوقفوا التحرير وأقيلوا وجوهه

■ عشتار محمود

يأتي نشاط السوق غير الشرعية العالي مستنداً على المساحة التي تعطيها إياها سياسات التحرير النقدي التي تعود إلى أعوام الليبرالية السورية سيئة الصيت.. ويأتي أيضاً متكاملاً مع إصرار السلطات النقدية السورية والبنك المركزي في مقدمتها على الاستمرار بمعالجة مسألة سعر الصرف عن طريق عملية ضخ الاحتياطي النقدي الأجنبي في السوق وعن طريق شركات الصرافة ما يؤدي إلى تمركز المزيد من القطع لدى السوق السوداء..

لذلك فإن معالجة جذرية لمسألة سعر الصرف وحماية الليرة السورية يجب أن تعتمد أولاً على معالجة المشاكل الجذرية المتعلقة بالخلل البنيوي في الاقتصاد السوري أي الزيادة الكبيرة في الكتلة النقدية مقابل تراجع الكتلة السلعية من جهة، والعمل على زيادة إيرادات القطع الاجنبي أو إيقاف هدره عن طريق تمويل المستوردات بشكل عشوائي أو ضخه بكميات كبيرة في السوق. وهذه المعالجة هي ضرورية ولكنها في الأمد المتوسط والطويل، بينما مستوى تدهور قيمة العملة يتطلب إجراءات جذرية سريعة معتمدة على إيقاف نشاط قوى السوق السوداء وضبط حركة القطع محلياً وذلك من خلال:

1. التراجع عن سياسات التحرير النقدي

- تحديد إمكانية الحيازة باتجاه منع امتلاك القطع بالحدود التي تسمح بالتأثير الاحتكاري المضاربي.
- منع المتاجرة أي عمليات بيع وشراء القطع الاجنبي، وتحديداً من شركات ومكاتب الصرافة.
- تقييد السوق الرسمية بالمصارف العامة والمصارف الخاصة كونها أكثر قدرة على الضبط، وحصر عمليات توزيع القطع أو التحويل بين العملات بها، ما يلغي عمل شركات ومكاتب الصرافة.

2. إيقاف هدر القطع الأجنبي

- إيقاف سياسة ضخ القطع الأجنبي التي ينتهجها المصرف المركزي
- حصر عمليات تمويل المستوردات بالمواد الرئيسية ومن المنافذ الرسمية المحصورة بالمصارف العامة أو الخاصة.

3. زيادة صلاحيات الحكومة في إدارة السياسة النقدية وإقالة السلطة النقدية الحالية وحاكم المصرف المركزي لمسؤولية هذه الإدارة الرئيسية عن تراجع قيمة العملة المحلية وزيادة هيمنة السوق السوداء.

إن الإجراءات الحالية التي تتخذها الحكومة في إدارة الأزمة ناتجة عن سياسات قديمة صاغتها حكومات سابقة في ظروف الاسترخاء، وهو ماجعل الحكومة الحالية تفشل حتى في إدارة الأزمة، فهي تواجهة أزمة بأدوات متخلفة وهزيلة، لذلك يتوجب تغيير الحكومة لدواعي تغيير بيانها وسياساتها متوسطة الأجل على الأقل.

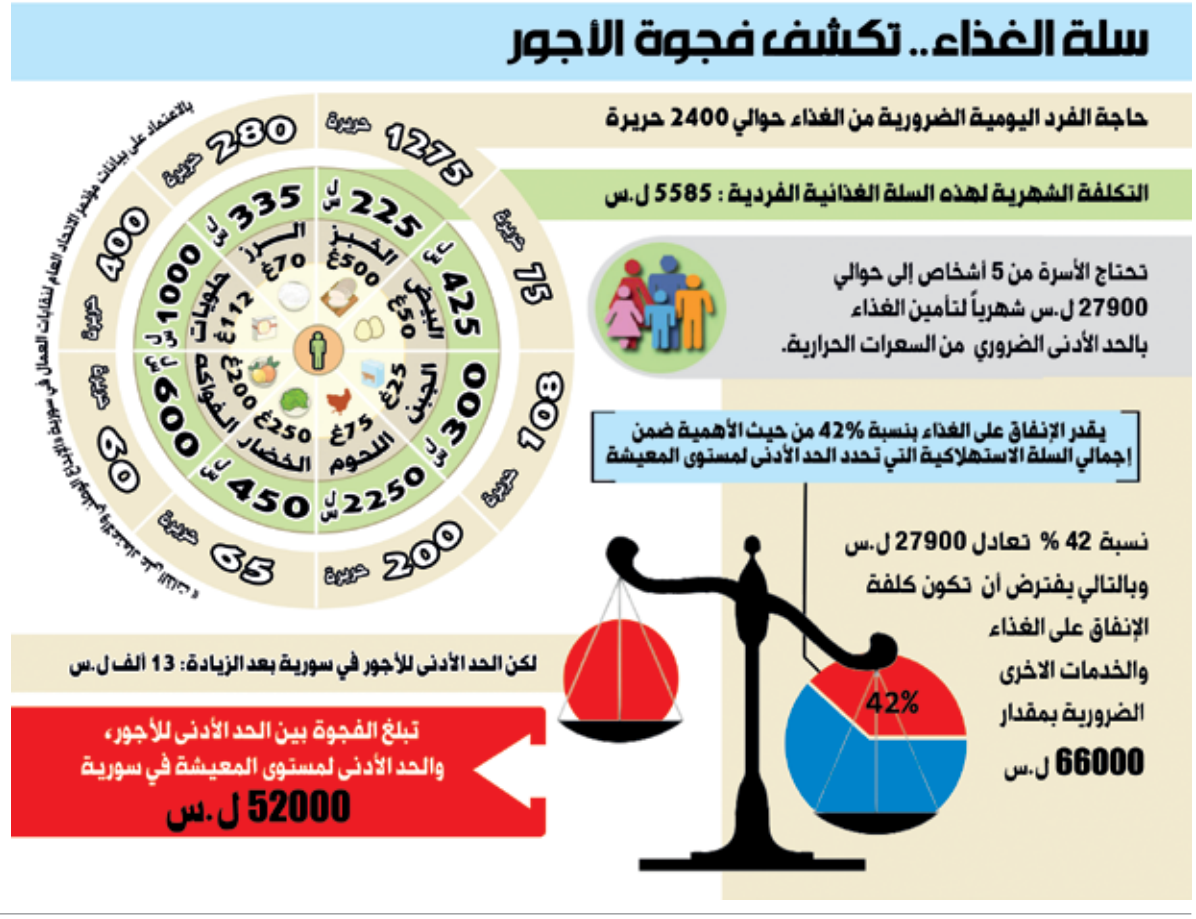

كثر الحديث في الفترة الأخيرة عن نية الحكومة بشكل جدي التدخل إيجابياً بالأسواق وتأمين كميات كبيرة وتشكيلة واسعة من مختلف السلع والمواد، بهدف كسر الاحتكار، حيث كشف رئيس الحكومة عن التحضير لافتتاح معارض تسوق ضخمة في دمشق والمحافظات، وفتح منافذ بيع جديدة..
هذه التصريحات ليست وليدة اللحظة، لكن الاستيراد بحاجة لقطع أجنبي أو استفادة من ميزات وتسهيلات مقدمة من إحدى الدول، وبحاجة لمنافذ بيع، وأخيراً بحاجة لرقابة وضبط..
ما الذي يتم إنجازه حتى اليوم والذي يعطي رئيس الوزراء وائل الحلقي كل هذه الثقة ليعلن أن الدولة ستغرق السوق بالبضائع والمواد الرئيسية، هل بدأت الدولة تمتلك أدوات جدية لتحويل فكرة الدولة كتاجر رئيسي إلى حقيقة . أم أن ما يتداول مجرد تصريحات رنانة لحكومة ذاهبة..

ضبط الأسعار وتوفير السلع..
الحكومة وعدت والشعب ينتظر..

الاستيراد هو أداة الدولة الرئيسية في الظروف الراهنة لتأمين المواد الرئيسية خاصة مع وجود التسهيلات التي تساعد الدولة على تأمين المواد بعيداً عن إشكاليات القطع الأجنبي والعقوبات المفروضة، والتي يؤمنها بشكل أساسي حتى الآن الخط الائتماني مع إيران، الذي تمت الموافقة عليه حديثاً، علماً أن الحديث عنه بدأ منذ مدة لتأمين المواد لشهر رمضان ومن ثم الاحتياجات حتى نهاية العام، إلا أن أياً من السلع والمواد المذكورة سابقاً لم يتم استيرادها فعلياً حتى تاريخه. كما لم تحتكر الدولة عملية الاستيراد، بل تركت المجال للتجار مفتوحاً بشروط توفر عليها منحهم أي قطع أجنبي من مصارفها..ليكون باب الاستيراد الحكومي الذي يؤمن عملية الإغراق المصرح عنها لم يفعل حتى الآن..

■ أروى المصفي- قاسيون

الخطوة الأولى تأخرت!

المؤسسة العامة للخزن والتسويق باعتبارها إحدى مؤسسات التدخل الإيجابي المنوط بها توزيع السلع والمواد المقرر استيرادها، والتي يعتمد على مخازينها الاستراتيجية مثل غيرها في حال تأخر الاستيراد كما ذكرت تصريحات حكومية..

التقت قاسيون مدير فرع المؤسسة بدمشق خلدون الحسن لتسأله عن المخازين والأسعار في المؤسسة والذي ذكر أنه «ما زالت المؤسسة تبيع الكميات الموجودة أساساً في مخزونها الاستراتيجي، ولم تصل أي كميات مستوردة حديثاً من ضمن ما تم الحديث عنه».

وعن دور الخزن في تخفيض الأسعار، أوضح الحسن أنه « لدى المؤسسة مخازين استراتيجية كبيرة من السلع الأساسية، لكنها تعتمد كذلك على التجار المستوردين لتأمين المواد لها، كما تهتم باستجرار بعض المنتجات من المنتج مباشرة وليس عبر التجار خاصة البطاطا والبندورة، سواء من المنطقة الساحلية كما تم مؤخراً أو من مناطق درعا وسعسع وحينة كما يجري حالياً».

الخزن مؤسسة اقتصادية.. ولا غنى عن سوق الهال!

وتصدر المؤسسة العامة للخزن والتسويق نشرة أسعار يومية توزع في صالاتها للالتزام بها، وفي سؤالنا حول أسعار المؤسسة التي تزيد عن سعر السوق ولماذا لا تتحمل المؤسسة جزءا من التكلفة لتخفض السعر عن المواطن..

بين الحسن أن المؤسسة لا تخفض التكاليف بل تسعى للربح وفق قانون إنشائها « مؤسسة الخزن مؤسسة اقتصادية تعتمد مبدأ الربح والخسارة، ومن غير المقبول أن تكون خاسرة». وحسب مرسوم إحداث المؤسسة يجب على المؤسسة أن تتقاضى نسب عمولة ضئيلة مقارنة بالقطاع الخاص، عند بيع منتجاتها في مراكز الجملة الـ60 الموزعة في المحافظات..

وحول فتح منافذ بيع جديدة وتوجه الحكومة لتوسيع هذه المنافذ، كشف الحسن أنه «تم تحديد عدة مواقع في مدينة دمشق ستستلمها مؤسستا الخزن والاستهلاكية لفتح منافذ لهما في تلك المواقع ». وتوجد حوالي 500 صالة بيع بالمفرق في مختلف المحافظات، وبلغ متوسط مبيع الصالة الواحدة في دمشق بين 800–1,2 مليون ليرة، أي أن حجم المبيعات اليومية يقدر بحدود 35 مليون ليرة.

الاستهلاكية خزنت كميات كبيرة لكسر الأسعار

وفي سياق مشابه، تعتبر المؤسسة العامة الاستهلاكية الرديف الثاني لمؤسسة الخزن كمؤسسة تدخل إيجابي وذراعاً حكومية في السوق في حال تم استغلال إمكانياتها بالشكل الأمثل، وحول ذلك قال مدير عام المؤسسة العامة الاستهلاكية هاجم الديب إن «الاستهلاكية تؤمن موادها حالياً عن طريق شرائها من التجار، ولكنها تبيعها بسعر أرخص من سعر السوق، لكونها مخزنة منذ فترة في مستودعاتها وهي لا ترفع أسعارها تزامناً مع ارتفاعات الدولار الحالية، وإنما تبيعها على أساس التكلفة مضافاً إليه هامش ربح بسيط، لذا فإن سلعتها تباع بأقل من أسعار السوق بنسبة تتراوح من 15 إلى 20%، حيث تستفيد مؤسسات التدخل الايجابي من مزايا الشراء بكميات كبيرة ما ينعكس على سعر السلعة».

ويبلغ عدد منافذ الاستهلاكية العاملة خلال شهر رمضان 585 منفذ، من أصل 1020 منفذا موزعة في المحافظات.

المؤسسة تستطيع الاستيراد وتستورد من التجار

بموجب مرسوم الدمج رقم 464 عام 2000، يحق للمؤسسة العامة الاستهلاكية القيام بالاستيراد لمصلحتها مباشرة مما هو مسموح باستيراده وفق الأنظمة النافذة من غير المواد الممنوعة أو المقيدة أو المحصور استيرادها بمؤسسات التجارة الخارجية وبموافقة وزير التموين والتجارة الداخلية « وزير الاقتصاد والتجارة»، لكن نشاطها بالاستيراد اقتصر على السكر والرز الحر، بعد عدة تجارب فاشلة في السابق لأسباب تتعلق بالإجراءات المتبعة في الاستيراد. ويعود ذلك بحسب تصريحات سابقة للمؤسسة إلى أن كلف الاستيراد أكثر ارتفاعاً من شراء المواد من التجار المحليين، ولكن مع وجود الخط الائتماني تلتغي هذه الذريعة..

لفت الديب إلى أنه «خططنا قبل شهر رمضان لتعبئة مستودعاتنا بالبضائع قبل أن يرتفع سعر صرف الدولار، كي نتدخل إيجابياً خلال الشهر ولاحقاً سنستفيد من الخط الائتماني الإيراني حيث تم تفعيل الخط والبضائع ستصل قريباً جدا».

وفيما يتعلق بقيام الاستهلاكية بالاستيراد لصالحها مباشرة، بين الديب إن «المؤسسة تقوم بالاستيراد المباشر لمصلحتها بشكل أساسي لمادتي الرز والسكر الحر، حيث تعاقدنا على كمية 5 آلاف طن رز تم توزيعهم في المنافذ، وكمية 2500 طن سكر حر بدأنا باستلامها».

وحول وضع باقي المحافظات، قال الديب إنه «بالنسبة لصالات الاستهلاكية في المحافظات يتم العمل بها بالطريقة نفسها المتبعة في صالات دمشق والأسعار موحدة فيها جميعا»، مشيراً إلى أنه «يتم التنيسق مع البلديات والمحافظين لتعويض تلك الصالات والمنافذ المغلقة بسبب الأحداث والاستفادة من المباني الحكومية والجهات كافة لتفعيل عمل المؤسسة في كل المناطق، حتى حلب بدأنا إرسال البضائع إليها».

مؤسستا التدخل الإيجابي «الخزن والتسويق والاستهلاكية» مكبلة بآليات سابقة، ولديها فرصة تفتحها ظروف الأزمة للعب دور هام في التوزيع من جديد.

وبالنسبة لتصريح رئيس مجلس الوزراء عن إغراق السوق بالبضائع وفتح منافذ بيع جديدة، أوضح الديب إنه «تجري حاليا اجتماعات لمناقشة الموضوع ووضع الآليات اللازمة لتنفيذه، وتعد الاستهلاكية طرفاً أساسيا في تنفيذ العمل وإغراق السوق بالبضائع وفتح المنافذ الجديدة وتفعيل الجمعيات كذلك»..

تمتلك الدولة اليوم جملة مقومات تسمح لها بأن تلعب دورا أساسيا في السوق وأن تحول التصريحات الرنانة السابقة لأوانها إلى وقائع، إلا أن منع القرارات والتسهيلات من الانتقال إلى تنفيذ عملي يعود إلى وزن السوق وقواها في جهاز الدولة، والتي تركت العديد من الثغرات في أدواتها يفترض العمل على تلافيها تحت ضغط الأزمة الشديد، وضرورة مواجهة ارتفاعات الأسعار..

ثغرات.. في عمل مؤسسات التدخل

كثرت الشكاوى في فترات ماضية بخصوص تسليم صالات المؤسسة العامة الاستهلاكية لمستثمرين أو موردين، حيث بدأت الأسعار ترتفع وتتباين بين صالات المؤسسة، وذلك بسبب ضعف سيطرة الإدارة على تلك الصالات وما تبعه ذلك الأسلوب من نفقات ونسب أرباح يجب تحقيقها سنوياً، حسبما أشيع..

تعتمد الاستهلاكية على خدمات الموردين في تشغيل بعض منافذها، حيث يقوم الفرع بإفراد منفذ أو جزء من منفذ مع العناصر العاملة فيه لبيع بضاعة الأمانة مستجرة من مورد بموجب محضر استجرار مواد مقابل عمولة، وتحدد إدارة الفرع – حد الأداء السنوي – للمنفذ أو جزء من المنفذ الذي يمكن قبوله، كما يسمح للمورد وبموافقة إدارة الفرع وإشرافها – وضع عمال فنيين وعلى نفقته للمساعدة في أعمال العرض والترتيب حصراً دون تدخلهم في الأمور المالية والمحاسبية، ويتم إعادة دراسة الأسعار عند الحاجة ويحق للمورد تعديل الأسعار حسب وضع الأسواق بالاتفاق مع المؤسسة.

يحق للمؤسسة الاستهلاكية بيع البضائع بالجملة ونصف الجملة والمفرق، إلا أن الضغوطات الاقتصادية وقلة توافر السلع نسبياً في الأسواق، جعلت من هذه الميزة علامة سلبية برأي المواطن الذي بات يخشى تكديس البضائع بمستودعات التجار وإتاحة الفرصة لهم للاحتكار والتحكم بالأسعار، لذلك صدرت تعميمات مؤخراً بإيقاف البيع بالجملة والاكتفاء ببيع المفرق للمستهلك النهائي، تلافياً لأي خلل متوقع، حسبما أفاد مدير عام المؤسسة هاجم الديب.

الدعوة لـ«ترشيد الاستهلاك»..

التجار يحملون المواطن المسؤولية

في مشهد يعزز فرضية الانفصام لدى جماعة ناهبي المواطن السوري من زاوية استهلاكه اليومي عن الواقع الفعلي، «طالب أعضاء غرف التجارة والصناعة ورجال الأعمال بتنفيذ حملة إعلامية حول ترشيد الاستهلاك، وتوعية المواطن للابتعاد عن تخزين المواد كونه ينعكس سلباً، ويسهم في ارتفاع الأسعار من خلال زيادة الطلب على المواد وخاصة مع توفر المواد والسلع بالأسواق، إذاً، فكل ما يعانيه المستهلكون بحسب هؤلاء، ما هو إلا انعكاس لرغبتهم في امتلاك ما لا يحتاجونه من السلع والمواد، والذي يضاف إلى «استهلاكهم الزائد» في ظروف تتطلب شد الأحزمة كثيراً، وهذا ادعاء أقل ما يقال عنه بأنه سخيف، ويؤكد انفصامهم عن الواقع في هذا التشخيص..

■ حسان منجه

ادعاء زائف

التقارير الدولية الأكثر تفاؤلاً، تشير إلى أن نصف الشعب السوري دخل ضمن دائرة الفقر، وتبيّن تلك التقارير أيضاً، تراجع القدرة الشرائية للغالبية الساحقة بشكل واضح، وهذا أمر طبيعي أمام معطيات ثبات الرواتب والأجور على حالها، إن لم نقل إن نصف السوريين خسروا وظائفهم خلال الأزمة، والمترافق مع ارتفاع الأسعار بنسبة لا تقل عن 200% وسطياً، وهذه المعطيات التي ذكرناها لا تحتاج إلى الكثير من التحليل والتفسير، بل تؤكد شيئاً واحداً فقط، وهو أن التشخيص السابق للتجار وحلفائهم لا يمت إلى الواقع الراهن بصلة، فعن أي ترشيد مطلوب يتحدثون؟! أليس ترشيد الاستهلاك بات أمراً واقعاً بفعل هذه الظروف؟! ألم يتراجع استهلاك السوريين من المواد الأساسية إلى حدوده الدنيا؟! كما أننا نسأل: من هم القادرون على تخزين المواد والسلع في الظروف الحالية؟! وما هي نسبتهم من عموم السوريين؟! كلها أسئلة تؤكد الاجابة عنها زيف ادعاء هؤلاء الراغبين في تحميل المستهلك السوري مسؤولية الارتفاع الحاصل في الأسعار، للتنصل من مسؤوليتهم المطلقة عن الخلل الحاصل في الأسواق، فهم وحدهم من يتحملون وزر ما أحدثوه من ارتفاع مهول في الأسعار تحت ذريعة ارتفاع الدولار، ليكشف انخفاضه، وبقاء الأسعار على حالها، ما خفي من معادلة النهب الممنهج للسوريين تحت حجج وذرائع واهية!.

تقشف

لم يعد الحديث عن غياب الثقافة الاستهلاكية، وعن ضرورة وجود ثقافة ترشيدية من مكونات أدبيات المستهلك السوري، بل بات الترشيد أمراً واقعاً في ظل ظروف الأزمة، وتراجع القدرة الشرائية كان الأرضية الخصبة لهذا التراجع، فهناك تدنٍ واضح في الاستهلاك الإجمالي لتراجع الإمكانات الشرائية، إلا أن هذا لم يكن على حساب ما هو فائض من الاستهلاك الضروري كما يحاول البعض الادعاء، لأن غالبية السوريين يصنفون ضمن شريحة أصحاب الدخل المحدود، أي أن لا فوضى في استهلاكهم، ولهذا نسأل الداعين إلى ترشيد الاستهلاك: هل على السوريين تناول وجبة واحدة لكي ترضي طموحاتهم الترشيدية؟! إن ما يجري اليوم لا يمت إلى الترشيد بصلة، بل هو تقشف حقيقي يمارسه المستهلكون بحكم ظروفهم، ولا يتعدى كونه اكتفاء بالحد الأدنى من الاستهلاك الأساسي والضروري، أي أنه ترشيد إجباري محض، أنتجته ظروف الأزمة، وتراجع القوة الشرائية لغالبيتهم، ولسان حالهم لا ينطق إلا بالترشيد..

حلول استثنائية

مع إقرار العمل بالتسعير الإداري من جانب الحكومة للسلع الرئيسية، افتكر البعض أن الحكومة قد أتمت مهامها أمام المستهلكين، وإن وضع الأسعار يسير في الاتجاه الصحيح، إلا أن تلك القرارات على أهميتها من حيث الشكل، فإنها لن تكون ذات جدوى أمام الواقع المعقد الذي نعيشه الآن.

سيجد التجار في ارتفاع الدولار وغيره من الأسباب، مدخلاً آمناً لعدم التزامهم بالتسعير الاداري، والأيام ستثبت ذلك، وما سيقدمونه من تكاليف وهمية لبعض السلع سيكفل لهم الحفاظ على الأسعار المرتفعة، وتجربة تكلفة إنتاج البيض والفروج المقدمة من المربين على أيام النشرات التأشيرية تنبئ بذلك، كما أن جولات «التموين» التي ستستهدف الصغار فقط ستتكفل بإفراغ القرار من مضمونه، وتجربة الأسبوعيين الماضيين في محافظة طرطوس تؤكد ذلك، فالعديد من الضبوط سُجلت لبعض الباعة الصغار جداً، دون الاقتراب من الفاعلين الكبار في السوق فعلياً، وجرت تسوية العديد من المخالفات بالرشوة بشتى الطرق والوسائل..

الواقع الاقتصادي الراهن لا يتطلب سوى إعلانٍ لـ«حالة الطوارئ» بحق ناهبي لقمة عيش السوريين، والسير نحو تعديلات في قوانين التموين والعقوبات الاقتصادية إذا ماكان ضرورة فإنها لا تكتمل إذا لم تستطع الدولة أن تثبت وجودها كشريك هام ومحدد في السوق في كل من عمليتي التوزيع والاستيراد.. لأن بعض «حيتان السوق» تمتلك من القدرة ما يجعلها فوق القانون مهما اشتدت عقوباته، فهم لا يخجلون اليوم من قلب الأدوار ولوم المواطن عبر تصريحاتهم الساعية لتشويه استغلالهم من بوابة معيشتهم اليومية..

أزمة الأسعار.. من منطلق التجار

يجتمع أعضاء غرف التجارة ورجال الأعمال وفي معرض بحثهم ونقاشاتهم عما لا ندري به، يوجهون إلينا كمواطنين دعوة كريمة فحواها بأن نخفف من استهلاكنا وألا نلجأ إلى تخزين السلع وينبذون ثقافة «تخزين السلع» لدى المواطنين.. بالمقابل يطمئنهم رئيس هيئة تخطيط الدولة الجديد بأن الإجراءات التي تقوم بها الدولة مرحلية ومؤقتة، وبأن تقييد الاستيراد مسألة ترتبط بالأزمة وهي عابرة «إن شاء الله» أما المواطن السوري فهو لا يملك المعلومة الدقيقة التي تقول بأنه يحتاج إلى 50 ألف ل.س إضافية على أجره بالحد الأدنى ليؤمن الحد الأدنى من مستوى المعيشة، ولكنه يعلم جيداً بأنه يمارس خطة تقشف يتنازل فيها عن الكثير من مكونات الوجبة الغذائية الضرورية له ولأسرته وعن العديد من الحاجات التي انضمت إلى قائمة الترف كالألبسة والأحذية وجزء هام من النقل والاتصالات والصحة والتعليم والمستلزمات المنزلية وغيرها.. وإذا ما سمع بثقافة التخزين فلن يخطر بباله إلا ثقافة « التخزين الاحتكاري» لدى التجار..

زائد ناقص

تدخل سلبي

بهدف تخفيض سعر الدولار، أنهى مصرف سورية المركزي اجتماع التدخل الثامن، خلال 3 أسابيع، لبيع شركات الصرافة دولار بسعر 173,25 ليرة على أن يتم بيعه للمواطنين بسعر 175 ليرة... إلا أنه وعلى الرغم من ذلك، فإن سعر صرف الدولار في السوق السوداء ارتفع إلى 225 ليرة..

■■■

«كل الحق عالطليان»

أوضح رئيس غرفة تجارة دمشق غسان القلاع، أن السوق لم يعان بنخوة التجار من نقص بأي صنف من المواد، لذا فإن تحميل التجار مسؤولية مطبات السوق هو أمر جائر.

وأشار القلاع إلى أن الأسواق التجارية بقيت في حالة استقرار واسترخاء فترة زمنية طويلة، وكانت المواد التموينية على اختلاف أشكالها وأنواعها متوافرة في السوق، والتدفق السلعي على أتمه استيراداً من مصادر الإنتاج سواء كانت خارجية أو محلية.

■■■

«مكافحة خجولة للفاسدين»

تعلن الحكومة أسبوعياً عن صرف دفعات جديدة من العاملين، تحت بند مكافحة الفساد الاداري والمالي، وهو التوضيح الرسمي والوحيد عن ماهية هؤلاء المصروفين، دون أن تقدم تفصيلاً لطبيعة عمل هؤلاء المصروفين، أو تحديد المناصب التي يتولونها، أو المؤسسات التي ينتمون إليها، أو حتى الإعلان عن اسمائهم، أو توضيح أسباب طردهم، فهم يتحدثون بخجل عن دفعات الفاسدين، ولهذا سببان: أما أنهم يخافون على مشاعرهم؟! أو أن تلك الأسماء والمعلومات ستكشف المستور عن حقيقة الحملات التي لا تطال الفاسدين فعلياً؟!!..

■■■

عقبال المتاجرة»

صرح وزير العدل نجم الأحمد عقب جلسة مجلس الوزراء الاخيرة، بأن الحكومة وافقت على مشروع القانون الخاص بتجريم التعامل بغير الليرة السورية في المدفوعات، كبديل عن الليرة السورية، بعقوبات تختلف حسب المبلغ المتعامل به والتي تبدأ من السجن سنة وتصل حتى 10 سنوات لمن يتعامل بشكل مخالف للقانون.

الخطوة التي جاءت نتيجة بدء بعض الأسواق التجارية بالتداول بالعملة الصعبة، عسى أن يعقبها تحديد سقف حيازة القطع الأجنبي ومنع المتاجرة به.

■■■

التوجه النقدي شرقاً

لم تلتزم أغلب دول «الشرق» اقتصادياً بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية، وبناء عليه كان من الممكن الاستفادة مبكراً من العلاقات مع هذه الدول في تجاوز العقوبات المفروضة على المصرف التجاري السوري، تأخرت عملية ربط المصارف السورية شرقاً لسبب أو لآخر، وتدعو اليوم وزارة الاقتصاد والتجارة إلى فتح حساب لدى المصرف التجاري السوري بالقطع الاجنبي باسم المركز المشترك السوري- الروسي الذي تم تشكيله في وقت سابق من عام 2012

بلاغ عن الاجتماع الاعتيادي الثالث للجنة العمل اليساري العراقي المشترك

ابتدأ الاجتماع الاعتيادي الثالث للجنة العمل اليساري العراقي المشترك في بغداد واختتم في كركوك، تدارس المجتمعون المحاور الثلاثة التالية:

المحور الأول: التحالف التقدمي الديمقراطي

استعرض المجتمعون تفاصيل الجهود المبذولة من القوى اليسارية والوطنية الديمقراطية العراقية، والتي أثمرت عن التوصل إلى اتفاق مبدئي معلن في البلاغ الصادر في 14 تموز 2013،عن«لجنة العمل اليساري العراقي المشترك» و«التيار الديمقراطي» و«تجمع الإرادة الوطنية»، والبرنامج المقرر إعلانه في مؤتمر صحفي مكرس لهذا الغرض.

ثمّن المجتمعون موقف القوى التقدمية العراقية المناضلة من أجل فتح الطريق أمام الشعب العراقي للخلاص من نظام المحاصصة الطائفية الاثنية وتبعاته الكارثية على الشعب والوطن، عبر تحرير العملية السياسية من هذا النظام المحاصصاتي الذي فرّط بالثروات الوطنية وتسبب في تشكل طبقة سياسية فاسدة تستند إلى مليشيات إجرامية تستبيح أمن المواطنيين. ناهيكم عن ضرورة التصدي للقوى الإرهابية التكفيرية المتحالفة مع فلول النظام البعثي الفاشي المقبور، والتي تعمل على إعادة إنتاج شكل من أشكال النظام القديم.

وإذ تسجل «لجنة العمل اليساري العراقي المشترك»، تقييمها العالي لهذه الخطوة الوطنية، فإنها تؤكد بأن المهمة الكبرى التي تقع على هذا التحالف، هي تعبئة الجماهير الشعبية الكادحة حول برنامجها الوطني التحرري، عبر تبني وتنمية التحركات الجماهيرية المطالبة بحق الشعب العراقي في الحياة الحرة الكريمة. إن الحفاظ على التحالف التقدمي الديمقراطي وتوسيعه، مهمة طبقية ووطنية، فهو أول تحالف وطني تحرري عراقي منذ جبهة الاتحاد الوطني عام 1957 غير مرتبط بقوى إقليمية أو دولية.

المحور الثاني: النقابات العمالية

أدان الاجتماع سياسة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية المناهضة لحق التنظيم النقابي والمنحازة ضد النقابات العمالية الأربع، وأبدى المجتمعون تضامنهم مع البيان الصادر عن النقابات العمالية الأربع بهذا الشأن، وجدد المجتمعون دعوة الأحزاب كافة بضرورة عدم التدخل في شؤون النقابات العمالية، وأشاد أعضاء لجنة العمل اليساري العراقي المشترك بجهود الشخصية النقابية العمالية المستقلة «سعيد نعمة» في هذا الإطار.

المحور الثالث: آلية عمل لجنة العمل اليساري العراقي المشترك

قدم الرفيق صباح الموسوي تقريراً شفهياً عن عمل اللجنة ما بين الاجتماعين الثاني والثالث، وبعد التقييم الإيجابي للمنجزات المتحققة، تم دراسة مقترحات الرفاق لتطوير العمل على الأرض، كما اتخذ قراراً بتعزيز اللجنة واعتماد مبدأ أن المهمة هي التي تحدد دور كل عضو من أعضاء اللجنة.

■ لجنة العمل اليساري العراقي المشترك
كركوك- العراق 2013/7/19

ليبيا التوافق المفقود.. وحرب السلطة والثروة

انهار جهاز الدولة الليبي سريعاً تحت ضربات غزو الناتو وسادت فوضى السلاح، ليأتي خلفاء الناتو من سياسيين ليبيين ليعيدوا الصراع الاجتماعي إلى أكثر أشكاله تخلفاً، فمع غياب أي إطار تنظيمي ومع انتشار السلاح والفوضى تصبح البندقية هي أداة حل الصراع في ظل حل الجيش الليبي وعدم اكتمال تكون الدولة.

■ عماد بيضون

فوضى السلاح

يلوذ اليوم أكثر من 400 ألف مسلح ضمن تشكيلات كبرى مثل قوات «درع ليبيا الغربية» في بنغازي وما يسمى «الجيش الوطني» التابع للحكومة في طرابلس وتشكيلات صغيرة ضمن الأرياف والقرى، ويستمر الصراع على الثروة النفطية لتدخل ليبيا دوامة من العنف يبدو أنها خرجت عن السيطرة. كما تراجع دور الإخوان المسلمين الذين وُضعوا في واجهة المشهد السياسي بعد الغزو، وتشهد مدينة بنغازي حالات فلتان أمني بسبب الصراع الناشئ بين القوة السياسية والقبائل.

تسيطر كتائب «درع ليبيا» الجناح العسكري للإخوان المسلمين على المناطق الممتدة من جبل الزاوية حتى بنغازي، وتتنافس بهذه السيطرة مع «قوات الصاعقة» وهي من فصائل الجيش الوطني التابع للحكومة، حول مناطق النفوذ وخاصة مدينة «سرت» التي يوجد فيها حوالي 70%من النفط الليبي، وتستحوذ قبيلة حمدان التي ينتمي لها وسام بن حميد قائد كتائب «درع ليبيا» على كامل الثروة النفطية ما دفع المئات للخروج ضدها، وتدخلت قوات الصاعقة التابعة للحكومة المؤقتة برئاسة علي زيدان وقامت بالسيطرة على كتيبة الدرع في بنغازي منتصف الشهر الحالي وبدأت ترتفع الأصوات للتخلص من ظاهرة الميليشيات.

اغتيالات..وحكومة عاجزة

يعد عبد السلام المسماري الناشط السياسي الذي اغتيل الجمعة 26 تموز من أبرز المطالبين بحل المليشيات، كما اغتيل ضابطان في الجيش الليبي على يد مجهولين في مدينة بنغازي في اليوم نفسه، ليخرج المئات في عدة مدن ليبية للتنديد بعمليات الاغتيال وحالات الإنفلات الأمني والمطالبة بحل المليشيات.

من جانبها قالت الحكومة برئاسة علي زيدان إنها سترسل 19500 شاب للتدريب في أوروبا على حساب الحكومة الليبية، كما أن الغرب المعني بنهب الثروة النفطية، بدأ بالتحرك فعلياً لتأمين حماية مباشرة لما ينهبه من النفط، حيث قال وليم هيغ وزير خارجية بريطانيا إن بريطانيا ستدرب ألفي عسكري ليبي في إطار خطة صدرت عن اجتماع قمة الثماني في إيرلندا لتدريب سبعة آلاف عسكري ليبي.

ومع تعقد الوضع الليبي وضياع الشعب بين شتى أشكال المليشيا، يكون الحل الوحيد هو العمل على توحيد الشعب الليبي المتضرر من هذه الحالة ضد الوجود الأجنبي وضد المليشيا العميلة للغرب.

هشاشة جهاز الدولة الليبي تاريخياً واعتماده على تحقيق توافق آني في مسائل توزيع الثروة والسلطة بين القبائل الليبية المختلفة كرس من خلالها القبائلية على حساب الدولة ومؤسساتها، ليصبح هذا الشكل من التوافق غير الدائم والموتّر اجتماعياً القاعدة، ويصبح التوزيع العادل للثروة بهدف تحقيق التنمية والخلاص من الفوالق القبائلية هو الاستثناء.

يستمر الصراع على الثروة النفطية لتدخل ليبيا دوامة من العنف يبدو أنها خرجت عن السيطرة

مستقبل «العدالة والتنمية» التركي قيد البحث!

خلال نصف قرن مضى قام الجيش التركي، زاعماً الدفاع عن «العلمانية» و«الأتاتوركية»، بأربعة انقلابات عسكرية ضد عدة حكومات.

■ سيبان حوج

مواجهة المؤسسة العسكرية

كان الغطاء الدستوري الذي يتيح للجيش القيام بمثل هذه التحركات، «المادة 35» المتعلقة بقانون الخدمات الداخلية للقوات المسلحة التركية، والتي تتيح للجيش مراقبة الدولة داخلياً وخارجياً حسب المادة، وتمكّن حزب العدالة والتنمية مؤخراً بعد حرب برلمانية من تعديلها لتكون مهام الجيش حسب المادة الجديدة حماية الدولة من التهديدات الخارجية. كما تعتبر الأزمة السورية نقطة خلاف حرجة بين الجيش والحكومة مؤخراً ولاسيما بعد دعم الأخيرة للمعارضة السورية المتطرفة التي جعلت من الحدود التركية ممرات مستباحة. إن الصدام التالي المتوقع سيطفو غالباً في اجتماع «مجلس الشورى العسكري» الذي يعقد اجتماعه الدوري في الأول من آب من كل عام برئاسة رئيس الحكومة، حيث يتم ترشيح أسماء لتُعيّن في مواقع مفصلية في الجيش كقائد القوة البرية الذي يؤهل صاحبه لتولي رئاسة أركان الجيش فيما بعد.

تهرّب من الالتزامات

في مطب آخر من المطبات التي وقعت فيها الحكومة التركية مؤخراً، كان ماجرى في مطلع العام الجاري وهو التسوية التي تهدف إلى حل الأزمة الكردية حلاً جذريّاً ونهائياً، فكانت النتيجة الاتفاق على وقف لإطلاق النار من ثم انسحاب للمقاتلين الأكراد من تركيا نحو العراق وقيام الحكومة التركيّة بتغيير دستوري يساوي حقوقياً وثقافيّاً الأكراد بالأتراك ويفضي إلى إلقاء مقاتلي الحزب في العراق لأسلحتهم، مقابل الإفراج عن زعيم الحزب. ومؤخراً تم انسحاب جزئي لمقاتلي الحزب إلى شمال العراق بغية إبداء الرغبة الجدية في حل الأزمة القائمة، فطالب حزب العمال الحكومة التركية بتنفيذ حصتها من الاتفاق، فجاء ردّ الحكومة بأنها ستطرح تعديلات دستورية ولكن لن يُصوّت عليها في البرلمان إلا في تشرين الأول المقبل، أي بعد إكمال سحب جميع مسلحي الحزب من تركيا إلى العراق. إلا أن الحكومة التركية وبخطوة اعتبرت استفزازية والتفافية تقوم بتسريع تشييد 134 مخفراً حدودياً وأمنياً في جنوب شرقي تركيا، حسب قوى سياسية كردية، منذ بدء انسحاب مسلحي الكردستاني.

يبدو أن حكومة أدروغان لن تستطيع إحصاء الأزمات المتعاقبة عليها في الأيام القليلة القادمة، فمن مظاهرات «تقسيم»، إلى تراجع اقتصادي، إلى أزمة الكرد وصولاً إلى تناقض واضح مع الجيش، وجل هذه الأمور كفيلة بجعل مستقبل حزب «العدالة والتنمية» قيد البحث.

تعديل «المادة 35» المتعلقة بقانون الخدمات الداخلية للقوات المسلحة التركية، التي كانت تتيح للجيش مراقبة الدولة داخلياً وخارجياً

اغتيال البراهمي:
مواجهة مفتوحة حتى تغيير الحكم في تونس

محمد البراهمي، عضو المجلس التأسيسي التونسي، ومؤسس حركة «التيّار الشعبي» المعارضة، اغتيل يوم الخميس 7/25 على يد «متطرفين» وفق البيان الحكومي، ليكون ثاني شخصية سياسية معارضة لحكم الإخوان المسلمين في تونس يتم اغتيالها خلال هذا العام بعد أن تم اغتيال المناضل والسياسي «شكري بلعيد» في شهر آذار الماضي.

■ فيصل يعسوب

استقالة ممثلي عدة قوى سياسية بلغ عددهم 42 نائباً حتى اللحظة من المجلس التأسيسي

غضب شعبي على «النهضة»

تلقى الشارع التونسي خبر اغتيال «البراهمي» بصدمة كبيرة واندلعت تظاهرات واسعة عمّت المدن الرئيسية وبشكل خاص محافظة «سيدي بوزيد» مسقط رأس «البراهمي» احتجاجاً على مقتل القيادي السياسي.

حركة «التيّار الشعبي» والعديد من القوى السياسية حمّلت المسؤولية كاملة لحركة «النهضة» الحاكمة لأن الحركة تعاملت مع معارضيها ومنذ استلامها الحكم قبل سنة بعقلية الإلغاء والتخوين والتحريض ضدّهم وسمحت للتيّارات السلفية والمتشددة بالنشاط الواسع، وعلى الرغم من رفض حركة «النهضة» تحمل هذه المسؤولية على لسان أعلى القيادات فيها التي نددت بالاغتيال واعتبرته «محاولة لإعاقة الانتقال الديموقراطي الذي تقوده الحركة»، إلا أن الجماهير التي نزلت إلى الشارع رداً على الاغتيال حملت شعارات مناهضة للحركة وطالبت بحل الحكومة الحالية وإجراء انتخابات مبكرة.

إضرابات عمالية واليسار في المقدمة

وقد شهدت تونس على مدى عام من حكم «النهضة» موجة احتجاجات وتظاهرات واسعة اعتراضاً على السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها الحركة والتي زادت معدلات الفقر والبطالة بشكل خطير وغير مسبوق حتى، إضافة لسياسة الإلغاء والتخوين التي اعتمدتها الحركة في التعامل مع مناهضيها.

لكن هذه المرة بلغ التصعيد السياسي حد استقالة ممثلي عدة قوى سياسية بلغ عددهم 42 نائباً حتى اللحظة من المجلس التأسيسي، حيث أعلن النائب «إيّاد الدهماني» عن الحزب الجمهوري استقالته لينضم بذلك إلى النائب «مراد العمدوني» عن التيار الشعبي الذي كان يقوده «البراهمي» والنائب «أحمد الخصخوصي» عن حركة الديمقراطيين الإشتراكيين إضافة لإعلان الجبهة الشعبية بدورها عن استقالة نوابها الستة بالمجلس. وأيضاً دعا «اتحاد الشغل التونسي» للإضراب العام وألغيت كل الرحلات الجوية يوم الجمعة استجابة لدعوة الإضراب، ووصلت حدة الصدام في المظاهرات إلى حد مقتل أحد المتظاهرين في مدينة «قفصة» يوم السبت 7/27 إثر المواجهات بين المتظاهرين والشرطة.

إذاً تستمر حالة الغليان وعدم الاستقرار في تونس خصوصاً، آخذين بعين الاعتبار ما حدث في مصر من انقلاب شعبي على حكم الإخوان المسلمين فيها، وهو ما يخشى الإخوان المسلمون في تونس من امتداده إليهم مع ارتفاع مستوى عدم الرضى الشعبي عموماً وحادثة الاغتيال الجديدة والمتكررة خصوصاً.

■■

الشهيد «محمد البراهمي» مؤسس «حركة الشعب»

ولد «البراهمي» في عام 1955 بولاية بوزيد، وأنهى دراسته الجامعية في مجال المحاسبة في عام 1982. بدأ مسيرته السياسية بالانضمام خلال دراسته الجامعية إلى حركة «الطلاب العرب التقدميين الوحدويين»، وظل بها حتى أسس هو نفسه حركة «الوحدويين الناصريين» التي كانت محظورة وتعمل سراً. وعند انطلاق الانتفاضة التونسية أسس «البراهمي» حركة الشعب، التي كان أمينها العام حتى السابع من تموز، حين أعلن استقالته منها، هو وعدد آخر ليؤسسوا التيار الشعبي.

اعتقل «البراهمي» مرتين في عهد الرئيس التونسي الأسبق الحبيب بورقيبة، ثم برأته المحكمة مما نسب إليه. وكان البوليس السياسي في عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي يتابع تحركاته باستمرار بسبب نشاطه المناهض للنظام. يحظى «البراهمي» بشعبية كبيرة في ولاية سيدي بوزيد، مسقط رأسه، وكانت شعبيته سبباً أساسياً في وصوله إلى المجلس الوطني التأسيسي نائبا عن الولاية. عرف البراهمي بمواقفه المنتقدة لحركة النهضة والإخوان المسلمين، وكان يحمل حركة النهضة مسؤولية تدهور الأوضاع في تونس، كما أنحى عليها باللائمة سياسياً وأخلاقياً في اغتيال شكري بلعيد، الأمين العام السابق لحزب الوطنيين الديمقراطيين الذي اغتيل في شباط الماضي.

«الشيوعي اللبناني»: قرار الاتحاد الأوروبي إملاء أمريكي «إسرائيلي»

يدين الحزب الشيوعي اللبناني القرار الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي بوضع ما أسماه «الجناح العسكري» لحزب الله، على اللائحة السوداء، تلبية لرغبة الإمبريالية الأمريكية والكيان «الإسرائيلي» ومتجاوزاً كل الأصول في العلاقة مع الدول السيّدة المستقلة، خاصة في ضوء الرسالة التي وجهتها رئاسة الجمهورية اللبنانية مسبقاً حول مخاطر اتخاذ مثل هكذا قرار على الاستقرار والسلم الأهلي في لبنان.

ويرى الحزب الشيوعي اللبناني أن التنازل الجديد تجاه إملاءات الولايات المتحدة والكيان «الإسرائيلي» يأتي في سياق نهج مزمن لم يأخذ يوماً بعين الإعتبار، لا مصلحة الشعوب الأوروبية ولا، خاصة، تطلعات الشعوب العربية في التحرر والإستقلال والتغيير الديمقراطي. ونخصّ بالذكر، هنا، الإنحياز الكامل للعدو الصهيوني الذي تجلّى، ليس فقط في محتوى القرار 1701 وما نتج عنه من محاولات تضييق على المقاومة الوطنية... في وقت يُصرّ فيه العدو الصهيوني على تكريس احتلاله لمزارع شبعا وتلال كفرشوبا، إضافة الى الاعتداء اليومي على سيادة أجوائنا ومياهنا الإقليمية.

على هذا الأساس، يدعو الحزب الشيوعي اللبناني السلطة التنفيذية إلى رفض هذا القرار جملة وتفصيلاً، باعتباره اعتداءً صارخاً على السيادة الوطنية وأخذ الإجراءات اللازمة للرد على الدول التي أقرت هذا الإعتداء.

■ بيروت في 2013/7/24
المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني

جيوسياسة

طالب متظاهرون في مسيرة توجهت من ميدان التحرير إلى السفارة الأمريكية بالقاهرة بطرد السفيرة الأمريكية بسبب الموقف الأمريكي من ثورة 30 تموز، وردد المتظاهرون هتافات منها: «يا أمريكا لمي فلوسك بكرا الشعب المصري يدوسك».. «ولا إخوان ولا أمريكان.. الثورة لسه في الميدان»، وقد حمل المتظاهرون إلى جانب الأعلام المصرية صوراً لأعلام أمريكا و«إسرائيل» عليها إشارة X. وفي سياق متصل أكد صندوق النقد الدولي مجدداً أنه لن يستأنف محادثاته مع الحكومة المصرية المؤقتة بشأن قرض تطلبه القاهرة بقيمة 4,8 مليارات دولار، قبل أن تحظى الحكومة باعتراف المجتمع الدولي.

■■■

خفض صندوق النقد الدولي للمرة الخامسة منذ بداية السنة توقعاته للنمو العالمي هذا العام إلى 3,1%، وعزا خبراء الخفض إلى النمو المخيب للآمال في الاقتصادات الصاعدة، وازدياد عمق الركود في منطقة اليورو، كما قلص الصندوق توقعاته لنمو اقتصادات مجموعة «بريكس» هذا العام إلى 5% لأسباب عديدة، على رأسها تباطؤ نمو الصين، وحسب معدي التقرير فإن أوضاع الاقتصادات المتقدمة ما زالت سيئة للغاية، وخاصة اقتصاد الولايات المتحدة، الذين يرجحون ألا يتجاوز النمو فيه 1,7 % على خلفية التقليصات الحادة في الإنفاق الحكومي، وتوقع تقرير الصندوق انكماش اقتصاد منطقة اليورو 0,6%.

■■■

رفع بنك تركيا المركزي سعر الفائدة على الإقراض لأجل في مسعى لحماية العملة الوطنية والحد من هروب رؤوس الأموال خارج البلاد، وقرر البنك المركزي يوم الثلاثاء 23 تموز، رفع سعر الفائدة بنسبة 0,75% إلى 7,25%، وجاء تحرك المركزي التركي هذا متزامناً مع ارتفاع معدل خروج رؤوس الأموال من البلاد على خلفية موجة الاحتجاجات التي شهدتها تركيا مؤخراً.

■■■

ارتفع إجمالي الدين العام لمنطقة اليورو مطلع الربع الثاني من العام الجاري إلى مستوى قياسي، وسجل 92,2% من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة، حسب بيانات هيئة الإحصاء الأوروبية «يوروستات»، التي جاءت بالعموم مخالفة لسياسة التقشف التي تنتهجها دول المنطقة. هذا وكان الدين العام لدول منطقة اليورو قد سجل في الفترة نفسها من العام الماضي 88,2%، ليرتفع نهايةَ العام نفسه إلى 90,6% من الناتج المحلي لمنطقة اليورو.

■ وكالات

أرباح «وول ستريت» توسِّع الانقسام الاجتماعي

على الرغم من الأثر الذي خلّفته خمس سنوات من البطالة الجماعية، استمرّت أرباح أكبر المصارف الأميركية بالازدياد، في الربع الثاني من هذا العام. وقد أدى الاقتصاد الراكد، والتقشّف القاسي في النفقات الاجتماعية، إلى ارتفاع إضافي في معدلات الفقر والتشرد والجوع.

■ بقلم: أندريه دامون
ترجمة: ياسمين نور الدين

المصارف الكبرى: أرباح مضاعفة

أعلن «غولدمان ساكس»، خامس أكبر مصرف أميركي من حيث الأصول، أنّ أرباحه في الربع الثاني من هذا العام قد تضاعفت عن العام الماضي، ووصلت إلى 1,93 مليار دولار، وذلك عقب تصريح «ج.ب.مورغان شايس» و«ويلز فارغو»، وهما أكبر ورابع أكبر المصارف الأميركية على التوالي، عن أرباحٍ قياسية استطاعا تحقيقها. حيث حقّق «ج.ب.مورغان» 1,6 مليار دولار في الربع الثاني، بازدياد بلغت نسبته 32% عن العام الماضي، في حين كان «ويلز فارغو» قد حقق 5,27 مليار دولار، بازدياد بلغت نسبته 20% عن العام المنصرم. هذا ومن المتوقع أن يحقّق «ج.ب.مورغان شايس» 25 مليار دولار أرباح هذا العام، أي ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي لأفغانستان، وهو البلد الذي يصل عدد سكّانه إلى 30 مليون نسمة!
أمّا «سيتي غروب» و«بنك أوف أميريكا»، اللذان تمّ إنقاذهما من الحكومة، فقد وصلت قيمة أرباحهما معاً إلى 90 مليار دولار، محقّقين بدورهما ازدياداً هائلاً في الأرباح.

المدراء التنفيذيون.. القطط السمان

ارتفعت الدفعات التي يتلقاها المدراء التنفيذيون للمصارف أيضاً، فقد تلقى «جون ستامبف» من «ويلز فارغو» مبلغ 19,3 مليون دولار عام 2012، بازدياد بلغ نسبة 7,8% عن العام السابق، وتلاه «جيمي دايمون» من «ج.ب.مورغان شايس»، والذي حصل على 18,7 مليون دولار، ثم «لويد بلانكفين» من «غولدمان ساكس» وقد حصل على 13,3 مليون دولار.
إن الإثراء الواسع للمدراء الماليين لا يقتصر إطلاقاً على الولايات المتّحدة. فكانت السلطات المصرفية الأوروبية قد صرحت، في وقت سابق، أنّ أكثر من 3000 موظّف في القطاع المالي الأوروبي جنوا أكثر من 1,3 مليون دولار عام 2011.
وكذلك، لا تقتصر المدفوعات التنفيذية الشاسعة على الشركات المالية، فوفقاً لتحليل أجرته شركة «إيكيلار» لصحيفة «وول ستريت»، فإن المدراء التنفيذيين لـ 200 شركة أمريكية، والذين تتخطّى عائداتهم 1 مليار دولار، قد ارتفعت رواتبهم بنسبة 15% عام 2012، مع متوسط دخل وصل إلى 15,1مليون دولار.

الحكومة تتقشّف.. لمصلحة البنوك ضد الفقراء

نتج عن خطّة العشر سنوات، لخفض النفقات تلقائيّاً، إجازات غير مدفوعة لمئات الآلاف من الموظفين الحكوميين، وتضمّنت تخفيضات واسعة في مساعدات السكن والتعليم، فضلاً عن تخفيضات من 15 إلى 20% في إعانات البطالة لمليوني شخص. خفض النفقات هو البداية فقط. ففي الأول من تمّوز، تضاعفت معدّلات الفائدة على القروض الحكومية للتّعليم الجامعي، التي تعطى بشكل إنتقائي لذوي الدخل المنخفض والمتوسّط، لترتفع من 3,4 % إلى 6,8%، ارتفاعٌ وقع تأثيره على ما يقارب 7,5 مليون طالب.
وفي وقت سابق من هذا الشهر، قالت إدارةٌ أوبامّا أنّها ستؤجّل لسنة واحدة، تنفيذ شرط قانوني، كجزء من إصلاح الرعاية الصحية للشركات مع 50 موظّفاً أو أكثر، بدوام كامل لتوفير التأمين الصحي. في الوقت نفسه، فإنّ الإدارة الأمريكية والكونغرس يعملان لخفض مئات المليارات من الدولارات من الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية في الجولة المقبلة من نقاشات الموازنة. وفي «ديترويت»، أعلن مدير الطوارىء «كفين أور» الشهر الماضي عن خطّة للقضاء على المعاشات التّقاعدية والفوائد الصحية لجميع العاملين، الحاليين والمتقاعدين في المدينة، داعياً للتخلّص من 9 مليارات دولار من الفوائد دفعة واحدة..

المتوقع أن يحقّق «ج.ب.مورغان شايس» 25 مليار دولار أرباح هذا العام، أي ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي لأفغانستان!

تكذّبُ أرباحُ «وول ستريت» المتزايدة، وحزم الأجور الضخمة للمصرفيّين، الادّعاء بعدم وجود المال الكافي لتأمين الحاجات الاجتماعية الأساسية. ويتم التعاطي مع واقع الإثراء الفاحش للنخبة المالية، وسط فقر جموع الناس، من الإعلام والسياسيين، الجمهوريين والديموقراطيين، بشكل سطحي، فالمؤسسة السياسية برمّتها تقع تحت سيطرة مصرفيي «وول ستريت».

■ عن غلوبال ريسرش

من الذاكرة الثورية للشعوب

■ إعداد: آلان كرد

■ 1995/7/24 رحيل القائد التاريخي للشيوعيين السوريين الرفيق خالد بكداش عن عمر ناهز 83 عاماً.
■ 1993/7/25 انتهاء الحرب الأهلية الليبيرية بعد ثلاث سنوات من الحرب ومقتل 150 ألفاً في هذه الحرب.
■ 1911/7/26 القوات الفرنسية تدخل مدينة فاس المغربية لإجهاض الثورة التي شهدتها المدينة إلى جانب العديد من المدن المغربية للاحتجاج على الظلم الذي يمارسه الاحتلال الفرنسي.
■ 1974/7/27 اندلاع مواجهات عنيفة بين المقاومة الفلسطينية والمجموعات اليمينية في حي الدكوانة شرق بيروت.
■ 1821/7/28 استقلال البيرو عن المستعمرات الإسبانية أثناء الحرب الوطنية التي أعلنها الثائر سيمون بوليفار لتحرير أمريكا الجنوبية من الاستعمار الإسباني.
■ 1954/7/28 ولد هوغو تشافيز الرئيس الفنزويلي الثالث والخمسين.
■ 1949/7/29 مظاهرات واسعة في عدد من المدن السورية بعد توقيع اتفاق الهدنة بين سورية والاحتلال «الإسرائيلي» بعد حرب فلسطين.
■ 2006/7/30 الاحتلال «الإسرائيلي» يرتكب مجزرة قانا الثانية في جنوب لبنان راح ضحيتها 30 إمرأة وطفلاً أثناء حرب تموز.
■ 1965/7/31 معركة خليج تونكين البحرية بين المقاومة الفييتنامية والاحتلال الأمريكي أثناء حرب فييتنام، استمرت ستة أشهر.

الجولان حقائق.. ووقائع

تبدأ قاسيون اعتباراً من هذا العدد نشر تقارير عن الأسرى السوريين في سجون الكيان الصهيوني: الأسير صدقي سليمان المقت، مواليد العام 1967، من مجدل شمس، أنهى المرحلة الابتدائية في مدارس القرية، ثم المرحلة الإعدادية والثانوية في قرية مسعدة.
بادر مع مجموعة من رفاقه، إلى تأسيس خلية للمقاومة الوطنية عرفت في حينه باسم«حركة المقاومة السرية». اشترك في كل عمليات المقاومة، وجولات الرصد والاستكشاف الميداني للمواقع العسكرية «الإسرائيلية» المنتشرة في الجولان، وكان أحد المشرفين على عملية الاستيلاء على المعدات العسكرية والقنابل اليدوية من مخزن عسكري «إسرائيلي» قرب مستوطنة «نيفي اتيب». وهو أحد منفذي عملية تفجير معسكر «إسرائيلي» قرب قرية بقعاثا. اعتقلته سلطات الاحتلال في ليلة 1985/8/23 من منزل والديه بتهمة مقاومة الاحتلال.
في العشرين من أيار عام 1986 أصدرت المحكمة العسكرية «الإسرائيلية» حكماً جائراً عليه بالسجن لمدة 27 عاماً. وخلال جلسة النطق بالحكم رفض الوقوف للقاضي العسكري رافضاً الاعتراف بشرعية محاكمته، فطرد من قاعة المحكمة أسوة برفاقه، وقبل طردهم أنشدوا النشيد العربي السوري في قاعة المحكمة. أطلق سراحه في آب 2012 بعد 27 عاماً من الأسر.

حول «دور العسكر» في مصر

دخلت الحركة الشعبية في مصر طورها الثاني وغير النهائي طبعاً مصعدةً صراعها مع فلول النظام المتهالك بنسختها الملتحية متمثلة بقيادة حركة الإخوان المسلمين. الأمر الذي رافقه تصاعد متسارع لدور المؤسسة العسكرية المصرية في المشهد السياسي الداخلي. فكيف يمكن قراءة دور الجيش المصري، خصيصاً مع تصاعد هجمات الليبراليين «إسلاميين، وعلمانيين» ضده على أرضية رفض تدخل «العسكر بالسياسة الداخلية»؟

■ سلام الشريف

السياق التاريخي للديمقراطية

بداية لابد من الإشارة بأن تصور الليبراليين العرب عن الديمقراطية وعملية الانتقال إليها وبالتالي معايير حسن سير هذه العملية مستقاة بشكل مباشر من التجربة التاريخية لأوروبا الغربية، والتي تكاد لا تتقاطع بشيء مع التجربة التي تعيشها منطقتنا كجزء من دول «الرأسمالية الطرفية». إذ يفترض الليبراليون أن المجتمعات باختلاف مواقعها من المنظومة العالمية الرأسمالية تخضع لمسار تطور خطي، أي أن ما يحدث في منطقتنا اليوم يتشابه من حيث الجوهر مع المثال الأوروبي، وأن الفارق بين بلادنا وأوروبا هو فارق كمي زمني وليس بنيوياً نوعياً، وعليه فالتاريخ و الحاضر الأوروبي هو مرآة لمستقبلنا!!.

لكن إذا كانت أوروبا من دول المركز الرأسمالي التي تتمايز بتركيبة طبقية اجتماعية محددة تفترض شكل نظام سياسي وتمثيلات سياسية «مدنية» الطابع كما يفضل الليبراليون وسمها، فإن بلادنا تقع في دول الأطراف الرأسمالية، المختلفة جذرياً عن دول المركز من حيث موقعها من المنظومة العالمية وما فرضه ذلك من تركيبة طبقية اجتماعية مختلفة كلياً عن نظيرتها الأوروبية، وهو ما انعكس ببنية الحركة السياسية والنظام السياسي المختلفة عن النموذج الأوروبي.

إذ أنه بعيد الاستقلال ومع انهيار المنظومة القديمة في دول الأطراف متمثلاً بالمنظومة الاقتصادية والسياسية الإقطاعية، انهار المجتمع المدني القديم وتمثيلاته السياسية التقليدية بأشكالها المختلفة، وبسبب تجلي النظام الرأسمالي في هذه الدول كمنظومة اقتصادية اجتماعية هجينة أفرزت مجتمعاً غير متضح الملامح طبقياً، وطبقة عاملة محدودة النفوذ لا تعي ذاتها طبقياً، فعانت التمثيلات السياسية «المدنية» مشاكل عضوية في تطورها، فلم يشتد عودها إلا بشكل عابر.

بالإضافة إلى كل ذلك يغيب عن ذهن الليبراليين العرب المبهورين بالرأسمالية الأوروبية والواهمين بأن لنا مكاناً وارفاً تحت شمسها الحارقة، يغيب عنهم واقع أن الديمقراطيات في أوروبا قد بنيت في عصر صعود الرأسمالية وتسيّد البرجوازية، في حين أن الانتفاضات العربية تحدث في زمن الاهتزازات الكبرى للمنظومة الرأسمالية و«كربجة» وتسقيف «آلياتها الداخلية للضبط والتحكم بأزماتها البنيوية»، فمن يظن بأن لدى التاريخ وقتاً ليعيد نفسه في منطقتنا على الصورة الأوروبية أو سواها، فلن يمضي كثيراً حتى يكشف له التاريخ نفسه مستوى وحجم الاستلاب الذي وقع ضحيته هؤلاء بتقمصهم لـ«لمركزانية الأوروبية» والتي تعتقد بأن أوروبا مركز الكرة الأرضية الذي يعد مثالاً يعكس لباقي العالم صورة مستقبله.

ديمقراطيتنا ودور الجيش

بالملموس، فإن الطبقات الاجتماعية صاحبة المصلحة بالديمقراطية الشعبية والحاملة لمشروعها في منطقتنا وجزءاً كبيراً من دول المحيط تختلف طبقياً عن الحوامل الاجتماعية تاريخياً للديمقراطية في أوروبا، والأهم من ذلك وهو ما يعنينا في سياق موضوعنا هو اختلاف شكل التمثيلات السياسية للقوى الاجتماعية الحاملة للمشروع الديمقراطي الشعبي. فالفراغ الذي أوجده انهيار المنظومة السياسية التقليدية القديمة والتشوه الجنيني الذي رافق المنظومة الجديدة، انعكس بفضاء سياسي «مدني» قاصر ومشوه على صورة هذه المنظومة، وبأزمة شبه دائمة بالحركة السياسية وقصور عن أداء وظيفتها المفترضة بتمثيل مصالح الجماهير، وبما أن المجتمع على صورة الطبيعة لا يقبل الفراغ، فلقد تم ملء الفراغ السياسي «المدني» من قبل التكوين السياسي الأكثر تنظيماً وهو الجيش.

فإذا كان صحيحاً أن الدور السياسي للجيش يحمل مثالب وخطراً على الديمقراطية الشعبية، فإن مستوى الخطورة يعتمد قبل كل شيء على مستوى النشاط السياسي للجماهير الذي هو اليوم بمستوى عال متصاعد. وطالما ستبقى الحركة السياسية «المدنية» مأزومة ولا تعبر عن المصالح الحقيقية للشارع، فإن الجيش ودوره السياسي هو ضامن وحامي وحدة المجتمع من الصراعات المشتقة من أزمة الحركة السياسية المدنية بمكوناتها المختلفة من ناحية، ويمكن أن يلعب دوراً نحو قيام ديمقراطية شعبية في دول المشرق اليوم خصوصاً في مصر إلى أن يشتد عود الحركة الشعبية بتمثيلات سياسية حقيقية وغير وهمية تستبدل الفضاء السياسي المتهالك بـ«نظامه» و«معارضته» من ناحية أخرى.

يفترض الليبراليون أن المجتمعات باختلاف مواقعها من المنظومة الرأسمالية تخضع لتطور خطي، وأن الفارق بين بلادنا وأوروبا هو فارق كمي زمني وليس بنيوياً نوعياً

الجيش ودوره السياسي هو ضامن وحامي وحدة المجتمع من الصراعات المشتقة من أزمة الحركة السياسية المدنية بمكوناتها المختلفة

الموقف الموضوعي من العسكر

أيضاً ما يثير الشك في خطاب الليبرالية العربية ووجوهها البارزة هو انتقائيتها في التعامل مع التاريخ الأوروبي، إذ نرى الدكتور عزمي بشارة مثلاً يبرر تسليح الحركة الشعبية في سورية تارة باستحضار الدماء وتحميل النظام مسؤوليتها وتارة أخرى بالاستدلال من التاريخ الأوروبي على حوادث التحارب الأهلي كـ«مسار سليم» طبيعي وإجباري لعملية البناء الديمقراطي بالمراحل الانتقالية!! بالمقابل يتبنى اليوم موقفاً حازماً ضد دور «العسكر» في مصر، رغم أن التاريخ الأوروبي «مرجعه المقدس» مليء بالشواهد والأمثلة على الدور الرئيسي الذي لعبه العسكر في فترات طويلة وعديدة في مسيرة ما يسمى بـ«البناء الديمقراطي»، لا بل يمكن التأكيد على أن دورهم المباشر لم يتوارَ عن الأنوار حتى بعيد حرب العالمية الثانية ليستمر دورهم اليوم عبر المجمعات الصناعية العسكرية لكن من وراء الستار.

النتيجة التي نخلص إليها على ضوء خصوصية البنية الطبقية الاجتماعية والتمثيلات السياسية لمنطقتنا كجزء من بلدان الرأسمالية الطرفية، هي كون مقولة «عسكر–مدنيون» كمدخل لقراءة وفهم الصراع في مصر هي ثنائية وهمية قاصرة وخبيثة تحرف وعي الجماهير عن اتجاهات الصراع الحقيقي.

إن قراءة دور الجيش المصري واتخاذ موقف حياله لا يمكن إلا من خلال تلمس أثر هذا الدور على المعارك الأساسية والحقيقية التي تعني المواطن المصري ومستقبل أم الدنيا وهي:

–المعركة الاقتصادية الاجتماعية داخل مصر بين قوى الفساد والنهب من جهة والمنهوبين من جهة أخرى.

– المعركة الإقليمية ضد الكيان الصهيوني والولايات المتحدة.

– معركة بناء نظام سياسي جديد يلبي مصالح أغلبية المصريين.

بين الجيش والإخوان والفلول

لا داعي للاستفاضة هنا حول طابع حركة الإخوان المسلمين التي تدخل الجيش المصري لغير مصلحتها في صف جماهير الميادين، إذ يكفي فقط التذكير بكونها تشكل امتداداً عضوياً للنظام المتهالك بعلاقاته الاقتصادية والسياسية، فهي النسخة الملتحية من الفلول الليبرالية الهوى اقتصادياً والتي ترى في التجارة الخارجية وتحريرها والتذلل للاستثمار الأجنبي الذي لا يأتي، قاطرة لنهضة مصر، وهي الطائفية حتى النخاع مما دفع بالاستقطابات المذهبية لتبلغ ذروتها في المجتمع المصري وفي المنطقة، والتي عملت على إرساء نظام سياسي يفرق بين المصريين على أساس انتمائهم العقائدي.

فالجيش المصري حتى الآن يلعب دوراً دينامياً في تسريع وتخفيض آلام المخاض المصري على ضوء معركة الحركة الشعبية المصرية ضد الفلول الملتحية كجزء من العملية الثورية، التي لن تتوقف وتستقر خيراً لشعبها قبل أن تتطابق ممارسة التمثيلات السياسية على رأس جهاز الدولة مع مصالح الحركة الشعبية بالتغيير الجذري لمنظومة العلاقات الاقتصادية السياسية.

بالمقابل وعلى الأرض لا يخفى على أحد اليوم تلطي فلول النظام المتهالك بنسختهم الساداتية وراء دور الجيش المصري ووراء الجماهير المصرية في الميادين، في سياق معركتهم مع نقيضهم الشكلي حركة الإخوان المسلمين. لكن هذا لا يغير من طابع التحول التاريخي الذي تعيشه مصر و الذي يحدده بنهاية المطاف عاملان رئيسيان يُخضعان بقواهما كل التكونيات السياسية بما فيها الجيش المصري. الأول يتجلى بعودة حالة النشاط السياسي العالي للشارع وتشكّل الحركة الشعبية، أما الثاني فيجد تعبيره بالتوازن الدولي الجديد والتراجع الأمريكي المضطرد، وما يعنيه ذلك من إمكانية تقدم القوى الثورية نقيضة لكل التكوينات السياسية القائمة. إذاً فالجيش المصري بدوره ومواقفه المتغيرة يخضع لتأثير هذين المتغيرين، وسترينا الأيام القادمة إلى أي درجة تسمح له بنيته باستيفاء واستكمال الدور المسرع والطليعي الذي يلعبه.

يرفض الليبراليون العرب، وعميدهم الدكتور عزمي بشارة، الدور الذي يلعبه «العسكر» في مصر، على قاعدة ما يسموه الحرص على «حسن سير» ما يطلقون عليه «المرحلة الانتقالية من النظام الدكتاتوري إلى النظام الديمقراطي»، فما هي «معايير حسن السير» ومحدداتها؟ وما طابع هذه «المرحلة الانتقالية» التي يتحدثون عنها؟

وجدتها

د. عروب المصري
aroub@kassioun.org

من يحدد الأولويات؟

هل بإمكان منفذي السياسات وضع السياسات العلمية؟ هل الصناعة هي من تحدد أولويات البحث العلمي؟ هل التنمية هي قاطرة الاقتصاد كله؟ أسئلة تطرح نفسها على بساط البحث حينما نرى التخبط في وضع الأولويات. في قراءة سريعة لمحاور البحث العلمي التي تتبناها جامعاتنا، غير المستندة إلى الأولويات الوطنية الحقيقية، هناك عمل مطلوب إنجازه على المستوى الوطني، ومنه تتفرع بقية الأعمال، ما هي أولويات المرحلة؟، تلك النابعة من الضرورات لا من الإمكانيات فحسب، أعتقد أن أحد أهم هذه الأولويات هي اعتمادنا على الذات، دون إفساح المجال لمن يملي علينا أولوياتنا في فقاعات دولية يقدمها خبراء جهابذة بألقاب علمية رنانة، فلسنا بلداً عاقراً، وكل العقول إن عملت في جهود مشتركة مستمرة متواصلة قادرة ضمن إطار وطني مدروس، على الخروج باستراتيجية جديدة وجدية للبحث العلمي، لا تعتمد على التجميع واللصق، بل على رؤية عميقة ترى أبعد من الآن، بل تستشرف أفقاً حقيقياً لدولة قوية معتمدة على خبرات أبنائها، الذين أنجبتهم وستنجب الكثير منهم، هؤلاء السوريون الكبار.

متى زرعت الفاكهة؟

هناك أدلة أثرية قوية جداً بأن محاصيل الفاكهة من الأشجار تم تدجينها في وقت مبكر جداً في الأجزاء
الشرقية من المتوسط، وأشجار الفاكهة الكلاسيكية الأربع للمنطقة هي الزيتون والعنب ونخيل التمر والتين. ويظهر أن التدجين للمحاصيل الأربعة يعود إلى عصر البرونز «6500–7000 سنة خلت» أو عصور النيوليتي المتاخرة «8000 سنة خلت» إن لم يكن قبل ذلك. حيث أصل نخيل التمر كان في الواحات والوديان العميقة والسبخات الملحية في الشرق الأدنى والأوسط. إن الأصل الدقيق للعنب البري غامض ولكن وجدت إشارات مبكرة لزراعته من عصر البرونز المبكر في فلسطين وسورية ومصر ومنطقة بحر إيجه. وقد زرعت أشهر أنواع الكرمة في العالم في الشرق الأدنى في وقت مبكر منذ حوالي 3800–5000 سنة خلت.

علم وسياسة وآينشتاين مثالاً

أينشتاين «14 آذار 1879 إلى 18 نيسان 1955» 1913 يقدم له الألمان، الذين كانوا يدركون أهمية العلم والتكنولوجيا في تحقيق الهيمنة دولياً، وبوساطة اثنين من كبار فيزيائييهم «ماكس بلانك، ووالتر نيرنست» عرضاً بتسهيلات للقيام بأبحاث، وأموالاً واستقلالية.

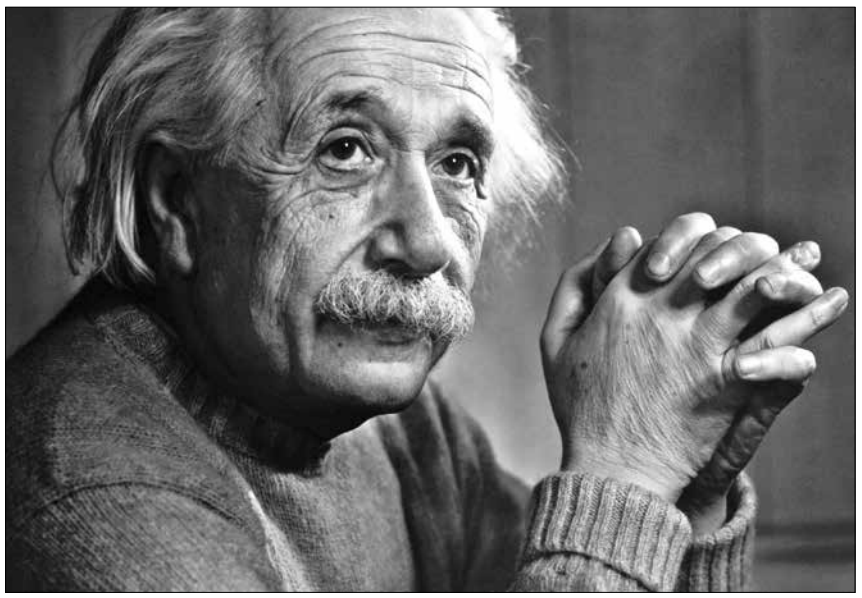

■ د. أسامة دليقان

1914 تندلع الحرب العالمية الأولى بعد انتقال أينشتاين إلى برلين بفترة قصيرة، ومن بين القلائل من أساتذة الجامعات الذين رفضوا دعم مجهود ألمانيا الحربي، لا تقوم الحكومة بمضايقة أينشتاين كما فعلت مع أنصار السلام الآخرين. وفي هذه الفترة يلتقي بالصهيونية لأول مرة وكان عمره 35 عاماً.

1919 – 30 كانون الأول – يكتب أينشتاين في صحيفة «برلينر تاجيبلات»:

«التحريض ضد اليهود من أوروبا الشرقية يثير بشكل خاص الشك في أن الأحكام المتزنة الهادئة تتعرض إلى تشويهها بغشاوة من غرائز قوية لمعاداة السامية، وفي الوقت نفسه، يبين أنه تَمَّ اختيار أسلوب معين للتأثير على مزاج الشعب يحرف أنظاره عن المشاكل الحقيقية، وعن الأسباب الحقيقية للمأساة العامة.»

ولكن هل نجا أينشتاين نفسه من هذا التضليل الذي مارسته الإمبريالية لإقناع الشعوب بأنّ الأزمة ليس في نظامها الرأسمالي وعزوها إلى تناقضات ثانوية عرقية، وهل نجا من براثن أداتها الصهيونية في استغلال التحريض العنصري المتبادل بين اليهود والأوروبيين الآخرين؟

في العام 1919 نفسه تقرر القيادة الصهيونية، التي كانت قد حلّقت على أجنحة بلفور، السعي لتجنيد المثقفين اليهود، وتدرج اسم أينشتاين ضمن القائمة.

1920 يقود العالم فيليب لينارد الحائز على جائزة نوبل الهجوم العلني على نظرية النسبية وعلى أينشتاين، ويقول: «أهم مثال على التأثير الخطر للدوائر اليهودية على دراسة الطبيعة يوفره السيد أينشتاين في نظرياته الرياضية الخرقاء». لماذا لينارد الذي أصبح كبير علماء هتلر؟ وإذا صح ما كانت تعتقده وزارة الخارجية الألمانية آنذاك من أنّ الصناعي الأمريكي الشهير هنري فورد، الذي امتدحه هتلر في كتابه «كفاحي» لاعتقاده بأنّه يحافظ على «استقلاليته» عن اليهود «السادة الذين يسيطرون» على الإنتاج في أمريكا، كان أحد الممولين السريين للحملة على أينشتاين، فإلى أيّ حضن كان رأس المال الصناعي الأمريكي يدفع بأينشتاين عبر استفزازه وتغذية المشاعر اليهودية لديه مستخدماً هجوم لينارد عليه؟

في العام 1921 يبعث الزعيم الصهيوني حاييم وايزمان ببرقية إلى كورت بلومنفلد، وهو من كبار العاملين في مجال التجنيد للصهيونية، وكان قد كسب تعاطف أينشتاين مع «الجهود الصهيونية»، يأمره فيها «بإثارة حماس أينشتاين» وإقناعه بمرافقة وايزمان في رحلته لجمع الأموال في أمريكا. وفي العام 1921، بعد أن أقنع أينشتاين بمرافقة الزعيم الصهيوني حاييم وايزمان في رحلته إلى أمريكا، بعث بلومنفلد تحذيراً إلى وايزمان، يقول فيه: «إن أينشتاين، كما تعلم، ليس صهيونياً، وأطلب إليك ألاّ تحاول جعله صهيونياً، أو تحاول أن تضمه إلى منظمتنا...يشعر أينشتاين، الذي يميل إلى الإشتراكية، بالتعاطف كثيراً مع قضية العمل اليهودي والعمال اليهود... لقد سمعت أنك تتوقع من أينشتاين أن يلقي خطباً، أرجو أن تكون حذراً في هذا الأمر فأينشتاين ... غالباً ما يقول أشياء تصدر عن سذاجة لا نرحب نحن بها.»

ولكن أي نوع من الاشتراكيين كان أينشتاين؟

كتب اينشتاين في 21 حزيران 1921 «كيف أصبحت صهيونياً» في صحيفة «يوديش روندشاو»:

«إن هذه التجارب وتجارب مماثلة قد أيقظت مشاعري اليهودية القومية، إنني لست يهودياً بمعنى أنني أدعو إلى المحافظة على القومية اليهودية أو أية قومية أخرى كغاية في حد ذاتها، بل إنني أرى القومية اليهودية كحقيقة.. فأنا أعتبر تأكيد الاحترام الذاتي اليهودي والارتقاء به أمراً أساسياً، أيضاً لمصلحة التعايش الطبيعي مع غير اليهود، لقد كان هذا هو دافعي الرئيسي للانضمام إلى الحركة الصهيونية، فالصهيونية، بالنسبة لي، ليست مجرد حركة «استعمار» موجهة نحو فلسطين .... ففي ظروف الحياة السائدة اليوم يتعين على أبناء العشيرة الواحدة أو الشعوب أن يملكوا وعياً حياً بأبناء عشيرتهم، كي لا يفقدوا شعورهم بذاتهم وبكرامتهم»

وحول الصراع العربي – الصهيوني في فلسطين المحتلة لا يمكن وصف مواقف أينشتاين التي كان يشوبها كثير من التذبذب والتناقض بأنها سياسة واعية تماماً بقدر ما هي بالأصح نوع من الطوباوية، يكثفها قوله: «إنني أعتقد بأن المشاكل هي مشاكل سيكولوجية أكثر منها حقيقية، وبأن بالإمكان التغلب عليها إذا توفر لدى الجانبين الإخلاص والإرادة الطيبة» !

إنّ الجوانب السياسية من سيرة حياة أينشتاين تؤيّد استنتاجات عامة على المستوى العلمي والسياسي، لا يستطيع أي مثقف أو عالم في أي من المجالات التي تتعامل مع مستويات من الحركة المادية أبسط من حركة المجتمع، مهما كان متفوقاً فيها، أن يلتزم فكراً وممارسةً سياسية تقدمية، إن لم يكتسبها من خارج هذه الدائرة. ماركس وأنجلس ولينين لم يصبحوا شيوعيين لبراعتهم في العلوم الطبيعية، بل لالتزامهم الجذري بالنضال من أجل قضية الطبقة العاملة.

الطبيعة +

صدر التقرير السنوي للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة للعام 2012 تحت شعار الطبيعة +، نحو حلول معتمدة على الطبيعة.

يقول التقرير: إن الطبيعة + هو رسالة شاملة لدينا للسنوات الأربع القادمة، وبرنامج الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة هو الشكل الفعال للاستراتيجية مع خارطة الطريق لتحقيق ذلك.

إن الفكرة هي الحلول المستندة إلى الطبيعة وهذا مفهوم رائد لأول مرة في سياق مناخ المفاوضات، وهو ضروري على نحو متزايد مع الرد الشامل لأكبر تحديات القرن 21 من التغيير المناخي إلى الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية الاجتماعية. حيث تعتمد كل من هذه القضايا على صحة النظم البيئية للأرض. ويمكن أن تجعل الطبيعة مساهمة إيجابية.

ومهمتنا أن نقوم بشرح كيفية استعادة النظم البيئية ذات الإدارة الجيدة لجعلها فعالة من حيث التكلفة

والمساهمة في مكافحة تغير المناخ والفقر، وضمان الأمن الغذائي وأمن الطاقة، وزيادة المرونة ضد الكوارث.

من خلال نشر هذه الحلول القائمة على الطبيعة، فنحن نهدف إلى إحداث فارق حقيقي في حياة الناس في جميع أنحاء العالم بدءاً من المناطق الساحلية في آسيا إلى جزر الصغيرة في المحيط الهادي؛ من أمريكا الوسطى إلى الغابات المطيرة في أمريكا الجنوبية والمرتفعات، ومن المناطق الكثيفة سكانياً في أوروبا وأمريكا الشمالية إلى الأراضي الجافة في أفريقيا وغرب آسيا.

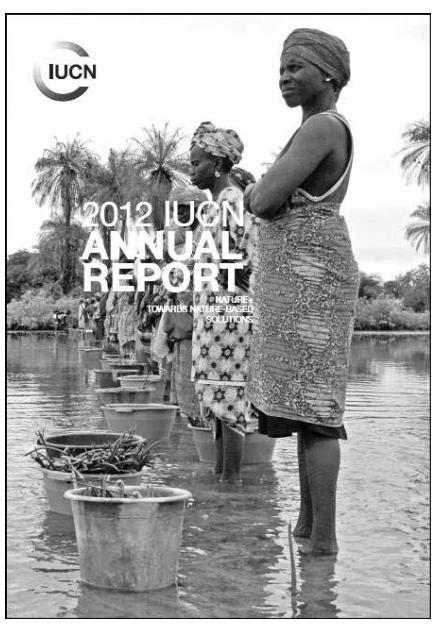

صورة الأنا

تناثرت في الإعلام الالكتروني هنا وهناك صور لملصقات ترسم فيها يد مرفوعة وبجانبها كلمة «نا» معبرة عن كلمة «أنا» واختلفت تلك الملصقات بنوعية الرسالة التي أرادت نقلها واستخدم هذا الشكل عديد من القوى المعارضة والموالية والصفحات الجادة والهزلية، وعرضت من خلالها القضايا الكبيرة والصغيرة، وحتى أنها نزلت إلى الشوارع بلوحات إعلانية كبيرة.

■ سلمى السعيد

لكن رسالة سيميولوجية واحدة جمعت كل هذه اللوحات إنها الأنا، تلك الأنا التي غالباً ما كانت ترسم باللون الأخضر في رسائل لاواعية، فالأخضر لون الإيمان، «عليك أن تؤمن بما في هذه الرسالة»، تلعب الملصقات على اللاوعي البشري في التركيز على الأنا، فالرسالة قد تجذبك في محتواها الفكري لكن هذا المحتوى المغلف بالأنا تلك الأنا، تلك اليد المرفوعة فوق الجميع فوق الكل التي يتم ترسيخها من خلال تقاسمها مع الكلمة المكتوبة كلمة «أنا» التي ترافقها لكنها أصغر حجماً تقول لك وبكل وضوح، أولاً: ركز على «الأنا» وليس على «نحن»، ثانياً: هناك نوعان من الأنا، النوع المتمثل في الكلمة وهو المتلقي والنوع الثاني من الأنا وهو أنا المرسل المتمثل في اليد العليا الكبيرة التي تفرض إرادتها على الأنا الأصغر، دع أناك الصغيرة تمتثل لإرادة الأنا الكبيرة، وفي وقت واحد أنت تشعر باندماج الأنيين سوياً لأنهما يكونان كلمة واحدة حتى لا يكون طغيان الأنا الكبيرة على الصغيرة فجاً ولتشعر بأن لهما رأيا واحداً لا يمكن فصله، ثالثاً: هذا ليس رجاء بل هو أمر يتخذ صيغة الإيمان باللون الأخضر، أنت تؤمن بما أقول. رابعاً: لاحظ أن حجم اليد ليس فقط أكبر من حجم كلمة الأنا لكنه في الإعلانات الطرقية بحجم جسم الإنسان وبطوله تقريباً، إن هذا الذي حجم يده بحجم جسمك ضخم حقاً وقادر على فرض قناعاته عليك من خلال حجمه بالتأكيد.

نحن نعرف أن تأثير الصورة أكبر من تأثير الكلمة المقروءة والمسموعة بالتأكيد، كما بينت العديد من الدراسات، لكن تأثير الصورة الممزوجة مع الكتابة هو بعد آخر حتماً يفوق في تأثيره مكوناته الأساسية في حالة عدم الاجتماع، فمن الشائع في ميادين الدعاية والحرب النفسية أن الصور تتقدم على الكلمات، فالصورة الآن لم تعد بألف كلمة كما شاع في المثل الصيني، إنما غدت مع التكنولوجيا بملايين الكلمات ، وخاصة عندما تشيع تلك الصورة الممزوجة بالكلمات في الفضاء الإلكتروني، فلست هنا بحاجة إلى قراءة نص لتفهم الرسالة إنها تدخل في لاوعيك دون استئذان، ينشرها مستخدمو الشبكات الاجتماعية دونما استئذان وتخترق وعيك، دون أن تدري، ها قد طلع الصباح.

رحلة بين طيات السحاب

لنفترض بأنك أحد المدراء في شركة ما، ستحتاج شركتك بالطبع إلى مجموعة من المعدات الحاسوبية من حواسيب وطابعات وملحقات أخرى، كما أنها ستحتاج إلى مجموعة من البرامج الخدمية المتخصصة بمجال عمل تلك الشركة والتي قد تحتاج إلى تجهيزات حاسوبية متطورة لضمان عملها على الوجه الأمثل، لذا ستضطر إلى تزويد جميع الموظفين بمعدات مكلفة ستتوضع على مكتب كل منهم، ويبدو أنك ستنفق الكثير على أعمال التركيب والصيانة لتلك المعدات المادية والبرمجية، ألا يوجد حل أفضل؟

■ سمير حنا

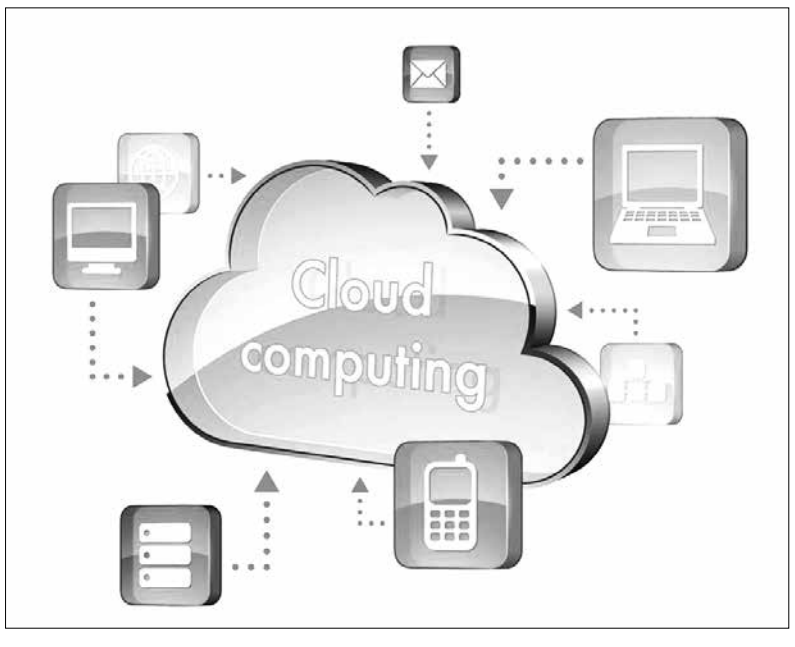

يكمن الحل في «الحوسبة السحابية»، المفهوم الحاسوبي الجديد الذي يرى فيه الكثيرون مستقبل أنظمة الحاسوب في كل مكان، قلة قد سمعوا به على الرغم من أن ملايين البشر يقومون بالتعامل مع بعض خدماته في نشاطاتهم الاعتيادية على أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم. التعريف المبسط يقول، بأن «الحوسبة السحابية» هي قيامك باستخدام المصادر الحاسوبية من عتاد مادي أو برمجي، المتوضعة في مكان آخر عن طريق الانترنت، والمقدّمة إليك بشكل خدمة، وما عليك سوى استخدام هذه الخدمة دون أن تهتم بالكيفية التي تعمل بها، فأنت تقوم يومياً وعلى سبيل المثال بالدخول إلى حساب بريدك الالكتروني لتصفح رسائلك الجديدة وإرسال أخرى، لكنك لم تهتم في يوم من الأيام لما خلف هذه الخدمة من آلاف التجهيزات المادية والتوصيلات والبرمجيات والمهندسين الذين يتأكدون من أن كل شيء يعمل بالشكل الصحيح.

اصطلح خبراء الشبكات الحاسوبية منذ زمن على استخدام شكل «السحابة» لتبسيط توصيف البنى الحاسوبية المعقدة والمركبة التي قد تتضمن العديد من التجهيزات المادية والبرمجية، ومن هنا تم اكتساب اسم تلك التقنية، وساهم التطور المتسارع في بنى الشبكات الحاسوبية واتساع رقعة انتشار شبكة الانترنت العالمية في تقدم الأبحاث في مفهوم «الحوسبة السحابية» والوصول إلى نظام حاسوبي يعتمد على نقل كافة البرامج التي يحتاجها المستخدم إلى كيان موحد مؤمن مادياً وبرمجياً يتمثل بـ«السحابة» يتصل مع جميع المستخدمين والأمثلة على ذلك كثيرة : البريد الالكتروني، التخزين السحابي، خدمات الموسيقا السحابية وغيرها الكثير..

قد يتساءل أحدهم: « لماذا هذا العناء؟» والجواب مدعوم بالعديد من المزايا التي تقدمها الحوسبة السحابية فهي تسمح لك بالوصول إلى جميع تطبيقاتك وخدماتك من أي مكان عبر الانترنت، لأن المعلومات ليست مخزنة على قرصك الصلب بل على مخدمات الشركة المقدمة للخدمة، كما أنها تقوم بتخفيض التكاليف على الشركات، حيث لم يعد من الضروري شراء أسرع أجهزة كمبيوتر أو أفضلها ، بل يمكن لأي جهاز كمبيوتر عادي وباستخدام أي متصفح انترنت الوصول للخدمات السحابية التي تستخدمها الشركة.

وعلى الرغم من المخاوف الأمنية التي تثيرها مسألة تخزين عملك الحاسوبي اليومي في مكان بعيد إلا أن التفاؤل يزداد يومياً بمستقبل هذه التقنية لكن ما قد يهمك شخصياً كأحد المستخدمين في المنطقة العربية عند سيطرة هذا المفهوم على الحوسبة التقليدية هو خلو حاسبك الشخصي من أي ملف أو برنامج تحتاجه واضطرارك إلى الولوج إلى تلك الخدمات باستخدام اتصالك الهزيل بالإنترنت .. هذه هي المشكلة!

أخبار العالم

وزير الصحة يبحث مع مسؤولة أممية احتياجات الواقع الصحي في البلاد

بحث وزير الصحة السوري سعد النايف مع الممثل المقيم لمنظمة الصحة العالمية في سورية اليزابيث هوف الأسبوع الماضي الواقع الصحي في البلاد واحتياجات الوزارة في المرحلة الراهنة من أدوية نوعية وأجهزة غسيل الكلية ولقاحات ومتطلبات حملة التلقيح التي ستطلق في نوفمبر المقبل .

أكد الوزير النايف أن وزارته أرسلت خلال الأسابيع الستة الأخيرة 33 شحنة دوائية إلى المحافظات في إطار جهودها للحفاظ على الأمن الصحي وتلبية الاحتياجات الصحية لمختلف المواطنين في ظل استهداف وتدمير عدد كبير من المشافي والمراكز الصحية.

وأوضح الوزير أن الشحنات وصلت إلى 11 محافظة 4 منها إلى محافظة حلب و3 إلى كل من الرقة ودرعا و5 إلى كل من حماة وحمص، إضافة للشحنات الطبية التي توزع بالتعاون مع المنظمات الدولية وتخصص للمناطق المتضررة.

■ ■ ■

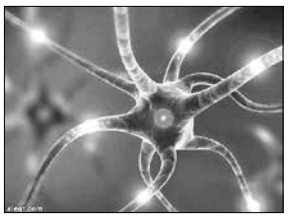

أطلس رقميا ثلاثي الأبعاد للدماغ البشري

باحثون كنديون وألمان يضعون أطلساً رقميا ثلاثي الأبعاد للدماغ البشري بدقة أوضح خمسين مرة من نماذج سابقة، وذلك في إطار مشروع أطلق عليه الدماغ الكبير أو «بيغ برين».

فقد تمكن هؤلاء العلماء أخيرا من تقطيع وتصوير مخ امرأة متوفاة في عمر الخامسة والستين عاما على شكل شرائح–لا يتعدى سمك الواحدة منها 20 ميكرومترا– ثم التقطوا أكثر من 7400 صورة منفصلة للدماغ وأعادوا تجميعها لتمثل صورة ثلاثية الأبعاد، تعتبر أكثر خرائط الدماغ تفصيلاً في العالم.

ستصبح صورة الدماغ بتقنية الأبعاد الثلاثية مرجعاً لدراسة متأنية وغير مسبوقة لوظائف هذا العضو الحيوي في جسم الإنسان، ما يمهد السبيل لمعرفة أعمق لكيفية عمل فيزيولوجيا الإدراك والانفعال والتعلم فضلا عن نشأة أمراض المخ وتطورها.

■وكالات

«إن الإخلاص في السياسة أو في مجال العلاقات البشرية هو التطابق الذي لا تشوبه شائبة بين ما يقوله المرء وما يفعله» لينين

المثقف بين القول.. واللافعل...

■ س.ح

يكثر الحديث و يحتد النقاش حول واقع المثقف ودوره الاجتماعي الريادي، وتمتلئ الصفحات الرقمية والإلكترونية يومياً بالكثير من التحليلات والتصورات حول حقيقة المهمة الملقاة على عاتق أفواج المثقفين العرب، على وجه الخصوص، في مواجهة التحولات المتسارعة في الوعي والتفكير البشري لمجتمعاتهم، مما سمح للعديد من «المتثاقفين» بالتسلل إلى منابر الدعوة الثقافية، وأمعنوا في خلط المفاهيم وحجب الرؤية، مما ساهم في حياد البوصلة الثقافية عن ملامسة جروح الشارع والتعبير الصادق عن هموم الناس اليومية.

يملك المثقف قدراً من المعرفة يؤهله للنظر إلى الأمور من منظور شمولي موضوعي، ويزرع فيه بذرة الالتزام الفكري والسياسي، وبالتالي يتوجب على تلك المعرفة أن تولد لديه موقفاً معيناً من قضايا أمته، وأن تفصله عن جمهور المتفرجين الصاغرين من أبناء محيطه، وعندها يتحول موقفه الثقافي المنطوق أو المكتوب أو المصور

إلى مهمة إنسانية تنهض بالجموع، وتنير الطريق، وتؤمن ذلك الالتصاق المنشود مع الحركة الجماهيرية عن طريق تبني توجهاتها والإشارة إلى هفواتها، حتى لو كلفه ذلك الوقوع في عزلة اجتماعية نتيجة بعض الصعوبات الاقتصادية أو تسلط قوى كبرى على حقوقه الفكرية، والتي تتمثل بالكثير من الأحيان بالتوجه الفكري الإقصائي للنظام السياسي الحاكم في مجتمعه.

يتساءل البعض هنا: «أين المثقف العربي من هذا؟»، فتبدأ عندها الإشارة إلى الكثير من الصعوبات التي تعاني منها الحركة الفكرية العربية، ويخلص إلى أن هذه المشكلة لم تكن يوماً أحادية الجانب بل هي امتداد لأزمة المجتمع العربي ككل، لكن هذا التعميم يتجاهل حالة التباين والتناقض الفكري والاقتصادي والاجتماعي لشرائح المثقفين والتي تطفو على السطح منذ عقود، وتبدأ جهود بعض المثقفين الملتزمين بالضياع في دوامة الصراع بين الاتجاهات التغريبية المتقمصة لقشور الثقافات الأخرى من جهة، والسلفية المتطرفة في غلوها ورفضها للانفتاح والتنوير من جهة أخرى، وتسحق الموضوعية الفكرية تحت مطرقة مثقفي السلطات القمعية، وسندان المأجورين العملاء من الكتبة والمفكرين، وتبتعد الحركة الفكرية تدريجياً عن جمهورها وتفقد ثقة الشارع بقدرتها على التغيير وتغرق في الانتهازية والتملق، وتحل الاستعراضية البلاغية والزئبقية الفكرية مكان الأقوال والكتابات العقلانية المستندة إلى معاناة الناس ومطالبها، وتفقد الحركة الفكرية ديناميكية الفعل وحيوية الممارسة لتتحول ببساطة إلى حبر على ورق.

يربط المثقف قوله بفعله، يرى أن دفاعه عن الجماهير هو دفاع عن نفسه، فهو المؤمن برسالة التغيير والتواق إلى نشر تلك الرسالة بعيداً عن كل رياء، وهو المؤتمن على صياغة رؤية موضوعية ونهضوية للواقع والمستقبل، لتسطع كل كلمة من كلماته منارات تنير الطريق في عواصف الشرق القادمة.

«أندرسون».. إبداع يتجاوز هوليود

تعتمد السينما الأمريكية على أمجاد الماضي، وشهرة نجومها. وتعاني مواضيعها من النزعة التجارية والابتذال وسرقة الأفكار الأصلية من البلدان الأخرى. ولكن ظهر مؤخراً جيل هوليوودي جديد شق طريقه إلى عالم السينما بمخرجين شباب، تمكنوا من أن يتركوا بصمات شخصية في عالم هوليوود، منهم «ستيفن سودربيرغ» وحسه التجديدي، و«دايفد فينشر» المحترف من الناحية البصرية والجمالية، و«ريتشارد لينكلاتر» المشهور بحواراته، و«كوينتن تارانتينو» الذي يتميز بمعرفته الموسوعية، و«صوفيا كوبولا» بمزاجاتها وموسيقاها، و«ألكسندر باين» بشخصياته وغيرهم الكثير. ويسطع بينهم نجم المخرج الشاب «بول توماس أندرسون» المتميز بكل ما سبق ذكره، وتأخذ هذه الإبداعات عنده حدها الأقصى.

■ رشاد الجندي

ينتمي المخرج والسيناريست الأمريكي «أندرسون 1970» إلى جيل مخرجي الـ«VCR»، وهم المخرجون الذين أتيح لهم مشاهدة أعمال كثيرة في صغرهم على أشرطة الكاسيت، وصنع أفلام قصيرة كثيرة في صغره. ارتاد «أندرسون» مدرسة السينما في نيويورك ليومين فقط، ولم يعجبه أسلوب المدرسة في الإعطاء إذ جعلت تجربة ممتعة كحضور الأفلام تبدو كفروض منزلية، كما لم تعجبه تقييمات الأساتذة المتعالية على السينما الجماهيرية. ففضل تعلم السينما في منزله بحضور الأفلام مع التعليقات الصوتية من المخرجين الكبار عليها.

بدايات صعبة.. وانعطاف

بدأ «أندرسون» مشواره كمخرج في فيلمه القصير «سجائر وقهوة»، الحائز على إعجاب المتابعين، وفتح له باب التعاون مع السينما الأمريكية المستقلة في فيلم «Hard Eight» عام 1996 الذي نبه إلى موهبة الشاب ذي الـ26 عاماً، تبعه بفيلم «Boogie Nights» عام 1997 وكان محوره صناعة الأفلام الإباحية في السبعينيات والثمانينيات وتضمن عدداً كبيراً من الشخصيات الرئيسية. قاده نجاح هذا الفيلم تجارياً ونقدياً إلى رائعته الثانية «ماغنوليا» عام 1999، معتمداً فيه على شخصيات متعددة، وقد لاقى نجاحاً نقدياً هائلاً على الرغم من معاناته التجارية، ونبه الفيلم إلى أندرسون كأحد أهم المخرجين الأمريكيين منذ عقود، ويعد من أجرأ الأفلام التي مرت على السينما الأمريكية.

يقول أندرسون عن فيلمه هذا: «هناك شعور في داخلي أنني سوف أخرج أفلاماً كثيرة، بعضها سينجح وبعضها الأخر سيفشل، لكن ماغنوليا سيبقى بكل الأحوال أفضل الأفلام التي أخرجتها».

يعود أندرسون في فيلم «Punch Drunk Love» إلى الكوميديا الرومنسية الخفيفة المتناقضة مع أعماله السابقة، والتي حاز بفضلها على جائزة أفضل مخرج في مهرجان كان. ثم بعدها بخمس سنوات في فيلم «There Will Be Blood» الذي نصب أندرسون كأحد أكثر المخرجين الأمريكيين أصالة، وعد أفضل الأفلام في العقد الأول من القرن الحادي العشرين. وفي عام 2012 أخرج أندرسون فيلمه السادس «The Master» الذي عانى من إحجام شركات

هناك شعور في داخلي أنني سوف أخرج أفلاماً كثيرة، بعضها سينجح وبعضها الأخر سيفشل، لكن ماغنوليا سيبقى بكل الأحوال أفضل الأفلام التي أخرجتها

الإنتاج الكبيرة عنه، رغم أنه لاقى نجاحاً نقدياً وتجارياً. وهو الأن يحضر لفيلمه الثامن «Inherit Vice».

مواضيع شائكة وتكنيك خاص

تأخذ عدد من أفلام أندرسون وادي سان فرناندو في لوس أنجلس مكاناً لها، مع شخصيات مختلة ويائسة. ومن بين المواضيع التي يتعامل معها أندرسون بكثرة نجد العائلات المتفككة، الغربة، الندم، الوحدة، قوة المسامحة، وأشباح الماضي. تشتهر أفلامه بقوة نمطها البصري، الذي يتشكل من حركة كاميرا مستمرة، ولقطات طويلة متحركة، واستخدام عبقري للموسيقا، وإضاءة وديكورات واقعية بقدر ما تكون رائعة وجذابة. كما يتميز بمقدرة رائعة على التعامل مع الممثلين و تشهد له أدوار توم كروز وجوليان مور وفيليب هوفمان وخواكيم فينكس وأدم ساندلر.

ويذكر أندرسون أنه تأثر بعدد كبير من المخرجين منهم «مارتن سكورسيزي، جوناثان ديمي، روبرت ألتمان، ستانلي كوبريك، أورسون ويلز و ماكس اوفيلس». وبالفعل تمتلئ أفلامه بلقطات وأفكار مشابهة لأعمال هؤلاء المخرجين العظام، حيث تستطيع أن تحس بجنون كوبريك وموسيقاه ولقطات سكورسيزي الطويلة، وبنية سيناريو التمان، وأصالة أورسن ويلز وتقنياته. إلا أن عبقرية أندرسون وتكامل قدراته وأسلوبه تجعلان من التقنيات القديمة والمجربة على مدى طويل في صناعة السينما تبدو حديثة وطازجة كما لو أنك تشاهدها لأول مرة في حياتك.

الحُكّام يأكلون الحصرم

يقول أهل اللغة: الميم في كلمة حصرم زائدة مأخوذة من «الحصر» وهو العجز عن النطق. والحصير الملك سُمي بذلك لامتناعه عن الأعين. وعامة الخلق لا يرون رعاتهم، ملوكاً كانوا أو أمراء أو سلاطين أو أباطرة أو رؤساء دول أو قادة أحزاب، فالراعي يحصر حاله ضمن نطاق ضيق، فيسمى حصيرا. قال تعالى: «وجعلنا جهنم للكافرين حصيرا». وسميت جهنم حصيراً لمنعها من فيها من الخروج.

■ عبد الرزاق دحنون

نادراً ما يخرج الحاكم، في العصر الحديث، إلى الناس دون حرس وأمن، بل نراه محاصراً من كل جانب، وكأن بينه وبين الرعية ثأراً متروكاً. والسؤال ما الذي يمنع الحاكم من التحرك بحرية، بحيث ينزل إلى الشارع، ويقابل الناس، كيف نشأت هذه الجفوة بين الحاكم والمحكوم؟ وهل الحاكم المؤتمن على رقاب العباد يتصرف وفق أهواء السلطة، أم وفق مصالح الخلق الذين هو راعيهم والمسؤول أمامهم وأمام الله عن أحوالهم وأموالهم وأعراضهم وحياتهم؟ علماً أن الحاكم يستمد سلطته من الجماهير الغفيرة التي يحكمها، وهو ملزم بتحقيق رغباتها لا رغباته، وهو المسؤول عن معيشة رعاياه. بل وأكثر من ذلك قد يُسمى حاكم البلاد أجيراً، فقد روى «هادي العلوي» في دراسة له عن أبي العلاء المعري، أن «أبا مسلم الخولاني» دخل على خليفة أموي، فخاطبه بعبارة أيها الأجير، ولما استنكرها الخليفة وضح له: «نعم أنت أجير، استأجرك رب هذا الأغنام لرعايتها».

وإذا كان الحاكم أجيراً عند الناس فمن حقهم خلعه عندما يُخل بشروط العقد الذي أبرمه معهم. فقد أكد سقراط في معرض رده على أفلاطون: «إن أي رجل دولة مسؤول يستوجب القصاص منه والحكم عليه بالفعل؛ لأنه ترك القطيع البشري الذي يرعاه أكثر شراسة مما كان عليه حين تولى أمره».

وإذا كان الحاكم أجيراً عند الناس فمن حقهم خلعه عندما يُخل بشروط العقد الذي أبرمه معهم

وهناك قاعدة فكرية خطيرة ترجع إلى كونفشيوس وتوسع فيها أهل الفكر في الحضارة الإسلامية تقول:

إن أخلاق الناس تتبع سلوك الحاكم، فإن كان عادلاً مستقيماً عدلوا واستقاموا وإن جار وسرق، جاروا وسرقوا. يؤكد «أبو سليمان البُستي» في كتاب «العزلة» إن سبب فساد الحكام هو غياب النقد وما يلقاه من المدح والتملق من الحاشية والأدباء.

ويرجع الماوردي في كتابه «نصيحة الملوك» أسباب سقوط الحكام إلى سببين كبيرين هما الحكم الوراثي وغياب المعارضة، فالأول يعطي السلطة للوريث دون النظر إلى مؤهلاته فينتج عنه ظهور حكام ضعفاء عديمي الكفاءة، عاجزين عن إدامة سير الدولة في طريق الازدهار فيقع الضعف والانحلال في أوصالها. أما المعارضة فغيابها يترك الحاكم يتمادى في فرديته فتتراكم أخطاؤه إذ لا يجد من يكشفها له بل يطوقه المداحون من الحاشية والأدباء بهالات التبجيل والحكمة والعصمة، وبتصديقه لهم يصبح خطؤه مأثرة وخطيئته إحساناً ولصوصيته إيثاراً واستبداده رحمة. والحاكم، حسب الماوردي، يقع فريسة أخطائه وأهوائه التي تتفاقم فتضع دولته على حافة الانهيار. والماوردي هنا لا يرجع إلى فكر المعارضة وإنما يكتب للخبرة السياسية الخالصة.

محطّات الانتظار

■ نور أبو فرّاج

وحده الصياد الذي يكون سجين قاربه وسط البحر، لا يملك سوى شباكه وصنارته، من يتعلم إدراك الفرق بين الانتظار والصبر. في الانتظار تركيزٌ للأفكار والمشاعر على المُنتظَر وتخيل للحظة قدومه: لو كان الصيّاد ينتظر فقط أن يعلق السمك في شباكه وينشغل في تخيّل حركة الأسماك الصغيرة تحت صفحة الماء لكان على الأغلب دفع بنفسه نحو الماء بعد انقضاء الساعة الأولى مفضلًا الغرق أو اختيار مهنة أخرى! ربما يعود الفضل للعبة الصبر في بقائه على قيد الحياة، لأنه يتعلم يوماً بعد آخر أن يطلق أفكاره ويحررها بعيداً عن القارب، تطير فوق البحر وتعبر الماضي والحاضر، تتنقل بين ذكرياته ومخاوفه وقراراته، وتأخذه لأماكن قصية أخرى قبل أن يعيدهُ اهتزاز الصنارة.

■ ■ ■

أنت تقف في الخارج أمام باب مغلق منتظراً أن يُفتح لك، إلا أن الباب يبقىَ موصداً، فتبدأ بقرعه بنقرات خجولة متباعدة في البداية، ثم تتسارع بعد ذلك النقرات لتغدو ضربات صارخة لكن الخشب يبقى أصمّ، تستمر في قرع الباب وتوزيع الضربات هنا وهناك بعد أن أعماك الغضب حتى تنسى السبب الذي أردت من أجله الدخول في المقام الأول، تجلس هناك وتشعر بخوف مفاجئ من أن ينفتح ذلك الباب على حين غرة، كما لو أن أحدهم يقتحم عليك خلوتك بعد أن أصبحت أنت الآن من في الداخل.

■ ■ ■

في دمشق تتربع محطةُ الحجاز كصرح ضخم للانتظار، تتمطّى بجسدها الممتد على الطريق مختزلة جميع رموز الترقّب: بدءاً بزجاج الشبابيك الملّون ومروراً بالساعة الضخمة التي تُتوّج المبنى والقطار الحديدي الصغير الذي ينتظر نائماً في الخارج منذ عشرات السنين.

يكاد المرء إذا ما عبرها سريعاً يسمع آلاف الأمنيات والأفكار التي همسها وقلّبها المسافرون الذين عبروا المحطّة يوماً، كما لو أن أفكارهم حول الحبيبة ومواسم الحقول ورحلات الحج ظلّت عالقةً على جدران البهو الكبير وصفحات الدرج العريض بعد أن رحل أصحابها. تُرى ماذا تنتظر محطةُ الحجاز؟ وهل لمحطات السفر شؤونٌ معلقةٌ تترقب الحل؟ أم أنها محصّلة جميع الأفكار التي ترقبها عابروها يوماً؟

من حسن الحظ أن المحطّة انتظرت قليلاً بعد ولم تندثر كغيرها من ملامح المدينة القديمة: رفضت أن تكون مجرد محطة منسية تركها مسافروها، تراها تفتح بهوها الرحب ليصبح معرض كتاب أو صور، أو تكتفي بمجرد الوقوف هناك كل يوم بالموعد ذاته دون أن يكون ذلك انتظاراً يائساً أو خائباً وإنما هدوء حكيم تمتلكه فقط تلك الأبنية التاريخية التي مرّ التاريخ بجانبها وتعاقبت عليها الأجيال، كما لو أنها تراقب اليوم بصبر الجدّات وبصيرتهم أحفادها الجدد، التائهين والمسافرين دائماً، تقترح عليهم وجهات لرحلتهم- كما تفعل المحطّات عادة- أو تمنحهم بضع دقائق من السكينة قبل أن يغوصوا من جديد في ازدحام المدينة.

«غوغل».. بين الاستخبارات والتسويق الذاتي

■ المحرر الثقافي

احتفى محرك البحث العالمي الشهير «غوغل» بالذكرى الـ74 لميلاد الفنانة الراحلة وردة الجزائرية، وذلك بوضع لوحة تظهر فيها مبتسمة وهي تؤدي إحدى أغانيها أمام الميكروفون، حسبما أوردت وكالات الأنباء.

وبعيداً عن ذلك، تذكر بعض الدراسات أن «غوغل» يمكن أن يتحول إلى أكبر وكالة استخبارات في العالم وذلك باستخدام البيانات التي جمعها من مستخدميه عبر برامجه المختلفة، ومن خلال فرضه هيمنة غير مقبولة في كثير من مجالات شبكة المعلومات الدولية «الإنترنت». وإنه «يعتدي على الخصوصية» حيث أن الشركة تعرف أكثر من أي منظمة أخرى عن معلومات الأفراد والشركات لكنها ليست ملتزمة بقوانين البلاد الخاصة بحماية الخصوصية من خلال جمع بيانات ضخمة، اضطرت دولاً مثل فرنسا وألمانيا مؤخراً إلى رفع دعاوى قضائية بحقها في هذا المجال. وتعد شركة غوغل الأكبر من نوعها في مجال تطبيقات الانترنت من خلال تحولها من محرك بحث متعدد اللغات للأخبار والصور إلى مخدم ايميل وصولاً إلى استحواذه في صفقة بالمليارات على «خدمة اليوتيوب»، وسط مساعيه ضمن مضاربات السوق لشراء الفايسبوك، دون جدوى حتى تاريخه.

وربما من باب التمويه والتسويق الذاتي، يعتمد محرك «غوغل» تقليد الاحتفاء بمناسبات مهمة مثل يوم الأرض العالمي للتذكير بالبيئة والاهتمام بالأرض، بالإضافة إلى الاحتفاء بالمشاهير، خارج حدود الدول الغربية. حيث سبق له أن وضع صور بعض مشاهير العرب كالأديب جبران خليل جبران والشاعر محمد مهدي الجواهري والموسيقار سيد درويش والممثل الكوميدي إسماعيل ياسين. يُشار إلى أن «غوغل» كان قد أثار في العام الماضي استياء عدد كبير من المعجبين بالشاعر الفلسطيني محمود درويش «1941–2009»، لتجاهل محرك البحث ذكرى ميلاده، علما أنه احتفى بذكرى ميلاد الموسيقار محمد عبد الوهاب في اليوم ذاته في 13 آذار عام 1902!!!

للانتساب للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	رئيف بدور	0933586928	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
السويداء	مهند دليقان	0991586731	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
			اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم السبت 2013/7/27» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/3

«أبونا».. يا جهاز الدولة!!

يميل جهاز الدولة إلى تقديم نفسه إلى الشعب على أنه «الأب الراعي» المترفع عن صراعات أبنائه والحكم بينهم، ويظهر هذا بشكل خاص في الشرق وفي دول الأنهار الكبرى تحديداً حيث الدولة المركزية الأقدم وحيث الحاكم صورة للإله كما كان أخناتون مثلاً.

■ مهند دليقان

لعل هذه الصفة، أو هذا النوع من العلاقة «الأبوية» إذ يشمل سورية، فإنها لا يتوقف عندها، بل يتعداها في عموميته ليشمل دولاً عديدة تشترك بميلها نحو دور اجتماعي قوي، أي ذلك الدور الذي يقدم التعليم المجاني والطبابة والتعويضات والدعم..الخ.. أكان ذلك بشكله القوي والرحيم الذي مثلته في وقت مضى دول المنظومة الاشتراكية، أو كان بشكله القوي أيضاً ولكن المخاتل والمخادع الذي انتهجته «دول الرفاه» الأوربية في سياق صراعها مع الأولى..وربما تمتد العلاقة الأبوية لتشمل جهاز الدولة على العموم من جانب محدد هو قيامه بوظيفتين أساسيتين: فهو «يطعم الرعية» وإن كان الناس هم من ينتجون الطعام!، وهو أيضاً «يربّيهم»، أي أنه وبكلام آخر، يشرف على توزيع الثروة-الدخل الوطني- أو «الخرجية»، ويضرب ويقمع في الوقت نفسه، ولكن ضمن حدود معينة يرسمها توزيع الثروة نفسه، فكلما كان توزيع الثروة أكثر عدلاً، كلما سمح له المجتمع بالقمع بدرجات أعلى..وطالما هو يوزع الثروة بشكل غير عادل، وهو واقع الحال في سورية وغيرها، فإنه لا بد سيستخدم عصاه الغليظة ليؤدب بها كلّ من تسول له نفسه الاعتراض على شكل توزيع الثروة القائم.. وربما الأصح هو أن عصاه تلك ليست إلا أداة حفاظه على نمط توزيع ثروة محدد، بما يشكل وظيفته الجوهرية.. ومع ذلك فهو يبقى «أبانا» ما دام الشعب المتضرر «قاصراً» و«أقل نضجاً» من أن يكسر الطوق ومن أن يدرك «حقيقة تلك الأبوة»...!

لكن ظرفاً خاصاً يجعل «الابن» يثور حتى قبل أن يدرك حقيقة علاقته «بأبيه»، وذلك حين يتوهم جهاز الدولة أن العصا هي من جعلته أباً وليس تنظيمه لتوزيع ثروة محدد غير عادل ولكن قابل للاحتمال. إن وهماً كهذا إذ يدفع «الأب» إلى مزيد من العنف ومزيد من الجور في توزيع الثروة، فإنه يسقط عنه للحظة صفته الأبوية، ويحوله عدواً مطلقاً ويدفع بالناس «للعقوق»..

ومن جانب آخر، فإن الصفة الأبوية لجهاز الدولة هي صفة اكتسبها تاريخياً، بدءاً بالانقلاب على الأم أواخر عهد المشاعة البدائية حيث تشكلت العائلة بشكلها الحالي التي يرأسها الأب.. وإنّ تحول القيادة إلى الأب كان ذا أساس اقتصادي هو حفظ الملكية الخاصة التي كانت حديثة النشوء.. وليس مصادفة أن الدولة في نشوئها الأول كانت ذكورية لتحفظ الملكية الخاصة الناجمة عن الفائض الذي بدأت البشرية بتحقيقه بعد مئات آلاف السنين من العوز والصراع مع الطبيعة..

وقد نجد في عهد الثورة الفرنسية في أوروبا، أنها في أحد جوانبها ثورة على بابا روما وعلى شكل محدد من أبوية جهاز الدولة الإقطاعي، ثورة لم تقطع نهائياً مع بطش جهاز الدولة لكنها جعلته مكشوفاً دون ستائر أبوية، الأمر الذي لم يتحقق في مجتمعاتنا حتى حينه..

وبالعودة إلى الإحداثيات السورية، فربما يمكن أن يساعدنا وضع المسألة بهذا الشكل على أن نفهم بعمق لماذا يحن بعضنا إلى الثمانينيات رغم أن«أبانا» كان قاسياً كما هو الآن.. ولكنه كان «يطعمنا»! وربما وبحكم درجة تعقيد الحالة التي نعيشها فإن عودة إلى روح الثمانينيات لن تحدث إلا حين يشترك الابن العاق بولادة أبيه الذي يريد!!

يتوهم جهاز الدولة أن العصا هي من جعلته أباً وليس تنظيمه لتوزيع ثروة محدد غير عادل ولكن قابل للاحتمال

ميسلون.. الشعب ليس «أهبل»!!

■ ماهر دالي

يخرج يوسف العظمة في مثل هذه الأيام قبل ثلاثة وتسعين عاماً على رأس ثلاثة آلاف مقاتل بين عسكري ومدني متطوع، لكي لا يدخل المحتل دون مقاومة رغم معرفته العميقة بأن قواه لن تسمح له بإيقاف زحف الفرنسيين، في الوقت نفسه يفك مجموعة من تجار دمشق بغال عربة غورو ويجرونها عوضاً عن البغال.. وربما كان التباين حاداً وواضحاً في حينه..

وأمّا الآن..

مسؤولون «وطنيون جداً» يرفضون أي حل سياسي مع «الخونة»، ويحافظون بحرص كبير على أملاك «موزة» مصانة ومسروقة من أهل المعضمية.. المسؤولون نفسهم أو غيرهم، يفاخرون ببطولة الجيش ويمدون المسلحين بالمازوت في ريف دمشق.. وهم نفسهم أو غيرهم، يصرون على «الحسم» و«الضرب بيد من حديد»، ويتملقون الصيارفة ورجال الأعمال والمؤسسات الغربية ويخطبون ودّهم..

معارضون «ثوريون جداً»، يسبون النظام «لعدم إطلاقه رصاصة باتجاه الجولان»، ويرون في «كيري» داعماً أساسياً للشعب السوري.. وهم نفسهم أو غيرهم، يصرون على «إسقاط النظام» ممثلاً برأسه، ويصرون على الحفاظ على نمط توزيع الثروة وعلى «الديمقراطية» نفسها..

معارضون ومؤيدون، أبيض وأسود، ملائكة وشياطين.. هل يقف الناس مع النظام؟ أم عليهم الوقوف مع المعارضة؟ ولكن ما هي الفروق الجوهرية حقيقةً؟ هل الشعب «أهبل»؟ أم أن الطرفين يظنانه كذلك؟!..

تاريخ الشعب السوري وتاريخ ميسلون يقول: لم يكن صعباً الوقوف ضد خيانات الداخل وأعداء الخارج في آن معاً، كما لم يكن صعباً عليه أن يرص وطنييه صفاً واحداً ضد غير الوطنيين.. هكذا علمهم يوسف العظمة.. وعلى دربه هم سائرون..

بالزاوية!

طوني حصني
tony@kassioun.org

وبالنسبة لبكرا شو؟؟

«أنا حاضر إذاً أنا موجود .أنت مفكر؟ أي، أنا أفكر بالمستقبل الثوري، أفكر بالجيل الطائش اللامنتمي... أفكر بتزييف المبادئ الأساسية وكيفية تكييفها مع التيارات المحلية والحساسيات، وأخيراً لي نظرية بعلم النبات». يقدم زياد الرحباني في مسرحيته «نزل السرور»، بهذه العبارات التي دخلت الذاكرة الكوميدية، وبسخرية مرة، قد تجعلك تموت ضحكاً، شخصية المثقف، بعد تعريتها وتشخيص جملة واسعة من الأمراض التي تعاني منها.

يبدو أن هذه الصورة عن المثقفين وأمراضهم، ضمن ما يدور حولنا وفي العالم من تغيرات وعواصف جارفة، لا تزال حاضرة ومهيمنة إلى حد بعيد، خاصة إذا جرى الحديث عن «المثقفين المحترفين» ومنهم المنتجون لألوان الثقافة والفنون المختلفة أو المنشغلون بها بصورة تبعدهم عما يدور حولهم من تغيرات، إذ يستطيع المراقب العادي ملاحظة ابتعاد الكثير من المثقفين عن الواقع ومشكلاته، واستمرار تمسكهم بمقولات أو تصورات معلبة كثيرة منها ما عفا عليه الزمن، وفي أفضل الأحيان إعادة إنتاجها بالمنطق القديم ذاته المجافي لحقائق العلم! مع ممارسة عناد عجيب يميز «المثقفين التقليديين» في التعالي على العمل الاجتماعي والسياسي الجدي، والترفع عن إعادة النظر بالمواقف والتعلم من دروس الواقع. الأمر الذي يصل عند بعض من المثقفين والمثقفات وأمام ضراوة الأزمات، إلى الاكتفاء بمواقف ادعائية مضحكة تسوق بسطحية بالغة على مبدأ «شوفوني أنا موجود!». ومن غير الممكن أو المقنع هنا على الإطلاق تضخيم المبادرات التي يطلقها بعض المثقفين من هنا وهناك، فهي رغم أهمية بعضها، استجابة طبيعية لا تميز هذه الشريحة، في حين يبحث المجتمع عن أفكار ومبادرات تدخل في عمق الصراع والحلول! مبادرات لا تقف عاجزة مثلاً عند الحدود الأولى من الانقسام السياسي إثر الأزمة السورية، وخير دليل على ذلك ما نراه في الدراما السورية! فما العمل اليوم؟ هل سيبقى المثقفون في جزرهم الجميلة المعزولة؟ كصورتهم في مسرحية بالنسبة لبكرا شو: «كلامهم درر، بس بدك مين يفهم..».